

المركز الديمقراطي العربي
ببرلين - ألمانيا

دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا



تأليف:
علي منصور سعيد عطية

2021

المركز الديمقراطي العربي
ببرلين - ألمانيا



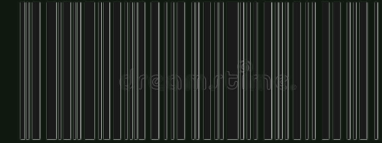
دور الإنفاق العام في تحقيق
الاستقرار الاقتصادي في ليبيا



Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

The Role of Public Expenditure
in Achieving Economic Stability in Libya

By
Ali Mansour Saïd Ateeyah



VR . 3383 – 6497. B



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

النشر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de





المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

المؤلف : علي منصور سعيد عطية

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. عبد الله بونعاج

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6497. B

الطبعة الأولى

مارس 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

"دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
في ليبيا"

*“The Role of Public Expenditure in
Achieving Economic Stability in Libya”*

علي منصور سعيد عطية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا
مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
ۚ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

[صدق الله العظيم]

سورة البقرة آية رقم (286)

الاهداء

الى أمي التي هي ينبوع الحنان الى من
خص الله الجنة تحت أقدامها، والدني
الغالية

الى قدوتي في هذه الدنيا الذي حفرتني
بكلماته.. أعانتني بعزيمته، والذي
الغالي.. إلى من صبروا معي زوجتي
وأبنائي

الى بلد الجهاد وطني الغالي ليبيا
الى من كانوا عائلتي الثانية... وشاركوني
حياة الغربة.. بلدنا الثاني مصر نبع العلم
والمعرفة

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[سورة النمل الآية 19]

لايسعني في نهاية هذا العمل المبارك بإذن الله سوى أن أحمد الله العلي القدير على أن يسر لي إنجاز هذه الرسالة، فله الحمد أولاً وآخراً.

كما أشكر في هذا المقام مشرفي الرسالة أ.د. حسني حسن مهران. وأ.د. محمد سعيد بسيوني. على حرصهما على تذليل كل الصعوبات التي واجهتني في إتمام هذه الرسالة. فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ولايفوتني أن أشكر عضوي المناقشة أ.د. أحمد عبدالرحيم زردق وأ.د. علي شريف عبد الوهاب لتفضلهما بالنظر في الرسالة. وتقويمها ومناقشتها. فأثابهما الله ونفع بعلمهما.

كما أشكر كل من ساهم في إعانتني بتوضيح. أو توجيه. وأخص بالذكر د/محمد عواد بالكلية، د/ أميرة عقل بالكلية، د/ دعاء عقل بالكلية، ود/ إيمن أبو زيد من جامعة المنوفية، وأ.د/ حسن ابوالسعد من جامعة المنوفية، وأ.د/ نادية النمر بالكلية ود/ ميراند ز غلول بالكلية على ما اعطوه لي من نصح وتوجيه وإرشاد.

كما أشكر كل من ساهم بعلمه وكتاباته في الحصول على معلومات تخص الدراسة وعلى رأسهم الدكتور/ رمزي زكي، و الدكتور/ سلوى سليمان، والدكتور/ سامي خليل، والدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد.

وآمل من الله عز شأنه أن ييسر أمر الاستفادة من هذه الدراسة، وأن تكون حلقة نافعة في سلسلة رسائل قسم الاقتصاد.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى سعادة مساعد الملحق الثقافي بالسفارة الليبية بالقاهرة الأستاذ ادريس احمد الجازوي

كما ارجوه تعالى أن يكون في هذا العمل نفعاً الى البلاد
والحمد لله رب العالمين

المستخلص

تستهدف الدراسة التعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وفقاً لنظرية المربع السحري لـ N.KALDOR خلال الفترة 1986-2017 وذلك من خلال دراسة تطور الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وكذلك تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي. وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج المقارن في عرض التجارب الدولية، والمنهج التحليلي والمنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

وقد اهتمت بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة 1986-2017، وذلك باستخدام نموذج (ARDL) لتقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين في الآجل القصير والطويل، وقد تم ادخال المتغير الوهمي في الفترة الثانية (2011-2017) فترة ما بعد أحداث 2011.

حيث بينت نتائج الدراسة أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم، وميزان المدفوعات في ليبيا تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

كما أظهرت نتائج العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي، أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الواحد الصحيح في الآجل الطويل، وهذا مايدل على أن الإنفاق العام لم يكن له الدور المهم في بلوغ هدف الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك لعدم ترشيد الإنفاق العام وللظروف الاقتصادية والسياسية التي مر به الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص	و
الفهارس	ز
الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة	1
المبحث الأول : مقدمة الدراسة	2
أولاً : مشكلة الدراسة	3
ثانياً : أهمية وفرضيات وأهداف الدراسة	4
ثالثاً : منهج الدراسة والبيانات المستخدمة	6
رابعاً : خطة الدراسة	6
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	8
أولاً : دراسات تتعلق بالاستقرار الاقتصادي	8
ثانياً : دراسات تتعلق بالعلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي	10
ثالثاً : بعض الدراسات التطبيقية عن الاقتصاد الليبي	15
الفصل الأول : الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي (إطار نظري)	20
المبحث الأول : الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية	21
أولاً : الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية	21
ثانياً : الإنفاق العام في السياسة المالية	25
ثالثاً : طرق التمويل المؤثرة على فعالية الإنفاق العام	32
المبحث الثاني : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي	37
أولاً : الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية	37

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : مفهوم الاستقرار والاختلال الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية	43
ثالثاً : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	48
المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي	51
أولاً : الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي	51
ثانياً : الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل	58
ثالثاً : الإنفاق العام وأثره على التضخم	61
رابعاً : الإنفاق العام وأثره على ميزان المدفوعات	64
الفصل الثاني : تجربتا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	70
المبحث الأول : التجربة النرويجية	70
أولاً : مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية	71
ثانياً : دور صندوق الثروة السيادي النرويجي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	77
المبحث الثاني : التجربة الماليزية	86
أولاً : بعض ملامح التجربة التنموية الماليزية	86
ثانياً : دور التجربة الماليزية من خلال دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	94
الفصل الثالث : تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)	101

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : تطور الإنفاق العام في ليبيا	101
أولاً : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017)	102
ثانياً : المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	112
ثالثاً : ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي	118
المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	121
أولاً : فكرة موجزة عن أهم التطورات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة (1986-2017)	121
ثانياً : تطورات معدلات النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (1986-2017)	123
ثالثاً : تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017)	129
الفصل الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)	142
المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة القياسية	143
أولاً : استقرارية (سكون) السلسلة الزمنية	143
ثانياً : نماذج الانحدار الذاتي (ARDL)	147
ثالثاً : توصيف النموذج واختبارات السكون	151
المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا	157
أولاً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا	157
ثانياً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام ومستوى البطالة في ليبيا	161
المبحث الثالث : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وميزان	166

الموضوع	رقم الصفحة
المدفوعات في ليبيا	
أولاً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في ليبيا	166
ثانياً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي	169
المبحث الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)	173
أولاً : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	174
ثانياً : تقدير العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي	177
الفصل الختامي : الخلاصة والنتائج	182
المبحث الأول : النتائج والدروس المستفادة من التجارب الدولية	183
أولاً : الملخص ونتائج الدراسة	183
ثانياً : الدروس المستفادة من التجارب الدولية	187
ثالثاً : نتائج الدراسة القياسية	190
المبحث الثاني : مقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	198
أولاً : على مستوى التجارب الدولية	198
ثانياً : على مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	199
قائمة المراجع :	204
أولاً : مراجع باللغة العربية.	214-204
ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية.	220-215
الملاحق	245-222

قائمة الجداول

أولاً : الجداول بالمتن

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
89	نظرة مقارنة على معدلات الاستقرار الاقتصادي النرويجي والليبي	(1-2)
91-92	الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الأولى)	(2-2)
93	الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الثانية)	(3-2)
97	نظرة مقارنة على معدلات الاستقرار الاقتصادي الماليزي والليبي	(4-2)
103-104	تطور هيكل الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1986-2017م)	(1-3)
109	حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2000م)	(2-3)
111	حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2017م)	(3-3)
113-114	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2017م)	(4-3)
116-117	تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام والاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986م-2017م)	(5-3)
119	الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017م)	(6-3)
124	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في جانب العرض الكلي في ليبيا	(7-3)
130-131	تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي للفترة (1986-2017م)	(8-3)
154	نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017م)	(1-4)
155	نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017م)	(2-4)
159	أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1986-2017م)	(3-4)
161	أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل	(4-4)

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
	للفترة (1986 - 2017م)	
(4-5)	أثر الإنفاق العام علي معدلات البطالة للفترة 1986 - 2017م	163
(4-6)	أثر الإنفاق العام على البطالة في الأجل الطويل للفترة (1986 - 2017م)	164
(4-7)	أثر الإنفاق العام علي مستوى التضخم للفترة (1986 - 2017م)	167
(4-8)	أثر الإنفاق العام علي مستوى التضخم في الأجل الطويل للفترة (1986 - 2017م)	168
(4-9)	أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري للفترة (1986-2017م)	170
(4-10)	أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في الأجل الطويل للفترة (1986 - 2017م)	172
(4-11)	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا للفترة 1986 - 2017م	176-177
(4-12)	أثر الإنفاق العام علي مؤشر الاستقرار الاقتصادي للفترة 1986 - 2017م	178
(4-13)	أثر الإنفاق العام علي مؤشر الاستقرار الاقتصادي للفترة (1986-2017م)	180

ثانياً : الجداول والأشكال بالملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
(1-1)	الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي العائلي خلال الفترة (1986-2017م)	222
(1-2)	الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة (1986-2017م)	222
(1-3)	الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1986 - 2017م)	223

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
(4-1)	الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1986 - 2017م)	223
(5-1)	تقدير الاتجاه الزمني العام للإنفاق العام خلال الفترة (1986 - 2017م)	224
(6-1)	الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م خلال الفترة (1986 - 2017م)	224
(7-1)	الاتجاه الزمني العام لمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1986 - 2017م)	225
(8-1)	الاتجاه الزمني العام لعرض النقود خلال الفترة (1986 - 2017م)	225
(9-1)	الاتجاه الزمني العام لتضخم في ليبيا خلال الفترة (1986 - 2017م)	226
(11-1)	الاتجاه الزمني العام لصادرات السلع والخدمات خلال للفترة (1986 - 2017م)	226
(12-1)	الاتجاه الزمني العام لواردات السلع والخدمات خلال للفترة (1986 - 2017م)	227
(1-2)	معطيات الدراسة ومصادرها	228
(2-2)	تطور معدلات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي في الفترة (1986 - 2017م)	231
(1-2)	أبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)	229
(2-2)	الانفاق العام بشقية خلال الفترة (1986 - 2017م)	229
(3-2)	استقرارية إبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا (عند الفرق الأول)	230
(4-2)	استقرارية الانفاق العام في ليبيا (عند الفرق الأول)	230

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
46	الأهداف والسياسات والأغراض في برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي	(1-1)
79	الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	(1-2)
88	المراحل التي مرت بها مسيرة التنمية في ماليزيا	(2-2)
110	إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2000م)	(1-3)
112	إجمالي الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 2001-2017م	(2-3)
125	النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2000م)	(3-3)
126	النتائج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2017م	(4-3)
128	معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2000م	(5-3)
129	معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2017م	(6-3)
133	عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2000م)	(7-3)
134	عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2017م)	(8-3)
135	معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1986-2000م)	(9-3)
136	معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2017م)	(10-3)
137	صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 1986-2000م	(11-3)
138	صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2017م	(12-3)
139	الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 1986-2000م	(13-3)
140	الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 2001-2017م	(14-3)
174	المربع السحري للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2017م	(1-4)

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

- المبحث الأول: مقدمة الدراسة.
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

يهتم الفصل التمهيدي بعرض الإطار العام للدراسة وذلك من خلال التقسيمات المعتمدة في مجال البحث العلمي بغرض الوصول إلى النتائج، وقد تم تقسيم الفصل التمهيدي إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مقدمة الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

مقدمة الدراسة

لا شك أن كل الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة تهدف في مجملها إلى تحقيق مستوى رفاهية أعلى لأفراد المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز فكرة تحقيق مستويات ملائمة من الاستقرار الاقتصادي للدول، حيث يُعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي Macroeconomic Stability أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ولعل وجود تداخل وتشابك وثيق بين المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي هو ما يؤدي إلى اختلاف الرؤى حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي فبعض الاقتصاديين يرون أن تحقيق الاستقرار يتمثل في رفع مستويات التشغيل لأقصى مستوى ممكن للموارد المتاحة بالدولة، والبعض الآخر يرى أن الاستقرار يتمثل في السياسات التي تركز على استقرار المستويات العامة للأسعار وعلاج مشكلات التضخم، وبشكل عام يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المقترن بمعدل نمو حقيقي جيد مع تجنب التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار، أي أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتضمن مزيجاً من التوازن الداخلي والخارجي مقترناً بتحقيق مستوى ملائم من التشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع وتراجع معدلات التضخم. ومن ثم، فإن أية سياسة اقتصادية يجب أن تعمل على تحقيق أربعة أهداف عامة تتمثل في: استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بالتخفيف من حدة العجز، وتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية هذه الدراسة حيث تهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي بمفهومه السابق الإشارة إليه، خاصة وأن الاقتصاد الليبي يُعد من الاقتصاديات الهشة نظراً لكونه يعتمد في المقام

الأول على عوائد النفط، والذي تتعرض أسعاره لتقلبات واسعة النطاق وتتأثر تبعاً لذلك الدولة بهذه التقلبات، كما أن غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة لفترة طويلة كان سبباً في اتباع سياسات خانقة لمناخ الأعمال والاستثمارات في الاقتصاد الليبي مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة على المستوى الكلي، كما أن مستويات الدعم المرتفعة التي كانت تقدم للمواطنين لا تؤكد إلا على ضعف النموذج الاقتصادي الكلي الليبي وانخفاض مستويات التشغيل والإنتاج، وفي هذا الإطار تناولت الدراسة تجارب بعض الدول في تحقيق مستويات جيدة من الاستقرار الاقتصادي من خلال الصناديق السيادية مثل تجربة النرويج وماليزيا، ونقاط القوة التي ارتكنت إليها سياسات هذه الدول في الاستفادة من هذه الصناديق وبحث أسباب إخفاق الدولة الليبية في الاستفادة من صندوقها السيادي. كما تناولت الدراسة بالبحث والتحليل الإنفاق العام الليبي خلال الفترة الزمنية (1986-2017) باعتباره أحد المتغيرات الهامة التي تؤثر على مستويات الناتج المحلي والذي يعكس بدوره مستويات النمو الاقتصادي، كما يؤثر على مستويات تشغيل الموارد بالمجتمع، فضلاً عن تأثيره على التضخم وميزان المدفوعات، ووفقاً للدراسة تم بناء رقم قياسي مركب لقياس مستويات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا بشكل خاص والدول النامية بشكل عام. كما انتهت الدراسة بناء على نتائج التحليل لمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد صناع القرار في تحديد مجموعة من السياسات والأدوات الملائمة لرفع مستويات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي وهو الأمر الملح والضروري خاصة بعد أحداث عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها الدولة بعد أحداث الثورة عام 2011م. وفي ضوء ذلك يهتم المبحث الأول بعرض الآتي:

أولاً : مشكلة الدراسة.

ثانياً : أهمية وفرضيات وأهداف الدراسة.

ثالثاً : منهج الدراسة والبيانات المستخدمة.

ربعاً : خطة الدراسة.

أولاً : مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي : ما دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017؟ وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- 1- ما العلاقة بين كل من الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، وما أهم سياسات الإنفاق العام التي ساهمت في تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في بعض التجارب الدولية؟

2- ما أهم اتجاهات تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا في فترة الدراسة؟

3- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا [النمو الاقتصادي - التضخم - التوظيف (البطالة) - الميزان التجاري؟

4- ما أهم المقترحات اللازمة لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، في ضوء كل من الدروس المستفادة من التجارب الدولية سواء المتقدمة أم النامية ونتائج الدراسة المقترحة؟

ثانياً : أهمية وفرضيات وأهداف الدراسة:

أ: أهمية الدراسة:

1. الأهمية العامة للدراسة:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من جانبين حيث من ناحية دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأبعاده الرئيسية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي - والتضخم - والتشغيل - وميزان المدفوعات) في إطار الجدول الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتختلف تلك الرؤى بين اتجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تبناه أنصار اقتصاد السوق، والذين يعتقدون في قدرة وكفاءة الجهاز السعري وآليات السوق الحرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الاتجاه الذي تبنته المدارس الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة، والاتجاه الآخر وهو تدخل الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية وغيرها) من ناحية، فضلاً عن الجدول الدائر بين الاتجاهين المذكورين حول تحديد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي. وتظهر بوضوح الأهمية العلمية للدراسة أيضاً بالنظر إلى الاختلاف بين طبيعة الأثر للإنفاق العام علي أحد مكونات الاستقرار الاقتصادي كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأسلوب تمويل التوسع في الإنفاق العام عن طريق الإيرادات النفطية أو عجز الموازنة أو من الاقتراض، بالإضافة إلى التباين الملحوظ لتأثير الإنفاق الاستهلاكي عن الإنفاق الاستثماري على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر الأول على النمو من جانب الطلب، بينما يؤثر الثاني على النمو من جانب العرض.

2. الأهمية التطبيقية للدراسة:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية بالنظر إلى حالة الدولة الليبية في التركيز على أهمية السياسة المالية بوجه عام والإنفاق العام بوجه خاص باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي بأبعاده الرئيسية، وارتباط الإنفاق العام

بالإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الأول للتمويل، ومن ثم تعرض حجم الإنفاق العام للتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً مع أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على فاعلية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن الأهمية التطبيقية للدراسة تستمد من تحليل هيكل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وذلك نظراً للتباين الكبير بين دور كل منهما في تحقيق أبعاد الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم التركيز على اختيار الهيكل الملائم للإنفاق العام والذي يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب: فرضيات الدراسة

- أن سياسات الإنفاق العام تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل :
- 1. توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- 2. يساهم الإنفاق العام في الأجلين القصير والطويل في تخفيض البطالة في ليبيا.
- 3. توجد علاقة توازنية طويلة بين زيادة الإنفاق العام وتحسن ميزان المدفوعات.
- 4. تؤدي زيادة الإنفاق العام - خاصة الإنفاق الاستهلاكي - إلى زيادة حدة التضخم في الاقتصاد الليبي.
- 5. يساهم الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

ج: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحليل وقياس دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، مع رصد بعض التجارب الدولية التي ساهمت فيها سياسات الإنفاق العام في تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- 2- تحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا في فترة الدراسة.
- 3- قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا [النمو الاقتصادي - التضخم - التوظيف (البطالة) - ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)].
- 4- وضع مقترحات لتفعيل (تعزيز) دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، في ضوء نتائج بعض التجارب الدولية سواء المتقدمة أو النامية ونتائج الدراسة المقترحة.

ثالثاً : منهج الدراسة والبيانات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج المقارن والمنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم استخدام المنهج المشار إليه أولاً لتحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

في حين تم استخدام المنهج المقارن لرصد بعض التجارب الدولية التي ساهمت فيها سياسات الإنفاق العام في تحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بهدف التوصل لبعض النتائج للاستفادة بها في اقتراح آليات تفعيل دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. كما تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام وأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق نماذج الإبطاء المتأخرة. (حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) محل الدراسة قبل البدء في تنفيذ النموذج وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف. وطبقاً لنتائج اختبارات السكون تم استخدام نموذج الإبطاء (الموزعة) المتأخرة زمنية (ARDL)، حيث تم تقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النماذج القياسية المقدرة بالدراسة، كما تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل لفترة زمنية المختارة من الأسلوب نفسه، وذلك نظراً لامتداد تأثير المتغيرات المستقلة التي تم تناولها في الدراسة على المتغير التابع لسنوات متتالية، وقد تم إدخال المتغير الوهمي في المرحلة الثانية من الفترة التي تناولتها الدراسة لتعكس تقسيم هذه المرحلة إلى ما قبل أحداث 2011، وما بعدها. وقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة بالعديد من المصادر منها مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى ما تم حصره من الدراسات والرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

رابعاً : خطة الدراسة :

تناولت الدراسة خمسة فصول أساسية بعد الفصل التمهيدي على النحو التالي :

- الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة :
 - المبحث الأول : مقدمة الدراسة.
 - المبحث الثاني : الدراسات السابقة.
- الفصل الأول : الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي (إطار نظري) :
 - المبحث الأول : الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.

- المبحث الثاني : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي
- الفصل الثاني : تجربتا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :
 - المبحث الأول : التجربة النرويجية.
 - المبحث الثاني : التجربة الماليزية.
- الفصل الثالث : تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017) :
 - المبحث الأول : تطور الإنفاق العام في ليبيا.
 - المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.
- الفصل الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017) :
 - المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة القياسية.
 - المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا.
 - المبحث الثالث : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وميزان المدفوعات في ليبيا.
 - المبحث الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017).
- الفصل الختامي : الخلاصة والنتائج :
 - المبحث الأول : النتائج والدروس المستفادة من التجارب الدولية.
 - المبحث الثاني : مقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.
- قائمة المراجع.
- الملاحق.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة في ضوء العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي حيث يهتم بعرضها كالتالي:

أولاً: دراسات تتعلق بالاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: دراسات تتعلق بالعلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: بعض الدراسات التطبيقية عن الاقتصاد الليبي.

أولاً: دراسات تتعلق بالاستقرار الاقتصادي:

إنّ هناك العديد من الدراسات التي تناولت مجموعة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي يمكن أن يستدل من خلالها على تحديد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

فقد قامت دراسة (أحمد طلفاح، 2002)⁽¹⁾ بتحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي شملت تحليل مقارنة لعينة من الدول العربية منها مصر للفترة من عام 1990م وحتى عام 2000م. وقد تضمنت تلك المؤشرات كل من معدل التضخم والنمو في الناتج المحلي الحقيقي ونسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي ليعكس مدى تحسن ميزان الحساب الجاري، وسعر الصرف الرسمي للعملة بالإضافة إلى نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي لإيضاح مدى انخفاض العجز في الموازنة العامة، ومعدل خدمة الدين للصادرات لتحديد مدى تحسن معدل خدمة الدين الخارجي.

وقد أوضحت دراسة (Montiel, Peter, and Luis Servén, 2006)⁽²⁾ والتي شملت عينة من 97 دولة خلال الفترة من (1960-2000م) منها 20 دولة صناعية و 77 دولة نامية إمكانية استخدام التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتعكس الاستقرار الحقيقي ومدى تحقيق النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم وتغير الأساس النقدي بالنسبة لـ GDP كمؤشرات للاستقرار النقدي، بالإضافة إلى عجز الحساب الجاري كنسبة من GDP والعجز المالي العام والذي يرتبط بتحقيق الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تغيرات معدل الصرف الحقيقي لتحديد مدى استقرار معدل الصرف وتغيرات صافي تدفقات رؤوس الأموال والتي تعكس الصدمات الخارجية.

(1) أحمد طلفاح، "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي"، المعهد العربي للتخطيط، راجع: <http://www.arab-api.org/course23> الكويت، (2002).

(2) Montiel, Peter, and Luis Servén. "Macroeconomic Stability in Developing Countries: How Much is Enough?" *The World Bank Research Observer*, Vol.21 No. 2 (2006).

كما توصلت دراسة (رشا عبد العزيز، 2011⁽¹⁾) إلى نتيجة مفادها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمثل أحد الأهداف الأساسية التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها. ويمثل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي منظومة متعددة العناصر ومتشابكة الأبعاد، إذ يشير إلى تحقيق توليفة من التوازن الداخلي والخارجي تتضمن تحقيق الاستقرار النقدي والحقيقي واستقرار الأسواق المالية بالإضافة إلى وجود معدلات دين عام مستقرة ومعدلات صرف تنافسية. ويقوم تحقيق هذا الاستقرار على الإدارة الكفء لمجموعة من المتغيرات التي تعد بمثابة مؤشرات تعكس مدى التحقق الاقتصادي لأي دولة. وغالباً ما تسعى معظم الحكومات إلى تحقيقه من خلال وضع سياسات وبرامج الاستقرار الاقتصادي. وفي سبيل تحقيق الأهداف المرتبطة بالاستقرار من قبل السياسات المختلفة فإنه لا بد من الإشارة إلى أهمية التنسيق بين عمل السياسات الاقتصادية وبعضها البعض.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت دراسة (سامي السيد وآخرون، 2013⁽²⁾) بتحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري خلال الفترة (1975 - 2011م) وبحث أثر هذا التطور على أداء النشاط الاقتصادي لمصر فضلاً عن بناء رقم قياسي للتعبير عن الاستقرار الاقتصادي الكلي وبحث ارتباطه بمعدلات النمو الاقتصادي. وقامت الدراسة بحساب معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وكذلك اختبار وجود علاقة سببية بينهما من خلال تطبيق اختبار جرنجر للسببية وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاه السببية يسير في الاتجاهين وإن كانت درجة تأثير الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي أكثر قوة. واستخلصت الدراسة أن هناك علاقة عكسية قوية بين المتغيرين مما يؤكد الآثار السلبية لتزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

وفي دراسة (ملكية مسعودي، 2015⁽³⁾) بعنوان البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي - التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والقدرة الشرائية - دراسة مقارنة بين الجزائر

(1) رشا عبدالعزيز، "الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، عدد 3، (2011).

(2) سامي السيد وآخرون، "تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعدلات النمو للاقتصاد المصري خلال للفترة من 1975 إلى 2011"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، للعدد 46، يونيو (2013).

(3) ملكية مسعودي، "البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي - التنبؤ لمواءمة التضخم والقدرة الشرائية - دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، الجزائر، عدد 14، (2015).

وفرنسا التي اعتمدت على منهج المقارنة بين سياسات البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر وفرنسا، حيث أظهرت النتائج تميز دور البنوك المركزية بالديناميكية، من خلال تطبيق السياسة النقدية التوسعية أو السياسة النقدية الانكماشية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وذلك الاستقرار يتحقق من خلال استقلالية البنك المركزي التي تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن سياسة نقدية فعالة وذلك للمحافظة على معدلات تضخم عند مستويات متدنية، وذلك المحافظة على القدرة الشرائية.

وقد قامت دراسة (ابن عزة محمد، 2015⁽¹⁾) باختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في تحليل دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive (VAR، حيث بينت ضعف آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، ومعدلات البطالة وميزان المدفوعات مما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها دور هام في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

ثانياً: دراسات تتعلق بالعلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد

الاستقرار الاقتصادي :

أ: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

هناك دراسة تطبيقية على دول جنوب شرق آسيا لـ Constantans Alexiou، (2009)⁽²⁾؛ بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الإثبات باستخدام الاقتصاد القياسي، حيث قدمت الدراسة دليلاً إضافياً على العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وأظهرت الدراسة أثر سلسلة من المتغيرات باستخدام اثنين من أساليب الاقتصاد القياسي لسبعة بلدان في المنطقة الممتدة على جنوب شرق آسيا في الفترة من 1995م وحتى 2005م والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة تشير الأدلة فيها إلى أنه من أصل الخمسة متغيرات المستخدمة في التقدير، الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال، ومساعدات التنمية والاستثمار الخاص

(1) لبن عزة محمد، "دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، مجلة روى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد 9، (2015).

(2) Alexiou, Constantinos. "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)." **Journal of Economic and social research**, vol 11.no1 (2009).

والانفتاح التجاري تشير إلى وجود أثر إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، في حين أن المتغير المتبقي، وهو النمو السكاني، وجدت آثاره ضئيلة إحصائياً بل وسلبية. فقد اهتمت دراسة (Palamalai, Srinivasan, 2014)⁽¹⁾ باختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام المنهج القياسي وهو منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء وأظهرت نتيجة الاختبار في دراسة وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الهند. وتشير النتيجة إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على المدى القصير وال المدى الطويل أيضاً، وهذا ما يتفق مع قانون Wagner.

ب: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل (البطالة)

اهتمت العديد من الدراسات⁽²⁾ بتحليل تأثير الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة باستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك ونموذج (VAR) منها: 1- دراسة (Brückner, Markus, and EviPappa., 2012)⁽³⁾ التي أجريت للعديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وقد أظهرت نتائجها أن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى انخفاض كبير في معدل البطالة، حيث تميل التوسعات المالية أيضاً إلى زيادة الأجور الحقيقية.

2- دراسة (Mortazavifar, S., and K. Saeedi, 2015)⁽⁴⁾ قامت بتحليل تأثير الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة باستخدام نموذجين اهتم الأول منهما بدراسة أثر الإنفاق العام الإجمالي على معدلات البطالة حيث تبين وجود علاقة عكسية بين كل من معدل البطالة وإجمالي الإنفاق الحكومي. وعلى الجانب الآخر، فقد اهتم النموذج الثاني بدراسة أثر

(1) Palamalai, Srinivasan. "Causality Between Public Expenditure AND Economic Growth: The Indian Case. " *Srinivasan, P.(2013), "Causality Between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case", International Journal of Economics and Management*, vol 7.no2 (2014).

(2) Mayer, Eric, StéphaneMoyen, and Nikolai Stahler. "Government Expenditures and Unemployment: a DSGE Perspective." *Economics studies* Series 1 Discussion PaperNo18(2010). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2785382>

(3) Brückner, Markus, and EviPappa. "Fiscal Expansions, Unemployment, and Labor Force Participation: Theory and Evidence." *International Economic Review*, vol 53.(4) (2012).

(4) Mortazavifar, S., and K. Saeedi. "The Effect of Government Expenditure on Unemployment Rate for Iran." *International Journal of Review in Life Sciences* vol 5 No.7 (2015).

الإنفاق الحكومي الجاري على معدل البطالة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين.

3- دراسة (مقراني حميد، 2015⁽¹⁾) التي اهتمت بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذين يعتبران مؤشرين أساسيين في اقتصاد أي دولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام الحقيقي في سنة ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جداً في معدل التضخم في السنة التالية لتلك الزيادة، كما أكدت النتائج التي أظهرتها الدراسة أن السياسة المالية التوسعية لدولة الجزائر كانت ناجحة وفعالة.

ج: علاقة الإنفاق العام بالتضخم

عند دراسة الإنفاق العام والذي يسهم في تحديد مدى نجاح الدولة في توظيف الإمكانيات المادية، في الوقت ذاته فإن معدل التضخم يعد مؤشراً مهماً في الأداء الاقتصادي لأي دولة، ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة لقياس هذه الظاهرة ومحاولة دراسة وتحليل دور الإنفاق العام في تعزيزها أو الحد منها. ومن الضروري مراجعة بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال التي تناولت موضوعي التضخم والإنفاق العام ومن هذه الدراسات:

دراسة (Magazzino, Cosimo, 2011)⁽²⁾، بعنوان "العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في بلدان البحر المتوسط؛ حيث هدفت الدراسة إلى تقييم الأدلة التجريبية للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في بلدان البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1970م - 2009م، وذلك باستخدام منهج السلاسل الزمنية، بحيث تم استخدام البيانات وأدخل بعض أساليب الاقتصاد القياسي. وعليه وجدت الدراسة علاقة طويلة المدى بين نمو الإنفاق العام والتضخم فقط للبرتغال وعلاوة على ذلك فإن اختبار جرانجر للسببية أظهرت نتائج أدلة على المدى القصير بوجود علاقة سببية الاتجاه من الإنفاق على التضخم لقبرص ومالطا وأسبانيا؛ وعلاقة ثنائية الاتجاه لإيطاليا، ومن التضخم إلى الإنفاق العام بالنسبة لفرنسا.

وأظهرت دراسة (أحمد بريهي، 2011⁽³⁾) حول التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي (التحليل النقدي)، والتي تطرق فيها إلى أسباب التضخم واختلاف أثاره وتوصل إلى هيمنة

(1) مقراني حميد، "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.

(2) Magazzino, Cosimo. "The Nexus Between Public Expenditure and Inflation in the Mediterranean Countries." *Theoretical and Practical Research in Economic Fields (TPREF)* vol 1.No3 (2011).

(3) أحمد بريهي علي. "التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي". *مجلة الإدارة والاقتصاد*، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 88 (2011).

الإنفاق الحكومي في العراق على خلق السيولة وقصور أدوات السيطرة عليها مع محدودية دور قطاع المال والتأثير الضيق لسعر الفائدة في الطلب الكلي جميعها تقود إلى الاختزال في التنظير لحركة المستوى العام للأسعار واختيار أدوات السيطرة على التضخم حسب الفاعلية الواقعية لها. وركزت دراسة (محمد بن عبد الله الجراح، 2011⁽¹⁾) على مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية والتي بحثت في أهم العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد السعودي خلال المدة (1970 - 2007م) وأظهرت النتائج أن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير بمعدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

وهدف دراسة (خليل عبد الكريم محسن محمد، 2011⁽²⁾) لإيضاح تطور حجم الإنفاق العام وأثره بالتضخم في العراق للمدة (1990 - 2009م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار التي تناول فيها حجم الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي والزيادة في المعروض النقدي وتوصل إلى أن الحد من ظاهرة التضخم لا تأتي من تخفيض حجم الإنفاق العام بل تفعيل دور القطاعات الإنتاجية ووسائل التمويل الأخرى ودور الإنفاق الاستثماري.

وقد قامت دراسة (Papi, Ms Laura, and Ms GC Lim, 1997)⁽³⁾ بتقديم تحليل قياسي لمحددات التضخم في تركيا، وذلك بالاعتماد على الفترة من 1970م إلى 1995م وذلك لتحديد العوامل الأساسية وراء ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد التركي من 1970م، وكانت النتائج الأساسية تشير إلى أن المتغيرات النقدية (عرض النقود وسعر الصرف) تعتبر المحددات الرئيسة للتضخم في تركيا، بالإضافة إلى دور عجز الموازنة، وإسهامه في مزيد من الضغوط التضخمية.

وقدمت دراسة (Ahmad Abdallah Hamid, 2005) : من خلال الإطار التحليلي للمحددات الرئيسة للتضخم في السودان، وذلك خلال الفترة 1982-2002 حيث قامت باشتقاق المرونة السعرية للنواتج، وذلك من خلال العلاقة بين عرض النقود والنواتج المحلي الإجمالي وباستخدام البيانات الخاصة بالمستوى العام للأسعار وعرض النقود، وسرعة دوران النقود، وتقسيم فترة الدراسة لفترتين : الفترة الأولى 1982-1996م والتي شهدت معدلات نمو عرض النقود مرتفعة بمتوسط وصل 86% بالمقارنة بمتوسط معدل نمو عرض نقود وصل 30% خلال الفترة

(1) محمد بن عبد الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق سور، المجلد 27، العدد الأول، 2011.

(2) خليل عبد الكريم محسن محمد، "تطور حجم الإنفاق العام ولثره على التضخم في للعراق للمدة (1990-2009)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه الأنبار، (2011).

(3) Papi, Ms Laura, and Ms GC Lim. *An Econometric Analysis of the Determinants of Inflation in Turkey*. Working Paper No.97/170. **International Monetary Fund**, 1997.

1997م-2002م، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في الفترة من عرض النقود، وأيضاً أظهرت النتائج أن المرونة السعرية للنواتج كانت موجبة ومرتفعة وصلت 9.38% مما يدل على أن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان مصحوباً نسبياً بمعدلات عالية من العرض النقدي التي تسببت في التضخم، وهذا يعني أن التضخم في السودان يعتبر في الأساس ظاهرة نقدية.

كما قامت أيضاً دراسة (Burstein, Ariel, et, 2002)⁽¹⁾: بدراسة سلوك التضخم خلال الفترة ما بعد عام 1990م لبعض الدول المنتجة (كوريا والمكسيك) حيث تتبعت الدراسة التضخم من خلال البيانات السنوية ومن أبرز النتائج أن للتضخم علاقة مع تخفيض قيمة العملة، وتوصلت أيضاً أن السبب الرئيس للزيادة في معدلات التضخم هو تكاليف التوزيع والاستبدال للسلع المحلية وأن الواردات الخارجية أقل جودة من بعض السلع المحلية ولكن تتأثر معدلات التضخم عند تخفيض قيمة العملة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى التضخم في المقام الأول ظاهرة نقدية، وأظهرت أن سعر الصرف والأسعار الأجنبية، وشروط التجارة تعتبر الأساس في تحديد التضخم في الأجل الطويل، بينما نمو عرض النقود، والتغيرات في معدل الفائدة على أذن الخزنة من المحددات الهامة للتضخم في الأجل القصير.

كما بحثت دراسة (Mohsen Mehraraa, Mohsen Behzadi Soufianib, Sadeq Rezaei, 2016)⁽²⁾ في العلاقة غير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي باستخدام البيانات ربع السنوية خلال الفترة من 1990م-2013م، وذلك باستخدام نموذج انحدار السلاسل الانتقالية. وأشارت النتائج إلى استخدام نموذج السياسة المالية الانكماشية (النظام المالي الأول) أن الإنفاق الحكومي ليس له علاقة بالتضخم في المدى الطويل وإن التوقعات التضخمية تساهم في أحداث التضخم في المدى القصير فقط، وأظهرت هذه الدراسة أيضاً باستخدام نموذج السياسة المالية التوسعية (النظام المالي الثاني) أن زيادة المعروض من النقود لديها المزيد من الآثار التضخمية بدلاً من المزيد من نمو الناتج.

د: العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات:

اهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات بصفة خاصة كما في دراسة (Abbas et al, 2011) و (Bluedorn and Leigh, 2011) ودراسات أخرى أكدت على أهمية توازن ميزان المدفوعات كأحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (رمزي

(1) Burstein, Ariel, Martin Eichenbaum, and Sergio Rebelo. *Why are Rates of Inflation so Low After Large Devaluations?*, Working Paper No8748. **National Bureau of Economic Research**, 2002.

(2) Mehrara, Mohsen, Mohsen Behzadi Soufiani, and Sadeq Rezaei. "The Impact of Government Spending on Inflation Through the Inflationary Environment, STR Approach." **World Scientific News** EISSN 2392-2192, NO.37 (2016).

زكي، 1981م) و(احمد طلفاح، 2002م) و(Montiel and Luis, 2006) مستخدمة في ذلك حساب الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومنها:

دراسة (موسى الروابدة، 2002⁽¹⁾) التي اهتمت بتحليل دوال الإنفاق العام والدين العام والصادرات والاستيراد، لقياس نمو فجوة الإنفاق الحكومي وفجوة الميزان التجاري، حيث أظهرت نتائج التحليل والقياس بأن الإنفاق الحكومي (GE) يتأثر بدرجة كبيرة بالضرائب غير المباشرة وخاصة التعاريف الجمركية المفروضة علي الاستيرادات والصادرات من السلع، كما يتأثر بصافي الميزان التجاري (NX) إلى حد كبير أيضاً ونسبياً بالدخل أو الناتج المحلي الإجمالي GDP. كما أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بزيادة حجم السكان فقط إذا يعتمد تمويل الإنفاق الحكومي -كنتيجة طبيعية - على زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب المباشرة وغير مباشرة والتي تأتي بالدرجة الأولى من نمو الإنتاج السلعي والخدمي، فإن زيادة العدد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

وفي دراسة S. M. Ali (2011) Abbas, et al.⁽²⁾ التي بحثت العلاقة بين السياسة المالية والحساب الجاري، استناداً إلى عينة أكبر من الاقتصادات المتقدمة والناشئة مما كانت عليه في الدراسات السابقة وباستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية: Panel Regressions، (VAR). وأظهرت النتائج أن تعزيز رصيد المالية العامة (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يرتبط بتحسين في (الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بمعنى أن ترشيد وضبط الإنفاق العام كنسبة من الناتج يؤدي إلى تحسن في الحساب الجاري. ويبدو أن هذا الارتباط أقوى في البلدان الناشئة (النامية) والمنخفضة الدخل، وذلك عندما يكون سعر الصرف مرناً، وعندما تكون الاقتصادات أكثر انفتاحاً، عندها يكون الناتج فوق المستويات المحتملة أو مستويات الدين الأولية حيث تتجاوز 90 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: بعض الدراسات التطبيقية عن الاقتصاد الليبي:

بينت دراسة (الصديق نصر سالم الشالبي، 1992)⁽³⁾ أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام حيث تمكنت الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الكمي القياسي والوصفي من معرفة أهم العوامل التي تحكم حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فقد أثبتت النتائج المتحصل عليها أن الإيرادات النفطية،

(1) موسى الروابدة. "فجوة الإنفاق الحكومي و الميزان التجاري و نمو الدين العام في الأردن". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 2002.

(2) Abbas, SM Ali, et al. "Fiscal Policy and the Current Account." IMF Economic Review Vol. 59. No.4, (2011).

(3) الصديق نصر سالم الشالبي، "محددات الانفاق العام في الاقتصاد الليبي -دراسة تطبيقية للفترة 1970-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، (1992).

ومستوى الإنفاق العام في السنوات السابقة وحجم الدين العام المحلي من العوامل المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد حجم الإنفاق العام.

وقامت أيضاً دراسة (أحمد علي الحوتة، 2007⁽¹⁾) باستخدام أسلوب Cointegration And Error Correction Model عن الاقتصاد الليبي للفترة 1975-2000م لاختبار قانون فاجنر، والذي يفترض سببية تجرى من النمو في الدخل القومي إلى الإنفاق العام. فقد تبين من إجراء اختبار الاستقرار (Unit Roots Test Johansen (1988) للتكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي والإنفاق العام. كما تبين أيضاً من خلال اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية تجرى في اتجاهين Bi-Directional بين المتغيرين. وتفيد نتائج الدراسة عن عدم تأييد قانون واغنر في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

أظهرت دراسة (محمد كرديله، 2013⁽²⁾) بعنوان أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010) نتائج تؤكد الدور الكبير لتطورات أسواق النفط العالمية في اقتصادات الدول النفطية حيث يكون لها أثر مباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية الأمر الذي يعكس نفسه علي مستوى المعيشة خاصة في الدول صغيرة العدد من الناحية السكانية مثل ليبيا. حيث أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، واستمرار انخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالرغم من حجم مخصصات التنمية التي سخرت لهذه القطاعات.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن تركيب التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي لوحظ أن العائدات تركز على مادة رئيسية واحدة وهي النفط حيث تشكل نسبة تزيد عن 90% من مجموع الصادرات، كما أن حوالي 75% من النفط يصدر إلى الدول الصناعية، أما بالنسبة للواردات فقد شكلت السلع المصنعة النسبة الأكبر من الواردات إذا وصلت إلى حوالي 66% من مجموع الواردات. وانخفاض حصة قطاع النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من هذا القرن بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية ونتيجة أعراض المرض

(1) أحمد علي الحوتة، "اختبار فرضية واغنر في الاقتصاد الليبي (1975-2000)"، مجلة إدارة الأعمال مصر،

عدد 119، (2007). 0 متاح على: <https://search.mandumah.com/Record/63101>

(2) مصطفى مفتاح محمد كرديله. "اثر العوائد النفطية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال فترة

1990-2010"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عدد 35،

(2013).

الهولندي من ناحية ثانية حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاع الزراعة والصناعة.

وكما درس (محمد منير الطوخي، 2014)⁽¹⁾ أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا حيث تم تحديد أهم العوامل المؤثرة في التضخم كنقطة هامة في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة سواء مالية أو نقدية أو تجارية؛ وذلك لأنها تحدد أسباب تزايد معدلات التضخم في هذه الدولة عن غيرها. حيث قامت الدراسة بتقديم نموذج تطبيقي لتوضيح دور عرض النقود والتضخم المستورد في التضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك عن طريق إجراء انحدار متعدد تم فيه اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المفسرة للتضخم في ليبيا، وهي: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار كتعبير عن التضخم المستورد، ونمو المعروض النقدي، والإنفاق الحكومي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير التضخم في ليبيا؛ حيث وصلت قيمة معامل التحديد إلى 82.5%، كما أن إشارات المتغيرات المستقلة جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يعنى تحقق فرضية الدراسة من تأثير عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم في ليبيا.

واهتمت دراسة (حسام أبو سعيدة ضو محمد، 2015)⁽²⁾ بمشكلة ما إذا كان يمكن للدولة الليبية أن تستغل إيرادات النفط في تمويل الاستثمار العام كسبيل لتنويع مصادر الدخل القومي، وبالتالي التقليل من التقلبات التي تحدث بسبب إيرادات النفط وذلك لمواجهة ضعف مساهمة الاستثمار عموماً خصوصاً في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أهم الآثار الاقتصادية التي تمارسها الإيرادات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستفادة من تجارب الدول النفطية في كيفية استثمار إيرادات النفط من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن ضعف نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى 12% و2% على التوالي خلال العقد الماضي أم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا لا يتعدى في المتوسط 1% من حجم الاستثمار الأجنبي على مستوى العالم.

(1) محمد منير الطوخي، "أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، (2014): ص 413-430.

(2) حسام أبو سعيدة ضو محمد، "إيرادات قطاع النفط الليبي وأثرها على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، (2015).

كما أكدت الدراسة على تفشى الفساد وتذبذب دور الدولة حيث أن ليبيا تحتل المرتبة العاشرة لسنة 2014م بين الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الإيرادات النفطية لها تأثير على الاقتصاد من خلال قنوات منها : صندوق الثروة السيادية وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والموازنة العامة.

أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق والناتج المحلي فأشارت دراسة (Musa Abolgasem Taweel, 2016) التي فحصت العلاقة السببية بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي ومدى ملائمة قانون فاجنر للاقتصاد الليبي وذلك للفترة من 1962-2008. وقد تم في هذه الدراسة اختبار هل البيانات مستقرة أم لا؟ وكذلك تم تحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وأيضا تم إجراء اختبار السببية⁽¹⁾. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، كما أثبتت هذه الدراسة فاعلية هذا القانون على الاقتصاد الليبي على بعض متغيرات الدراسة.

وقد أظهرت الدراسات السابقة وجود اختلافات حول تناول موضوع الدراسة دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

- التمييز بين دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأبعاده المختلفة في الدول المتقدمة والدول النامية، مسترشدة بالتجربة النرويجية والتجربة الماليزية.
- ركزت الدراسة علي بحث العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي المختلفة في الاقتصاد الليبي.
- قامت الدراسة ببناء مؤشر (دليل) لكي يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية وفقاً لمربع "كالدور" السحري.

(1) Musa Abolgasem, Taweel, Rashed Muftah. S. Abdulladi, "Causality Between Government Expenditure and GDP in the Libya Economy", **Journal of Economics and Political Science**: Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University, Libya, Issue 7: June, (2016).

! +

الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي

إطار نظري

- المبحث الأول: الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي

الفصل الأول

الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي

(إطارًا نظريًا)

تمهيد:

لقد أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً ضرورياً مع مرور الوقت، وذلك من أجل حماية النشاط الاقتصادي، حيث أن غياب الدولة سيعرض الاقتصادات الوطنية القومية إلى مشاكل اختلال الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾، ولقد ثار جدل كبير حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وما إذا كانت الحكومات أم جهاز السوق هي الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولقد انقسم الاقتصاديون بين مؤيدين ومعارضين لتدخل الدولة، ولكل فريق منهما حججه التي تؤيد رأيه، كما أن هناك عدة عوامل ساهمت في ترسيخ أفكار كل من الطرفين، وتقوم الدراسة من خلال هذا الفصل باستعراض الإطار النظري للإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي كالتالي:

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي.

(1) حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، (1998): ص 98.

المبحث الأول

الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية

يتضمن تحليل دور الإنفاق العام استخدام النظرية الاقتصادية ولا يوجد تحليل يمكن تطبيقه على كل أنواع الإنفاق العام نظراً لأن هذه الأنواع تأخذ صيغاً مختلفة، ويتناول هذا المبحث بالشرح الدور الاقتصادي للإنفاق العام كآتي:

أولاً: الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.

ثانياً: الإنفاق العام في السياسة المالية.

ثالثاً: طرق التمويل المؤثرة على فعالية الإنفاق العام.

أولاً: الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية:

يمثل الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الرئيسة للسياسة المالية ويعتبر من أهم الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية وأن تتنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية أدى إلى تطور في مفهوم الإنفاق العام.

أ. الإنفاق العام عند أبرز المدارس الاقتصادية :

اختلفت النظرة للإنفاق العام باختلاف الأنظمة الاقتصادية والمدارس الفكرية المالية، ففي حين يرى الفكر الكلاسيكي ضرورة خفض الإنفاق العام وأن يكون في أضيق حدوده، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحددة، ذلك أن زيادة الإنفاق في نظريتهم تعني زيادة عجز الموازنة العامة والذي سيغطي بمزيد من الضرائب على أفراد المجتمع.¹ لذا فالفكر الكلاسيكي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة حيث تتميز نفقاتها بضالة حجمها، أي حصر الإنفاق العام وتقييدها في أضيق الحدود والسعي إلى تحقيق تساوي جانبي الإيرادات والإنفاق العام، فضلاً عن حياد الإنفاق العام بمعنى أن لا يؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة. ونذكر هنا ما قاله الاقتصادي الفرنسي ساي (Say) "أن أحسن النفقات هي الأقل حجماً" لذا اعتبر الإنفاق الحكومي بموجب النظرية التقليدية الإنفاق العام هو استهلاكي غير منتج وتضييع للثروة القومية لذا يجب أن يكون في أضيق الحدود، وهنا كان هدف الكلاسيك حماية الثروة الصناعية من تزايد الضرائب الذي ينتج عنه زيادة الإنفاق العام⁽²⁾.

لكن التطورات اللاحقة في دور الدولة وبعد الزيادة المضطردة لحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتها في النظرية

(1) Herrea, Santiago. "Public Expenditure and Growth", **The World Bank**, Policy Research Working Paper No4392, October 2007; p2.

(2) نادية سالم النمر، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، بدون سنة نشر: ص 140.

التقليدية⁽¹⁾، لذا فالمدرسة الكينزية كانت ترى أن الإنفاق العام إحدى الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الدولة للتأثير على نمو الناتج الكلي وتوزيعه لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال دوره في تحفيز الطلب الكلي ودفع الاقتصاد القومي نحو التوظيف الكامل لقدراته الإنتاجية وذلك بزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب في أوقات الكساد⁽²⁾. وهذا يعني أن الإنفاق العام قد تخطى عن الطابع الحيادي التقليدي وأصبح أداة مهمة لتحقيق التوازن الاقتصادي. ويفضل الكينزيون أن تلجأ الدولة إلى زيادة الانفاق العام بدلا من اللجوء إلى تخفيض الضرائب إذ وجدوا أن زيادة النفقات العامة هي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل⁽³⁾، إن الدولة التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري بالمقارنة مع الدول التي لها قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة⁽⁴⁾، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وطالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود إلى الدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين وتركز نظرية المرض الهولندي علي إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث - أي المرض الهولندي - استجابة لصدمة إيجابية بسبب اكتشاف مورد ما أو نتيجة ارتفاع سعره في الأسواق الدولية مثلما هو الحال في الدول النفطية⁽⁵⁾.

كما أنه من الملاحظ أن هناك عدة عوامل داعية إلى زيادة تدخل الدولة والتي نذكر منها تجربة الكساد الكبير للفترة 1929م - 1931م ومن أهم أطروحات كينز بعنوان "نهاية سياسة عدم الدخل"⁽⁶⁾ المرافقة لها والداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية وعن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي، كما أن الحرب العالمية الأولى والثانية وما نتج عنهما من دمار مس الدول المشاركة في الحرب مما دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بشكل جعل القوة الإنتاجية للدولة تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها، ولقد تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الفكر الماركسي وتأثر الدول المستقلة حديثا ومنها ليبيا⁽⁷⁾ بهذا الطرح وقامت بتأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات العامة.

(1) وهو مبدأ "توازن الموازنة"

(2) Lopes da Veiga. José. Alexandra Ferreira-Lopes. and Tiago Sequeira. "Public debt, economic growth, and inflation in African economies." **South African Journal of Economics**, vol 84 Issue(2), (2014):pp 294-322 .

(3)Mayer,Duesenberry, Aliber, "**Money Banking And Economy**", 6th, ed. The United States of America, Ch. 15 (1996):p 268.

(4) وهو ما يعرف بـ **Dutch Disease** وستقوم الدراسة بتطبيق هذا النموذج على الحالة الليبية، انظر الفصل الرابع.

(5) وليد عبد الحميد عايب. "الآثار الاقتصادية الكلية لسلسلة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، (2010) :ص 55.

(6) Keynes, J.M., **The end of Laissez-Faire**, in Essays in Persuasion W.W Norton, New York, 1963: p. 317.

(7) مصطفى بكار محمود، "استثمارات ليبيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - خلال الأربع عقود الماضية (1963-2001)"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (2003) :ص 25 .

ب . تفسير دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

تحاول الدراسة هنا تفسير أسباب تزايد الإنفاق العام من خلال عرض آراء بعض المفكرين مثل فاجنر ومسجريف وبيكوك وايزمان. مع تأجيل إدراج أسباب تزايد الإنفاق العام الحقيقية والظاهرية إلى المبحث الثالث الذي يفسر العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي.

1- قانون فاجنر:

يُعد الاقتصادي الألماني أدلوف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم في عام 1883م ما أطلق عليه آنذاك بقانون (تزايد نشاط الدولة - Low of increasing state activity)، حيث انطلق تحليله من مبدأ أن التصنيع يقود إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق العام في الدخل القومي⁽¹⁾ وبالتالي استنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط العام (الحكومي) حيث ينمو الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل النمو في نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي⁽²⁾.

قد أرجع فاجنر النمو في الإنفاق العام لأسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية وزيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات العامة، وقد أثبتت وقائع القرن العشرين صحة هذا القانون. وحسب فاجنر فإن توسع الدور الاقتصادي للدول يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة وهي عامل التصنيع والتحديث الذي يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم، كما أن نمو الدخل القومي يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهية والتعليم بالإضافة إلى عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي حيث يعملان على السيطرة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص⁽³⁾. ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي⁽⁴⁾:

$$G/Y = f(Y/N)$$

حيث: (G) هو الإنفاق الحكومي، (Y) هو الدخل الوطني (N) هو عدد السكان

(1) Lin, Chi-ang. "Structural Wagner's Law and Institutional Dynamics: An Evolutionary Perspective." **Public Finance**= *Finances publiques* Vol.53.(2) (1998): 175-194.

(2) فتوح خالد، "تطور الإنفاق العمومي واثره على التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر (2015): ص 41.

(3) رمزي زكي، "انفجار العجز"، دار المدى للثقافة، الطبعة الأولى، دمشق، (2000): ص ص 67-68.

(4) Payne, James E., and Bradley T. Ewing. "International evidence on Wagner's hypothesis: A cointegration analysis." **Public Finance**= *Finances publiques* vol 51.(2) (1996): pp 258-274.

2- تفسير مسجريف لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

يرى مسجريف Musgrave أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القطاع العام يمثل مساعدة للقطاع الخاص لزيادة استثماراته، وذلك بإقامة مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكباري والمدارس وغيرها، إذ أن القطاع العام من وجهة نظره إنما هو مكمل للإنشاءات الاستثمارية الخاصة، ويجب أن يستمر في حثها على التوسع في النشاط الاقتصادي. ويرى مسجريف الإنفاق العام على التعليم والتدريب والصحة بصفة خاصة، يعد استثماراً في رأس المال البشري⁽¹⁾.

كما يرى مسجريف أن للدولة دور هام في تنظيم اقتصاد السوق وحمايته من الفشل، وذلك بتقويمه سواء بالأنظمة القانونية والمراقبة الدقيقة، أو بإقامة المنشآت الضرورية التي يفشل السوق في إقامتها، وذلك كي يحصل المجتمع على أقصى إشباع ممكن وتزايد رفاهيته⁽²⁾.

ومما سبق يتضح لنا أن الزيادة في الإنفاق العام إنما ترجع إلى توسع الدولة في إنشاء البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين، والعمل على إزالة المعوقات من أمام المنافسة وتنظيم آليات السوق والإشراف عليها، كما تبادر الدولة إلى زيادة الإنفاق في حالات الحروب والكوارث، وأيضاً تتدخل الدولة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي.

3- تفسير بيكوك- وايزمان Peacock-wisman :

حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث خلصا التفسير إلى الآتي:

- أن الزيادة في الإنفاق العام لاتتم بشكل مستمر وإنما على فترات متقطعة، حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادت إلى زيادة الإنفاق العام.
- أن الزيادة في النفقات العامة المطلقة أو النسبية تكون أكثر أهمية في فترات الهزات والاضطرابات الاجتماعية، وعليه تكون الدولة مضطرة إلى زيادة الإنفاق العام⁽³⁾.

(1) Musgrave R.A.and Musgrave, **Public Finance in Theory and Practice** New York: MCGraw Hill,(1979):PP.140 – 142 .

(2) شاكور محمد شهاب، "آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1968"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، (1989): ص 32.

انظر أيضاً: سامي عبد الرحيم الزبيد، "الإنفاق العام أثره على الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، (1989): ص 21.

(3) Magnus Henrekson, **"The peacock-Wiseman Hypothesis"**, In N.Gemmel, ed, Public Sector Growth, Theories and International Evidence. Cheltenham; Edward Elgar publishing (1993): p53.

ويفترض الاقتصاديان أنه بعد وصول الإنفاق العام الى مستوى معين يصبح من الصعب ضغطه الى مستوى أقل، وهذه الظاهرة لها مبرران :

- اثر المعاودة: ويقصد به معاودة تخصيص الإنفاق العام، اي ان الدولة تكون مضطرة الى تخصيص نفس النفقة لأمر ما ولفترة محدودة وذلك لأسباب تتعلق باستمرار ظاهرة ما او لعدم تمكنها من تحقيق الهدف الذي خصصت له النفقة العامة.
- أثر التوسع: وذلك الأثر يظهر في الموازنة العامة حيث أن تخصيص نفقة ما عادة ما يتبعها تخصيص مصاريف أخرى لقضايا مرتبطة بذات الامر⁽¹⁾.

والنتيجة من التفسير أن زيادة الإنفاق العام لاتعني زيادة المنفعة العامة لأن هناك أسباباً ظاهرة سوف نعرضها في هذا الفصل، لذلك فإنه عادة ما يتم استعمال مقدار الإنفاق العام لقياس حجم الدور الاقتصادي للدولة، وبالتالي فإن الدراسة من خلال ما يأتي تستعرض موقع الانفاق العام في السياسة المالية.

ثانياً : الإنفاق العام في السياسة المالية:

يُعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية وذلك لما له من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تظهر هنا أهمية الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتذهب النظرية الحديثة في المالية العامة إلى دراسة طبيعة الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية حيث تختلف آثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق⁽²⁾.

لذلك تتناول الدراسة من خلال ما يلي أهمية الإنفاق العام بإدراج مختلف التعريفات الموجودة في كتب المالية العامة بالإضافة إلى تحديد أركان الإنفاق العام ومبرراته ومختلف أنواعه الاقتصادية.

أ: مفهوم الإنفاق العام

يعكس الإنفاق العام كما سبق وأن ذكرنا أن الإنفاق العام أصبح الأداة الرئيسة للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن دراسة الإنفاق العام تهدف إلى معرفة الأثر الذي يحققه على الاستقرار الاقتصادي أو بصيغة أخرى مدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقبل ذلك لابد من تحديد إطار المفاهيم للإنفاق العام مع إبراز أركانه ومبرراته الاقتصادية.

(1) Brown, C. V., and P. M. Jackson. "**Public Sector Economics** (Martin Robertson, Oxford)." (1982):p88

(2) Tiebout, Charles M. "A pure Theory of Local Expenditures." **Journal of political Economy** vol64.(5) (1956):pp 416-424.

1- الإنفاق العام وأركانه:

تتطلب دراسة الإنفاق العام تحديد ماهيته وشكل الدولة من خلاله، فالإنفاق العام في الدولة الحارسة يختلف عن الإنفاق العام في الدولة الحديثة المتدخلة، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق العام وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة⁽¹⁾.

(1-1) تعريف الإنفاق العام :

يعرف الإنفاق العام بأنه "مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة"⁽²⁾.

أو هو "مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات نقدية بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة"⁽³⁾ وبذلك فهو يمثل المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحديد المنفعة العامة.

(2-1) أركان الإنفاق العام:

يتضح من التعريف أعلاه الأركان الرئيسة للنفقات العامة وهي⁽⁴⁾:

الإنفاق العام مبلغ نقدي، حيث يتخذ الإنفاق شكل المبلغ النقدي وذلك بقيام الدولة لإشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية.

- الإنفاق العام يصدر من شخص عام، أي أن تكون النفقة العامة صادرة من الدولة أو أحد أشخاصها، وهذا الوصف يشمل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة التابعة لها.

- الإنفاق العام يهدف إلى إشباع حاجة عامة، بمعنى أن يكون الهدف هو تحقيق المنفعة العامة، فلكي يكون الإنفاق عاماً يجب أن يقصد منه تحقيق منفعة عامة.

(1) Warren, Tracey. "Work-Life Balance/Imbalance: the Dominance of the Middle Class and the Neglect of the Working Class." **The British Journal of Sociology** vol66.Issue 4 (2015): pp 691-717.

(2) محمد سعيد بسيوني، "اقتصادات المالية العامة (النفقات العامة-الموازنة العامة)"، بدون دار نشر، بنها، (2019): ص 72.

(3) ميراند زغلول رزق، "علم المالية العامة (النفقات العامة والموازنة العامة للدولة)"، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، بنها، (2001): ص ص 64-65.

(4) Harvey S. Rosen, Ted Gayer, "**Public Finance**", New York: McGraw Hill, Eighth Edition, (2008) : pp10-11.

وبناءً على ذلك فإن الإنفاق العام يمثل أحد الأدوات الرئيسية التي يجب أن تؤدي دوراً فاعلاً في تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وتخفيض المعدلات الحادة للفقر.

يعد اشتراط صدور الإنفاق العام من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق العام حيث يدخل في إطار الإنفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص العامة والدولة والهيئات عامة، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة وفي هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات، فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستنداً بذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي استناداً إلى المعيار الوظيفي.

ويُعد إشباع الحاجة العامة الركن الثالث من أركان الإنفاق العام، حيث لا يعد من الإنفاق العام ذلك الإنفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة. ينتج عن هذا الركن اعتباران؛ الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام؛ والاعتبار الثاني أن الأموال العامة التي تنفق دفعها الأفراد في مجموعهم، وعلى هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يعد إخلالاً بأهم مبدأ في المالية العامة، وهو مبدأ وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة⁽¹⁾، لعله من الواضح أن للإنفاق العام عدة مبررات زادت من أهميته في المجال المالي والاقتصادي. فما مبررات الإنفاق العام؟

ب. مبررات الإنفاق العام:

يتوقف مستوى الإنفاق العام في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام، وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية، وتختلف نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافاً كبيراً، حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "غالبريث" أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق العام أمراً أساسياً في ظل سيادة عدم اليقين، وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن "فريدمان" من خلال كتابه "حر في الاختيار" وضح أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة⁽²⁾، ويمكن المبرر الأساس للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطاً ضرورياً لاتخاذ سياسات تدخلية، حيث يقتضى رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما:

(1) حافظ محمود شلتوت، "اقتصادات المالية العامة (الإنفاق العام والموازنة)"، بدون دار نشر، بنها، (1999): ص 137-141.

(2) Mullard, Maurice. **The politics of public expenditure**. Rutledge, London (2005): p45

- معيار الكفاءة: حيث ان جهاز السوق في الدول النامية يتميز بظاهرة الجمود بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. ويرجع هذا الجمود إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة وما يترتب عليها من انعدام مرونة الانتقال لعوامل الإنتاج. وتؤدي هذه الحقيقة إلى أن جهاز السوق السائد في تلك الدول لا يعكس حقيقة الوفرة النسبية للموارد في هذه المجتمعات، ومن ثم فإن الالتجاء إلى جهاز السوق فقط في استخدام الموارد يؤدي إلى نتائج سلبية على تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي. وفي ظل هذه الظروف فإن ما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد هو تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لا بواسطة قوى السوق.⁽¹⁾
- معيار العدالة في توزيع الدخل: ان انخفاض مستوى المعيشة للفئات الفقيرة في المجتمع يدعو إلى زيادة نسبة الموارد التي يديرها القطاع العام وذلك من أجل تحسين مستوى الخدمات العامة كالتعليم والصحة التي يستفيد منها أساساً ذوي الدخل المحدود.⁽²⁾

ج: أنواع الإنفاق العام

للتمييز بين الإنفاق العام على أساس اقتصادي نستخدم معيارين الأول بتشابه مع المالية الخاصة حيث يفرق بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، والثاني تتميز به المالية العامة فقط ويفرق بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي.⁽³⁾

وفي إطار اقتصاد السوق فإنه يمكن التمييز بين إنفاق لا علاقة له بالسوق كالأمن والدفاع، وإنفاق يمثل شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام والخدمات الإدارية، وهناك إنفاق يكمل اقتصاد السوق ويهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص كالتعليم والصحة، وهناك إنفاق يمثل تدخلا في الاقتصاد كإنتاج الدولة لسلعة مادية.⁽⁴⁾

1: الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) والإنفاق الاستثماري :

ويتمثل الإنفاق الاستهلاكي إنفاق الحكومة على شراء السلع والخدمات الخاصة بالأفراد، مثل نفقات السلع والخدمات ومرتببات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها.⁽⁵⁾

أما الإنفاق الاستثماري فيكون لازم لإنشاء المشروعات العامة وصيانتها، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات، والسدود ومشروعات الري الخ. وطبيعة الإنفاق الاستثماري أنه من الثروة القومية، وذلك بعكس الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) فهو يحافظ فقط على الثروة القومية.

(1) Gregory Mankiw, **Principles of Economics**, Third Edition, E Book Edition, USA, (2004); p11.

(2) حافظ محمود شلتوت، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(3) محمد سعيد بسيوني، اقتصادات المالية العامة، مرجع سبق ذكره: ص - ص 73-75.

(4) نادية سالم النمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 294 - 295.

(5) محمد سعيد بسيوني، اقتصادات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، (2019) ص 74.

وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري، كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري⁽¹⁾.

2- الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي :

الإنفاق الحقيقي له مقابل مباشر تدفعه الدولة وتكاد تكون هي النفقة الوحيدة في المالية التقليدية، ومن أمثلتها دفع ثمن السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة⁽²⁾. أما الإنفاق التحويلي فهو إنفاق ليس له مقابل مباشر وتشمل الإعانات الاجتماعية المختلفة مثل إعانة البطالة والإعانات في حالة الكوارث كالسيول والزلازل، وذلك الإنفاق التحويلي يساهم في إعادة توزيع الدخل وهو من الأدوات التي تتميز به المالية الحديثة⁽³⁾.

نقد لوحظ من خلال ماسبق أن كلا من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري له تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل، والذي تحاول الدراسة إبرازه بشكل أكثر تفصيلاً في المبحث الثالث من هذا الفصل دون إغفال العلاقة مع التوازن الخارجي، ويسمح لنا تقسيم الإنفاق العام بالتعرف على توجه السياسة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الغلبة للإنفاق الاستثماري على الإنفاق الاستهلاكي فإن هذا يعنى اهتمام الدولة بدعم القدرة الإنتاجية، وإذا كان الاهتمام بالإنفاق الاستهلاكي فهذا يعنى زيادة الطلب الكلي لاستيعاب العرض الكلي⁽⁴⁾، وفي هذه المرحلة من الدراسة يبرز تساؤل كانت الدراسة قد أشارت إليه عند عرض دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي والمتمثل في الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام، والتي سنقوم باستعراضها من خلال الفرع التالي:

3: أسباب تزايد الإنفاق العام

لقد تعرض هذا المبحث إلى تفسير تزايد دور الإنفاق العام في الحياة الاقتصادية وقامت الدراسة باستعراض أهم تفسيرات زيادة هذا الدور من خلال زيادة الإنفاق العام، ولضرورة استكمال دراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل القومي، يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام، فهناك الزيادة المطلقة والتي تعنى أن حجم الإنفاق العام يزداد من عام لآخر أما الزيادة النسبية فتعنى نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وأهم هذه المتغيرات هو إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي⁽⁵⁾.

(1) نادية سالم النمر، مرجع سبق ذكره، ص 296.

(2) رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، مصر (1992): ص ص 92-93.

(3) محمد سعيد بسيوني، مرجع سبق ذكره، (2019): ص ص 75-76.

(4) يطبق ذلك على الاقتصاد الليبي من خلال دراسة تطورات الإنفاق العام بشقية خلال فترة الدراسة 1986-2017، انظر الفصل الثالث.

(5) محمد حسين الوادى، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، (2007)، ص 124.

وبادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق العام لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه بصورة حتمية فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى الزيادة في رقم الإنفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعني زيادة المنفعة المترتبة عن هذا الإنفاق، ويدل ذلك على زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية⁽¹⁾. أي أننا لا يمكن أن نقبل الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام كما هي لأنها قد لا تكشف عن الحقيقة، وبالتالي يتوجب تحليل أسباب زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية حيث تعرف الأسباب الظاهرية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن زيادة الإنفاق العام مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة، وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام :

تتمثل الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام في تدهور قيمة النقود التي تُعد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق العام ظاهرياً، ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور، ويعد انخفاض قيمة النقود سمة مشتركة لدى كافة الاقتصادات منذ خروجها من قاعدة الصرف بالذهب، ويرتبط انخفاض قيمة النقود بظاهرة التضخم والتي تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع والخدمات، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار، ولمقارنة الإنفاق الحكومي في فترات مختلفة وخاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة يجب تعديل هذه الأرقام بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وذلك من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام = (الإنفاق العام بالأسعار الجارية/المستوى العام للأسعار) × 100.

والسبب الثاني الذي يؤدي إلى ازدياد الإنفاق العام ظاهرياً هو تغير الطرق المحاسبية العامة التي يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام، والمثال على ذلك هو إلغاء الموازنات الملحقه وضماها إلى الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الموازنة العامة أو

(1) انظر الفصل الثالث تطور الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 1986-2017 من هذه الدراسة.

(2) أحمد منير نجار، "دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (1999): ص 28.

التخلي عن بعض النظم المحاسبية التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد حسابات الموازنة العامة، إذ لم يكن الإنفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استيراد حصيلته إيراداتها منها، أما الآن فإنها تحصر وفقاً لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الموازنة العامة دون إجراء أي مقاصة بينها، وهو ما يضخم أرقام الموازنة العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

2- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام :

تشير الدراسات المختصة في المالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها ودرجة التقدم في كل دولة، من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الحروب وما يتبعها من إزالة آثارها، وتطور دور الدولة من دور محايد في ظل الدولة الحارسة إلى دولة متدخلة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية. وزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتقديم المزيد من الدعم للسلع والخدمات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع لرفع مستوى المعيشة.⁽¹⁾ ومن جانب آخر فإن وجود تقلبات اقتصادية وخصوصاً في حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني⁽²⁾. وكما سبق وأن لوحظ أن فشل نظام السوق وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق تلك الأهداف، فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

نستخلص مما سبق أن ازدياد الإنفاق العام أدى إلى احتلاله مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية مما أدى إلى زيادة أثره على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويبرز في هذه المرحلة من الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تتجاوز الإطار المالي للإنفاق العام وتتعداه إلى الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتم توضيح مفهوم الإنفاق العام وأنواعه وأسباب تزايد الإنفاق العام، وتبقى معرفة طرق التمويل التي تحكم فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟ وبالتالي فإن هذا الفرع يعتبر بمثابة حلقة الوصل بين الجانب المالي للإنفاق العام ومقدمة للإطلاع على طرق التمويل المؤثرة على فعالية الإنفاق العام والذي سيكون عنوان الفرع التالي.

(1) محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 126 .

(2) محمد سعيد بسيوني، اقتصادات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، (2019): ص 131-132.

ثالثاً: طرق التمويل المؤثرة على فعالية الإنفاق العام

تعد الحالة الاقتصادية السائدة من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الكساد الاقتصادي في الدول المتقدمة حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي، وتكون هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، فإن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، في هذه الحالة فإن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي يزداد الطلب الكلي، أما في حالة الاقتصادات النامية فهي تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية⁽¹⁾، وحتى يؤدي الإنفاق العام وظيفته في الاقتصادات النامية ويسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية، فلا بد أن يوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وذلك من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات في القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات العامة كما يجب تدعيم البنية التحتية. إن تأثير زيادة حجم الإنفاق العام على حجم الناتج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام⁽²⁾.

أ. التمويل المحلي للإنفاق العام وأثره على فعالية الإنفاق العام :

يتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يتخذ شكل بيع للسندات أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، ويؤدي الصغر النسبي لأسواق رأس المال في البلدان النامية إلى الحد من البيع الحر للسندات، وقد يكون هذا المصدر محدوداً ولا يعتد به في هذه الدول، حيث لم تكن الحكومات مستعدة لترك أسعار الفائدة الحقيقية الأكثر تنافسية، وتعد السوق المؤسسية في البلدان النامية أكبر مصدر للتمويل المحلي غير المصرفي عن طريق مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات، ومن الواضح أن الاقتراض من السوق النقدية - طرح سندات أو الإصدار النقدي - سوف يزيد حجم السيولة لدى الأفراد وسوف يولد دخلاً جديداً والنتيجة أنه إذا لم ترفع الدولة الضرائب بشكل تدريجي فإن زيادة السيولة بشكل سنوي ومستمر سوف يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة تضخم، كما أن الاقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية وخاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية، بعكس الاقتراض الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة عبر تسديد الأقساط، ويؤدي التوسع النقدي لتمويل الإنفاق العام إلى زيادة الإيرادات، فبافتراض تثبيت التوقعات التضخمية يرتفع الإيراد المستمد من التمويل التضخمي بارتفاع مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية، لكن هذه الأخيرة تتأثر بتوقعات التضخم في شكل علاقة تناسب عكسي، ومع ارتفاع معدل

(1) R.chelliab, "**Faiscal policy in underdeveloped Countries**", London, (1960): pp 19-20.

(2) على توفيق الصادق، "سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الرابع، مارس، أبو ظبي، (1998): ص ص 24-25.

التضخم تتزايد تكلفة حيازة النقود ويحاول الأفراد الحد من حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية، الأمر الذي يفرض حدودا على حجم تمويل الإنفاق العام عن طريق خلق النقود⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم أثر التمويل المحلي على فعالية الإنفاق العام كما يلي:

- إذا كانت الدولة مستعدة لدفع أسعار فائدة حقيقية أعلى على التمويل بالسندات، مع تحمل أثر مزاحمة كبير للقطاع الخاص⁽²⁾، أو تحمل معدل تضخم أكثر ارتفاعا إذا وقع الاختيار على التمويل التضخمي مع ما يترتب عليه من تأثير على مصادر التمويل الأخرى، إذ ستزداد صعوبة الحصول على قروض تجارية أجنبية، كما أن الأرجح أن يؤدي التضخم إلى خفض الإيرادات الضريبية، وحتى ولو لم يؤثر التضخم على مصادر التمويل فإن ازدياد معدل التمويل من البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحقيقية، ولكن حتى مستوى معين من التضخم، إذ أن تجاوز التضخم لهذا المستوى سيؤدي إلى خفض الإيرادات بالقيم الحقيقية لأن الأرصدة النقدية التي تشكل وعاء الضريبة التضخمية ستتكمش بالقياس إلى مستويات التضخم المناظرة⁽³⁾.
- إذا ما رغبت الدولة بتخفيض نسبة الضرائب مع بقاء الإنفاق العام على حاله فستظهر نتيجة هذه السياسة من خلال الآثار التوسعية في حجم الدخل القومي، حيث يكون مقدار العجز في الطلب على الاستثمار لا ينسجم مع مقدار الانخفاض في العوائد الضريبية بل مع حجم الضرائب مطروحا منه ما أضيف إليه من ادخار نتيجة ارتفاع دخول الأفراد والذي ينسجم مع ما حدث من شدة الميل إلى الادخار عند الأفراد⁽⁴⁾.

ب. التمويل الأجنبي للإنفاق العام وأثره على فعالية الإنفاق العام :

إن العجز الهيكلي بين الادخار والاستثمار (فجوة الموارد المحلية) سينعكس في موازنة الدولة بشكل مباشر ومن أجل تغطية هذا العجز وفي حالة عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي، ويمكن القول في هذا الصدد عن العجز التوهم⁽⁵⁾، والذي يوضح وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث إن الإنفاق بشقيه يتزايد بصورة مستمرة ومن جهة أخرى فإن الإيرادات العامة تتزايد بصعوبة في ظل انخفاض الدخل وعدم فعالية الإدارة الضريبية، وفي ظل ضيق الأسواق المالية

(1) R.chelliab, op.cit, p 22

(2) سيتم تناول هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الثالث.

(3) رمزي زكي، "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي القاهرة، (1996)، ص 18-20.

(4) خضير عباس المهر، "التقلبات الاقتصادية بين السيلستين المالية والنقدية - دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية"، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، السعودية (1981): ص 142.

(5) وهو ما يعرف The Twin Deficit الذي سنعود إليه بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

في الدول النامية والسياسات غير المجدية لسعر الفائدة، فإن إمكانية تمويل الإنفاق العام من خلال الادخار الخاص جد محدودة، وبالتالي يبقى في يد هذه الدول؛ التمويل النقدي والتمويل الخارجي، ويمكن أن يتم التمويل الخارجي بثلاثة طرق: المنح، القروض بشروط ميسرة، والاقتراض التجاري، وقد تتخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، ورغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي وعادة ما تضاف إلى الإيرادات الحكومية، إلا أنها تقدم عموماً بمبالغ محدودة⁽¹⁾، وتعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين، أما القروض الميسرة كتلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقترانها بفترات سماح طويلة، أما القروض التجارية فتتوقف على احتمال توفير البنوك للسيولة، وتقييم هذه البنوك للمقدرة الافتراضية لهذا البلد، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الاقتراض من الخارج، وغالباً ما يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها، والبحث عن مصادر تمويل بديلة من السوق المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية اتجهت في تمويل الإنفاق العام إلى الاقتراض من الخارج ولا سيما في فترة السبعينات، وبذلك حصلت هذه الدول على كميات كبيرة من القروض الخارجية، ولكن مع نمو الإنفاق العام ونمو أعباء خدمة الدين لهذه الديون بدأت تظهر المشكلات، خاصة ظهور حالة العجز الدائم في الموازنة العامة لذلك لجأت الدول إلى ضغط الواردات والسحب من الاحتياطات النقدية وإعادة جدولة الديون، مما عرضها إلى مشاكل أهمها انكماش النمو وارتفاع الأسعار والبطالة والاضطرابات الاجتماعية⁽²⁾، الأمر الذي ألزم الدول إلى ضغط وارداتها والسحب من الاحتياطات النقدية والاقتراض من الخارج لتغطية العجز الداخلي، وهذا ما ساهم في تغذية المديونية، ومع انخفاض معدلات نمو هذه الدول اضطرت إلى القيام بعملية إعادة الجدولة بسبب عجزها عن تسديد ديونها، وكل هذا ساهم في حدوث اضطرابات اجتماعية⁽³⁾.

ج. تمويل الإنفاق العام عن طريق الإيرادات النفطية:

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الإنفاق العام حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت

(1) حسني مهران، "في هداى المالية العامة - بعض لأنواع الإيرادات العامة"، مطبعة إكتوبر الهندسية، بدون سنة نشر، كلية التجارة، جامعة بنها: ص 97-101.

(2) فادى خليل، "عجز الموازنة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته - حالة القطر العربى السورى"، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 1، (2004): ص 103.

(3) سامي خليل، "النظرات والسياسات النقدية والمالية" شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكتاب الثاني، الكويت، (1982): ص 637-639.

احتياطات مالية تم استثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الاحتياطات لتمويل العجز⁽¹⁾.

والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في تحديد حجم إنتاج النفط وأسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط في حقبة الطفرة النفطية كبيرة فإن الإنفاق العام تعاضم، ولم يكن موجهاً في ظل إستراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجهاً للإنفاق الاستهلاكي، وعندما انحسرت الطفرة النفطية تقلص الإنفاق وبعد مرور العديد من السنوات مازال الاعتماد على النفط كبيراً حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم⁽²⁾، ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي ارتفاعاً كبيراً، وفي ظل هذا الزخم النفطي الذي شهدته الدول النفطية فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول كيفية إدارة العوائد النفطية، حيث أدى ارتفاع سعر النفط إلى زيادة كبيرة في عوائده أدت إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة، لكن هذه الفوائض ما لبثت أن تحولت إلى عجز بسبب ارتفاع الإنفاق العام، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق العام بشكل واضح مع ارتفاع عائدات النفط خلال الطفرة النفطية، فإن هناك شواهد على اتخاذ الدول المصدرة للنفط موقفاً متحفظاً فيما يخص الإنفاق العام، وذلك نظراً لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي والأداء المالي في الدول النفطية⁽³⁾، لذلك قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق تثبيت للمساعدة على إدارة العوائد النفطية حيث تعمل هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة النفطية، والإنفاق من هذه المدخرات في أوقات انخفاض العوائد النفطية، ومن أمثلة هذه الصناديق، الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية، وصندوق ضبط الإيرادات العامة في ليبيا⁽⁴⁾ (تجربة النرويج)⁽⁵⁾ الذي سوف نتحدث عنه بتفصيل أكثر في الفصل الثاني)، ويجب على الحكومات النفطية أن توجه عوائد النفط

(1) للمزيد انظر الى :

Ferderer, J. Peter. "Oil Price Volatility and the Macroeconomy." **Journal of macroeconomics** vol 18.(1) (1996):pp 1-26.

Hooker, Mark A. "Are oil Shocks Inflationary? Asymmetric and Nonlinear Specifications Versus Changes in Regime." **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 34, No.2, (May,2002) : pp 540-561.

(2) أسامة عبد الرحمن، "المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد"، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، (2000): ص ص 67 - 70.

(3) مصطفى بكار محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 30 - 31.

(4) تقرير صندوق النقد الدولي حول ليبيا، "صندوق النقد الدولي"، (2006): ص 37.

(5) وكان أكبر الصناديق السيادية للدول النفطية في النرويج بقيمة تقدر بحوالي 380 مليار دولار وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2008.

لإقامة البنية التحتية اللازمة لتطوير مناخ الاستثمار الذي يوفر بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص بغية تحقيق استدامة اقتصادية في الأجل الطويل.

وكنتيجة لما سبق فإن تحديات كيفية إدارة العوائد النفطية تتمثل في ارتفاع الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري - الفترة التي تزداد بها العوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط - بنسب مرتفعة فاقت متوسط هذه النسب في العشر سنوات الأخيرة، ويفسر ذلك من خلال سعى الدول إلى مواجهة ضغوط البطالة والفقر، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع الخاص لمواجهة هذه التحديات في المدى القصير والمتوسط، وبالإضافة إلى مصدر التمويل فإن هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على الناتج من بينها نوع الإنفاق العام الذي يتضح أثره من خلال الإنفاق الفعلي الذي تشتري به الدولة مقابله سلع وخدمات، حيث أن له أثرا مباشرا على مستوى الناتج القومي، أما الإنفاق الاستثماري فله فعالية كبيرة في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي. ولعل التساؤل الذي يطرح في هذا المجال حول مسار تأثير الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي، هذا ما ستقوم الدراسة بعرضه في المبحث الثالث المتعلق بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول، سواء كانت نامية أم متقدمة إلى تحقيقها -رغم اختلاف الأسس الفلسفية الاقتصادية التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية- هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق أعلى مستوى للاستخدام للموارد دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي والذي يعني بالضرورة أقصى درجات التشغيل للقوى العاملة في المجتمع⁽¹⁾. حيث ركز المتخصصون في الاقتصاد الكلي على دراسة جانب الطلب تحت تأثير أحداث الكساد العالمي الكبير، ومع ذلك فقد استعيد الاستقرار الاقتصادي بين دراسة الجانبين. فالعرض شأنه شأن الطلب أحد المكونات الأساسية لدراسة الاقتصاد الكلي، وفيما يلي يتناول هذا المبحث الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي في ضوء الآراء المختلفة للمدارس الاقتصادية:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم الاستقرار والاختلال الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً للإنفاق العام وإنما هدفاً للسياسات الاقتصادية الكلية وخصوصاً السياسة المالية ومن هنا يتعين على الدولة أن تتدخل لاتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع⁽²⁾.

ولتفسير مفهوم الاستقرار الاقتصادي عند أبرز المدارس الاقتصادية سوف يتم تناوله من خلال اتجاهين رئيسيين هما انصار (عدم تدخل الدولة) و(انصار تدخل الدولة).

أ- الاستقرار الاقتصادي عند (انصار عدم تدخل الدولة)

(1) ريتشارد موسجراف، بيجي موسجراف، ترجمة، محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، "المالية العامة في النظرية والتطبيق"، دار المريخ، الرياض، (2017): ص 356.

(2) محمود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1995)، ص 31.

اتجه معظم المتخصصون في الاقتصاد الكلي في السنوات التالية للكساد الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي لتحديد مفهوم للاستقرار الاقتصادي، وذلك وفقاً للاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المتقدمة والنامية.

حيث عرف أنصار هذا الاتجاه بالمحافظين لاعتقادهم بكفاءة اقتصاد السوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إن دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لن يتسم بالكفاءة والفاعلية وأن أي تدخل للدولة لن يؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

1 : المدرسة النقدية :

لقد كان لآراء وأفكار الاقتصاديين وأبرزهم ميلتون فريدمان، فرانك نايت، كاجان وآخرون دوراً في صياغة وتشكيل ما سمي بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة والتي عرفت بمدرسة شيكاغو.

وبصورة عامة فإن هذه المدرسة تتبنى الدعوى إلى الأفكار والسياسات الاقتصادية التالية:

- إعطاء التطورات النقدية والعوامل النقدية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يؤكد النقديون على وجود علاقة قوية بين التقلبات في العرض النقدي والتقلبات في مستويات الدخل القومي⁽¹⁾.

- كما يطالب النقديون بدور محدود ومناسب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يعتقدون أن محدودية تدخل الدولة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث إن توفير إطار مستقر للنشاط الاقتصادي بدون تدخل الدولة يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات المؤسسات الكبيرة والنقابات العمالية؛ لأن هذه الاحتكارات تعوق وتعطل حرية وآلية السوق⁽²⁾.

- رؤية النقديين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يرى النقديون (فريدمان) أن الاستقرار الاقتصادي يكون ممكناً عندما تطبق القواعد والسياسات التالية:

1- ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي⁽³⁾.

(1) أحمد عبد الرحيم زردق وحسني مهران ومحمد سعيد بسيوني، "في اقتصاد النقود"، مطبعة أكتوبر الهندسية، بنها، بدون سنة نشر: ص 107.

(2) Lim, Joseph. "The New Structuralist Critique of the Monetarist Theory of Inflation: The Case of the Philippines." **Journal of Development Economics** vol 25. Issue 1 (1987):.p46

(3) مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم، "السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي لدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة (2010): ص 84 - 85.

2- التوازن الدوري لموازنة الدولة أي توازن موازنة الدولة خلال الدورة الاقتصادية في أوقات الرواج الاقتصادي يكون هناك فائض في ميزانية الدولة يغطي عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي⁽¹⁾.

2: مدرسة التوقعات الرشيدة (الكلاسيكية الجديدة):

يمثل الاقتصادي روبرت لوكس والاقتصادي توماس سارجنت أبرز مفكري مدرسة التوقعات الرشيدة والتي تمثل امتداداً فكرياً لآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية، ونتيجة لهذا التواصل الفكري بين المدرستين فقد عرف هؤلاء بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة. تستند آراء هذه المدرسة على أهمية دور التوقعات الرشيدة على المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تفترض هذه المدرسة كفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت مستهلكين أم منتجين، (عمالاً، أم رجال أعمال). فإذا كان التغير في السياسة المالية والنقدية متوقعاً من قبل الوحدات الاقتصادية فإن مستوى الإنتاج والتوظيف لن يتأثر بتلك السياسات، أي أن تلك السياسات لن تكون فعالة في التأثير على مستويات الإنتاج والتوظيف وأن عدم فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتناقض مع آراء الكينزيين والنقديين على السواء أما إذا كانت غير متوقعة فسوف يحدث العكس⁽²⁾.

رؤية الكلاسيك الجدد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لتقليل هذه التقلبات ينصح أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة بتطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها أهمها إجراء تغيرات حاسمة ولمرة واحدة في معالجة القضايا المختلفة لضمان نتائج اقتصادية حميدة، أي إجراء تغييراً شاملاً وليس جزئياً على صعيد الأنظمة المعنية والسياسات الاقتصادية المالية والنقدية وهي نفس الوصفة التي اقترحها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽³⁾.

ب- الاستقرار الاقتصادي عند (انصار تدخل الدولة):

اعتقد أنصار تدخل الدولة بأهمية دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قيام الحومة بتطبيق سياسات مالية ونقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) نادية حسين علوان ، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في جمهورية العراق"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، مصر (2015)، ص 53-54.

(2) مصطفى عبد الروؤف عبد الحميد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

(3) رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (أكتوبر 1997): ص 186.

وعلى عكس آراء الاقتصاديين المحافظين، اعتقد أنصار تدخل الدولة أن نظام السوق، حتى في دولة ذات أسواق مالية متقدمة، لا يسفر عن وجود مستوى عالي من التوظيف، أو استقرار في مستوى الأسعار، أو تحقيق معدل نمو اقتصادي يكون مقبولاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات. ومن هنا يصبح وجود الدولة أمراً بالغ الأهمية لتأمين تحقيق هذه الأهداف.

1 : المدرسة الكينزية:

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز مؤسس هذه المدرسة حيث تركز المدرسة الكينزية بصورة عامة على أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي. بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون⁽¹⁾.

كما يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم، ويؤكد أيضاً أنصار المدرسة الكينزية على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم وأن قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك⁽²⁾.

- رؤية الكينزيين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

كان كينز في مقدمة الداعين - في بريطانيا - إلى أن الإنفاق العام كوسيلة للقضاء على الكساد. ففي عام 1933 ركز في كتابه *The Means to Prosperity* على أن الإنفاق على الأعمال العامة من شأنه أن يرفع مستوى التشغيل ليس فقط بشكل مباشر، ولكن أيضاً - وبدرجة أكبر - بشكل غير مباشر. كما انتقد الكينزيون الوصفة التي اقترحها النقديون لتحقيق الاستقرار فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي،

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "السلسلة النقدية ولستقلالية البنك المركزي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013)، ص ص 54 - 56.

(2) السيد فراج السعيد، "برامج الاستقرار الاقتصادي الذي يوازي صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية مع تطبيق على الاقتصاد المصري للفترة (1970-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، مصر (2003): ص ص 85-86.

بالإضافة إلى ذلك فإن اتجاه العلاقة السببية⁽¹⁾ بين العرض النقدي والدخل القومي ليس كما يراه النقديون⁽²⁾.

ومع هذا فإن الكينزيين الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يمكن أن يتخذ أحد أسلوبين هما⁽³⁾:

- أسلوب التغذية المرتدة:

هو أسلوب يتميز بالثبات والجمود حيث يمثل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد، وطبقاً لهذا الأسلوب يتم أولاً تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي التدخل الحكومي⁽⁴⁾.

- أسلوب السياسات التغيرية (المرنة):

وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في الاستخدام حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد على ضوء المؤشرات الاقتصادية الهامة كمعدل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات والمؤشرات والعوامل السياسية.

وبصورة عامة فإن المدرسة الكينزية تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ووفقاً لهذه المدرسة فإن الوصفة المقترحة لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية تتسم بالمرونة.

إن تطبيق تلك السياسات ستكون ذات فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تدخل الحكومة. لقد اعتبرت محصلة تلك الآراء والأفكار للاقتصاد البريطاني اللورد كينز بمثابة ثورة جديدة في عالم الاقتصاد الرأسمالي⁽⁵⁾.

2: المدرسة الهيكلية:

تبلورت آراء ومفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من اقتصادي أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية.

(1) والجدير بالذكر: أن العلاقة السببية في نظر المدرسة الكينزية هي أن تقلبات الدخل القومي تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في الاستقرار الاقتصادي.

(2) سلوى سليمان، "السلسلة الاقتصادية" دراسات في الاقتصاد التطبيقي" الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت (1989): ص 165 - 166.

(3) Thomas Mayer, James S. Duesenberry, Robert Z. Aliber, op.cit.: p p 394 - 396.

(4) فمثلاً إذا ارتفع معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل المقبول يكون العلاج في هذه الحالة هو زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنسبة 1%. لكن تطبيق ذلك الأسلوب يعتبر غير عملي لصعوبة تحديده بدقة وجوده من ناحية أخرى.

(5) Ocampo, Jose Antonio. *A Broad View of Macroeconomic Stability*. United Nations, Department of Economics and Social Affairs, (2005). 1-2 www.un.org/desa/papers

وتقدم هذه المدرسة تفسيراً مغايراً للمدرسة النقدية فيما يتعلق بتشخيص الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية. حيث إنّ الأزمة التي تعاني منها البلدان النامية لا ترجع وفقاً لهذه المدرسة إلى وجود فائض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وإنما يرجع إلى وجود ضعف في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى نقص في جانب العرض الكلي من الاقتصاد⁽¹⁾.

تحدد هذه المدرسة ثلاثة اختناقات أو قيود على جانب العرض الكلي من الاقتصاد والتي تمثل أسباباً رئيسية لعدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية وهي⁽²⁾:

- 1- اختناقات في القطاع الزراعي حيث أن عرض السلع الغذائية من الحبوب لا يواكب الطلب المتزايد عليه نتيجة زيادة دخول السكان والتحضر وبالتالي فإن عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
- 2- اختناقات في عرض النقد الأجنبي حيث أن معدل نمو حصيلّة الدولة من الصرف الأجنبي لا يواكب الطلب المتزايد على الواردات الأجنبية من السلع والخدمات وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم.
- 3- نقص الموارد المحلية للدولة عن مواكبة النفقات المتزايدة للدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في المداخل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، ويرجع هذا الاختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الإيرادات من الضرائب وغيرها إلى شيوع الفساد المالي والإداري الذي يؤدي إلى التلاعب والتهرب ونهب الموارد العامة للمجتمع.

- رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكلين لا تُعزى إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة وإنما ترجع إلى اختلالات هيكلية تحتاج فترة زمنية أطول لمعالجتها. وبناءً على ذلك فإن الهيكلين يرون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمن في مزيد من الاستثمارات، وذلك يعني المزيد من السياسات الاقتصادية التوسعية.

إن معظم محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تركز على تخفيض الإنفاق العام من أجل تحقيق توازن الموازنة ولكن يجب تعبئة الموارد لتمويل الأغراض التنموية العامة حتى تمكن من زيادة جانب العوائد، فالاقتراض العام المحلي والأجنبي يمكن أن يملأ بعض فجوات المدخرات، وأن فرض الضرائب له أغراض تقليدية في الدول النامية⁽³⁾.

(1) رمزي زكي، "الإنفاق للعام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 - 1979" قضايا التخطيط والتنمية رقم (16)، معهد التخطيط القومي، مصر: ص 2 - 3.

(2) Ocampo, Jose Antonio op.cit, p2-3.

(3) رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970-1979، مرجع سبق ذكره، ص 3 - 4. للمزيد انظر:

وذلك يعني ان المدرسة ترى ان تدخل الدولة في الاقتصاد امر ضروري لتعديل مسارات الاقتصاد ومعالجة الاختلالات مع إعطاء دور حيوي للقطاع الخاص في تنشيط وتقدير مستويات الإنتاج وكذلك معالجة فائض الطلب أو انخفاضه، وتحليل القطاعات الاقتصادية بغرض الوقوف على مستويات الكفاءة وتوجيه الموارد نحو التخصيص الأمثل لاستخداماتها في العمليات الإنتاجية.

يتضح مما تقدم أن الإنفاق العام يلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي، وأن أهم وظيفة واجبة على الدولة في ظل الظروف المختلفة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ثانياً : مفهوم الاستقرار والاختلال الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية:

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود، إلا أنه في الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية⁽¹⁾.

أ. اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي:

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، وبعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعنى إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالاً كاملاً دون إحداث ضغوط تضخمية⁽²⁾. فإن هناك علاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي وتقوم

- رضوان العناني، "تقييم دور السياسات الاقتصادية في الحد من الاختلالات الهيكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، (2015)، ص 107.

(1) محمد سعيد بسيوني، "التحليل الاقتصادي الكلي (التقلبات والدورات - الاستقرار والسياسات - النمو الاقتصادي)"، مطبعة أكتوبر الهندسية، بنها، (2015): ص 55.

(2) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 63

الدراسة فيما يلي بتوضيح العلاقة بينهما وما هي الإجراءات المتبعة لمعالجة الاختلال الاقتصادي.

1- العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي

ينشأ اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا الناتج الممكن، وهنا يكون الأرجح هو ظهور ضغوط تضخمية، وفي العديد من البلدان النامية يكون التمويل النقدي لعجوزات الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي، حيث أن ذلك يؤدي إلى تضخم، غير أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يمكن أن يحدث أيضا عندما ينخفض الطلب الكلي انخفاضاً ملحوظاً عن الناتج الممكن، وفي هذه الحالة عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات مرتفعة من البطالة، وبالإضافة إلى الاختلالات الداخلية يمكن أن يمر الاقتصاد باختلالات خارجية والتي تظهر من خلال الاختلال في ميزان المدفوعات، فوجود عجز في هذا الأخير يعنى أن إجمالي حساباته المشار إليها تمثل رصيدا سالبا، الأمر الذي يتطلب تركيبة من تدفقات رأسمالية داخله، أما وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه يمكن البلد المعنى من تحقيق تراكم في احتياطياته الدولية⁽¹⁾.

تؤكد التجارب المختلفة التي مرت بها البلدان النامية وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس في أغلب الأحيان وجود فجوة في الموارد المحلية، أي أن هناك اختلال بين الادخار القومي والاستثمار القومي، وهي اختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية⁽²⁾، وبالتالي فإن الدولة النامية مخيرة بأن تتبع إجراءات لتصحيح اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والمتمثلة في عمليات التصحيح، أو أن تقوم بإجراءات لتصحيح اختلال الاستقرار الخارجي كنهج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال عمليات التمويل الخارجي، فأى الإجراءات أجدى لهذه الدول؟، هذا ما سنقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال ما يلي.

2- معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي

إن خيار التصحيح ينطوي في أغلب الأحيان على تبني خيارات مؤلمة بغية خفض الاستيعاب، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت الاختلالات عابرة ويكون لدى البلد المعنى إما موارد مالية كافية تكون في العادة احتياطات أجنبية أو تكون لديه القدرة على الاقتراض من الخارج لتغطية أي نقص في حسابه الخارجي، لكن ما يميز الدول النامية أنها اضطرت للاقتراض من الخارج لأن حاجتها للاستثمار فاقت وبشكل هيكلي الادخار القومي وهذا ما أدى إلى إضعاف الدخل، وبالتالي فإن هناك حلقة مفرغة تتمثل في أن انخفاض الدخل يؤدي

(1) جوشوا غرين، "نظرة عامة عن تصحيح الاقتصاد الكلي"، دراسات صندوق النقد الدولي، (1998): ص 3.

(2) Lipsey and Chrystal, "Economics" tenth edition, untited states, Oxford university press, Inc, New York, (2004): pp 432-433.

إلى إضعاف الادخار الذي يؤثر بدوره على حجم الاستثمار⁽¹⁾، ولم تجد الدول النامية من بدأ لزيادة الادخار سوى الاقتراض من الخارج لزيادة معدلات النمو وتغطية العجز في الحساب الجاري، ففي حالة انخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها الدولة يكون من المتوقع عودة هذه الأسعار إلى الارتفاع في المستقبل، ففي هذه الحالة يستطيع البلد تغطية النقص في حصيلة صادراته عن طريق السحب من احتياطياته الرسمية، وهو خيار يطلق عليه تمويل الاختلال⁽²⁾، إلا أن من شروط هذا التمويل أن يكون الاختلال عارضا وأن يكون لدى السلطات المعنية الموارد الكافية، فإذا كان انتعاش الأسعار العالمية للسلع الأولية أمرا بعيد المنال أو كان هذا التمويل يشكل خطورة على مستوى الاحتياطيات الرسمية للبلاد، يصبح الإصلاح أمرا ضروريا، خاصة عندما يواجه البلد صعوبة في الوفاء بالتزامات خدمة الديون الواقعة على كاهله، ففي هذه الحالة تكون الاحتياطيات الرسمية وتدفقات العملة الأجنبية غير كافية للوفاء بالتزاماته الخارجية، وعندئذ يتطلب علاج هذه الحالة إجراء تصحيح خارجي بالإضافة إلى ضرورة تبني برنامج شامل بغرض تخفيض أعباء الدين تجاه الدائنين الرسميين⁽³⁾.

من خلال العرض السابق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن الإصلاح يكون ضروريا عندما يواجه البلد صعوبة في الوفاء بالتزامات خدمات الدين الخارجي، ففي هذه الحالة تكون الاحتياطيات الرسمية وتدفقات العملات الأجنبية الواردة عن طريق السلطات النقدية غير كافية للوفاء بالتزامات الخارجية، وبشكل عام لا يجب المبالغة في الافتراض بأن اختلالات الاستقرار الاقتصادي الخارجي هي ذات طابع عارض، لأنه وعلى سبيل المثال فإن الانخفاض العارض في الأسعار العالمية للسلع الأولية غالبا ما يستمر لعدة سنوات، وبالمثل فإن الارتفاع الشديد العارض في حجم الاستثمارات الذي يسبب عجزا في الحساب الجاري قد لا يكون من النوع الذي يصح مساره من تلقاء نفسه على الأمد القصير، ومن ثم يكون الإصلاح أمرا مرغوبا فيه في غالب الأحوال حتى عندما تتوافر لدى البلد المعنى احتياطيات كافية لتمويل الاختلالات الخارجية على المدى الطويل، حيث يبرز تساؤل مهم ألا وهو: هل مفهوم أو أهداف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هي نفسها في الدول المتقدمة؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه في الجزء الآتي:

ب. مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية :

(1) حسن محمود محمد العمري، "أثر عجز الموازنة على أداء الاقتصاد الأردني خلال المدة (1981-1988)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، (1988): ص 315-316.

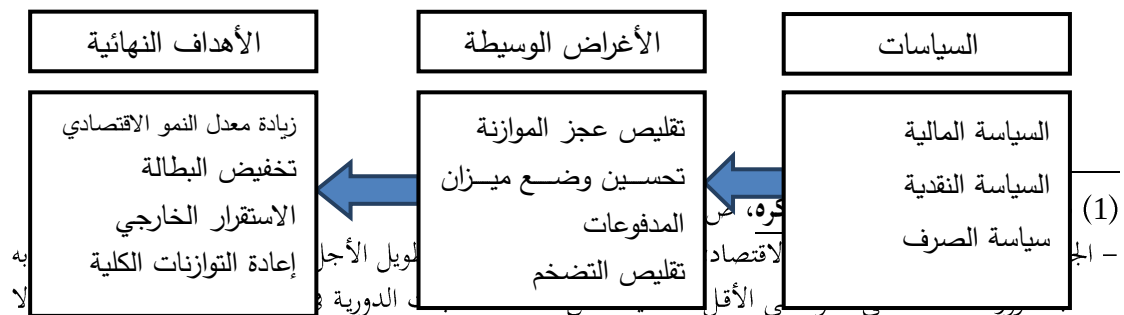
(2) وهي الوضعية التي وصلت ليبيا إليها عام 2016.

(3) جوشوا غرين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

تعتبر البيئة الاقتصادية المستقرة شيئاً أساسياً في تحقيق التنمية في اقتصاد ما، وموضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف رئيسة محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار⁽¹⁾، ويمكن إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتشابكة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي⁽²⁾.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والذي ينبغي أن يُدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، حيث أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار حالة الدول النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دفعت بالمؤسسات النقدية الدولية إلى التدخل ضمن ما يعرف ببرامج الاستقرار الاقتصادي أو برامج التثبيت التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بواسطة ضغط الإنفاق الحكومي وتخفيض العجز في الحساب الجاري، والشكل التالي يعطى لنا فكرة مختصرة عن برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي. أما الوجه الثاني للتصحيح هو التكيف الهيكلي الذي يختص بمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل الانحراف في حوافز الإنتاج، الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية المرتفعة وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات⁽³⁾.

شكل 1-1 الأهداف والسياسات والأغراض في برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي



يكفي، كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية، العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير فلما جانب ذلك يجب أن تنجح السياسة الاقتصادية في التحكم في المستوى "الأجل الطويل" الذي يمكن أن تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الاقتصادي. نفس المرجع السابق، ص 163

(2) جيمس جواريتي، "الاقتصاد الكلي، الاختيار للعام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، السعودية، (1999): ص 195.

(3) رشا عبدالعزيز، مرجع سبق ذكره: ص ص 292-293

المصدر: على توفيق الصادق، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات، ندوة عقدت بالقاهرة، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 1996، ص 557.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة:

كما سبق الإشارة إلى أن في المبحث الأول فإن السمة المميزة للنشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية هي حتمية تعرضها للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وإذا كانت أزمات التضخم والبطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على فئات عريضة من المجتمع لا سيما ذوى الدخل الثابتة، فقد ظهرت الحاجة إلى سعى الدول للتحكم في مدى حدة الدورات الاقتصادية وتخفيف آثارها السلبية وذلك من خلال إجراءات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽¹⁾، غير أن المقصود بالتشغيل الكامل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية، كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات مطلقاً وإنما تثبيت معدل الزيادة بما يمكن السيطرة عليه، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في استقرار ميزان المدفوعات⁽²⁾، وبالتالي فإن المحاور الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الاقتصادية، تحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

من خلال التحليل السابق يمكن صياغة تعريف شامل لمفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الذي يعبر عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التقلبات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

ولما كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلى باعتباره أحد أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية،

(1) محمد سعيد بسيوني الجراوني، "محددات الاستثمار في مصر في الفترة من 1975-1997"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، (2002)، ص 100.

(2) سلوى سليمان، مرجع سبق ذكره، 162.

وبالتالي أصبحت ضرورة معرفة المؤشرات الاقتصادية المستقرة والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة، وهذا ما سيتم تناوله في الجزء الآتي.

2- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية:

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطاً شديداً بالتجارة الخارجية، وذلك بسبب ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي ولضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد الدول النامية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية، وتختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بالبلاد النامية عنها بالبلاد المتقدمة، فلا يمكن القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو استهداف المحافظة على التشغيل الكامل؛ لأن الجانب الأعظم من هياكل الإنتاج غير موجود في الدول النامية⁽¹⁾، ومن أجل توضيح الفكرة تقوم الدراسة بمقارنة بسيطة بين الدول النامية والدول المتقدمة. من خلال العرض التالي حيث تعاني البلدان النامية من⁽²⁾:

- **مشكلة البطالة:** يلاحظ أنه في حين تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة علاج مشكلة البطالة الدورية في أزمات الكساد، فإن هدف علاج البطالة في الدول النامية يستهدف البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج كما ذكر سابقاً.
- **مشكلة التضخم:** يلاحظ أنه في حين تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد الرأسمالية إلى تلافي الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية، فإن مشكلة التضخم في البلدان النامية تعود إلى الاختلالات الهيكلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي.
- **اختلال ميزان المدفوعات:** من ناحية أخرى يلاحظ أن مشكلة الاختلالات التي تتعرض لها موازين المدفوعات في الدول الرأسمالية ليست انعكاساً لاختلالات اقتصادية هيكلية، وإنما هي محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في السوق العالمي، أما بالنسبة للبلدان النامية فإن اختلال ميزان المدفوعات هو في جوهره اختلال هيكلي داخلي بين حجم هيكل الإنتاج القومي وحجم هيكل الطلب الكلي، بين قوى الاستهلاك وقوى الادخار، بين حجم الاستثمار ومصادر التمويل المحلية.

ثالثاً : مؤشرات (أبعاد) الاستقرار الاقتصادي الكلي

تشير الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يمكن قياسه من خلال التقلبات قصيرة الأجل للمتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة، إنَّ الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يعتمد فقط على وضع السياسات الاقتصادية الكلية أو على إدارة الاقتصاد الكلي، ولكن

(1) Montiel, Peter, and Luis Servén., Op.cit, pp:153-154

(2) صفوت عبد السلام عوض الله، "السياسات التكميلية لصندوق النقد الدولي وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية"، دار النهضة، القاهرة، (1993)، ص 130 - 131.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب أيضا تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين أداء القطاعات والأسواق المختلفة المكونة لأي اقتصاد⁽¹⁾.

- بالنسبة للدول النامية يمكن القول "بأن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الكامل للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلة التنمية، إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تُعرف بالـمربع السحري لكالدور وهي : "تحقيق معدل نمو مستقر، محاربة البطالة وتوفير العمل (التشغيل)، تحقيق التوازن الخارجي، محاربة التضخم، لذلك تقوم الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن هذه الأهداف بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي"⁽²⁾. وبالتالي فإنه يجب أن تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية⁽³⁾:

- النمو السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%.
 - التشغيل الكامل وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%.
 - استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك.
 - توازن ميزان المدفوعات.
- وحيث يصنف صندوق النقد الدولي المؤشرات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة إلى خمسة متغيرات اقتصادية هامة، تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي⁽⁴⁾:
1. معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، فمعدل تضخم مرتفع يهدد النمو الاقتصادي ويغير من قيم العقود طويلة الأجل. حيث إن مستويات التضخم غير المستقرة تزيد في حالة عدم اليقين، ومن ثم ارتفاع المخاطرة ويؤثر على المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة والضرائب.
 2. أسعار منخفضة للفائدة طويلة الأجل، مما يجعل هذه التوقعات تؤدي إلى استقرار مستويات التضخم في المستقبل.
 3. انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يمنح الحكومة مرونة كافية لاستخدام إيرادات الضرائب لتلبية الاحتياجات المحلية بدلا من سداد الديون الخارجية.
 4. انخفاض عجز الموازنة الحكومية، الذي سيساهم في منع تزايد الدين العام.

(1) للمزيد انظر : هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح سياسات استقرار"، الدراسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، (2012)، ص 3 - 6.

(2) وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

(3) محمد سعيد بسيوني، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، : ص-ص 54-57

(4) هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 6.

5. استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، واستقرار العملة يسمح للمصدرين والمستوردين بالإسهام في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي طويلة الأجل.

مما سبق، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يتحقق باستقرار أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة، ولكن يتحقق عندما يكون سلوك هذه المتغيرات يتسم بالاعتدال والاستقرار مما يجعل المناخ الاقتصادي الكلي يتجه نحو المزيد من الاستقرار الحقيقي والنقدي الذي يترتب عليه تزايد معدلات النمو والتنمية الاقتصادية لأي دولة.

وكنتيجة لما سبق : لقد قامت الدراسة من خلال هذا المبحث الأول بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومفهوم الاستقرار الاقتصادي في المبحث الثاني، حيث توصلت إلى نتيجة مهمة في هذا المجال، مفادها أن حجم الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبط أساساً بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة بالنسبة للدول النامية التي شهدت اقتصاداتها عدة اضطرابات مما زاد من أهمية دور الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي أصبح أمراً ضرورياً في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، حيث لوحظ أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة، فاختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو انعكاس لاختلال الهيكل الإنتاجي لهذه الدول وعدم مرونته وعدم تحكمها في النشاط الاقتصادي واعتماد غالبية هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، وهذا عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار الناجمة عن الدورة الاقتصادية. وبالتالي فإن نجاح جهود التنمية يتوقف على السير المضطرد نحو تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي كما تم التوصل إلى نتيجة هامة وهي أن اختلالات الاستقرار الاقتصادي الخارجية لن تكون إلا انعكاساً لفجوة الموارد المحلية في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة المديونية واللجوء إلى التمويل عوضاً عن التصحيح في كثير من الدول النامية.

الخلاصة : لقد تبلورت الفكرة الأساسية في هذا المبحث حول الأهداف الأربعة لسياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، حيث أنها تُعبر عن مؤشرات على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك وفقاً لمربع "كالدور"⁽¹⁾ أنه كلما كانت مساحة المربع السحري أكبر كلما كان دليلاً على استقرار الاقتصاد الوطني للدولة. ومن خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، لوحظ أن هناك ارتباط بين مختلف هذه الأهداف، فتحقيق التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي المستقر من خلال زيادة الإنتاجية، ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى استخدام كامل الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي.

(1) للمزيد حول "المربع السحري لكالدور" انظر الفصل الرابع العلاقة بين الانفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي.

من خلال العرض السابق لوحظ اختلاف أنواع المفاهيم الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي، ولعل الشيء الملاحظ في هذا السياق هو بروز دور الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار، فالسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال يتعلق بكيفية استخدام الإنفاق العام بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ هذا سيتم الإجابة عليه من خلال المبحث الثالث.

المبحث الثالث

العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي

لقد تناولت الدراسة في المباحث السابقة الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة، ولقد لوحظ الدور الرئيسي للإنفاق العام كأحد أهم محاور السياسة المالية والمستخدم لإدارة الطلب الكلي وتحقيق السياسة الاقتصادية التي تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ضوء ماسبق ستقوم الدراسة بتحليل أثر الإنفاق العام على أبعاد الاستقرار الاقتصادي وذلك على جانبي الاستقرار الاقتصادي جانب العرض الكلي وجانب الطلب الكلي، كالتالي:

أولاً: الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي.

ثانياً: الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل.

ثالثاً: الإنفاق العام وأثره على التضخم.

رابعاً: الإنفاق العام وأثره على ميزان المدفوعات.

أولاً: الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي:

من الناحية النظرية، إن أية زيادة في الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تتحكم في فعالية الإنفاق العام، حيث يتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجبا في الاقتصادات المغلقة حيث يوجد تباطؤ في الطاقة الإنتاجية، كما أن طريقة التمويل قد تحدد أيضا نتيجة الإنفاق العام، ويعتمد الإنفاق العام بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق العام في مزاحمة الإنفاق الخاص، حيث إنه من المرجح أن تزيد فعالية الإنفاق العام كلما كان الدين الحكومي أقل⁽¹⁾، وقد يتوقع المستهلكون المؤمنون

(1) علي منصور سعيد عطية، علي جبار عريمش، إيهاب إسماعيل، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، خلال الفترة 1990-2015، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة والبيئة، المجلد 1، العدد 4، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مصر، 2018، ص ص 3-4

بنظرية التعادل الريكاردى⁽¹⁾، حدوث زيادة مستقبلية في الضرائب إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق زيادة الدين العام، ومن ثم قد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص مما يؤدي إلى تحديد الأثر الموجب لزيادة الإنفاق العام على الطلب الكلى، بالمثل يؤدي ارتفاع الإنفاق العام الممول عن طريق الدين العام إلى زيادة الطلب على الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة⁽²⁾، من خلال ما سبق فإن الدراسة ستقوم بالتطرق إلى تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج الإجمالي في الآجلين القصير والطويل.

أ: تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الآجلين القصير والطويل

أمام إفراط التقليديين في التركيز على علاج مشاكل في الأجل الطويل وعجزهم عن تفسير أسباب الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، إضافة إلى عدم تواصلهم إلى السياسات الناجعة واللازمة للخروج من هذه الأزمة، برز الفكر الكينزي الذي تصدى لتفسير العوامل التي ترجع إليها هذه الأزمة، واقترح السياسات الضرورية والحاسمة لعلاجها في الأجل القصير⁽³⁾.

1- أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

يُعد النموذج الكينزي والنموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث أقر الكينزيون أن الإنفاق العام متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير والمتوسط وحسب النموذج الكينزي فإن تخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى التأثير سلبا على الطلب الكلى وعلى حجم الدخل مباشرة، وهو ما يؤدي إلى نشوء أثر المضاعف السلبي الذي يقود في النهاية إلى انخفاض حجم العمالة، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور في سعر صرف العملة، وتكون هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول لعدة عوامل، نذكر منها غلبة الإنفاق العسكري وعدم استقرار

(1) توضح نظرية التعادل الريكاردى بوضوح أثر سعر الفائدة في التأثير على اختيار القطاع الخاص والقطاع العام، كما تبين لنا المزاخمة الحاصلة بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص، هذه المزاخمة التي ترتبط بطريقة تمويل الإنفاق العام، فإذا تم استخدام إصدار الدين العام ولم يتم استخدام الضرائب فإن هذا سيكون له أثر مباشر حاضري يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، وأثر غير مباشر مستقبلي يتمثل في انخفاض استهلاك الأفراد المستقبلي نتيجة توقعهم بأن عدم قيام الحكومة باستخدام الضرائب في تمويل الإنفاق العام في الوقت الحاضر سيعوضه زيادة في الضرائب مستقبلا مما يقودهم إلى زيادة مدخراتهم الأمر الذي يؤثر سلبا على الطلب الكلى، انظر:

Aschauer, David Alan. "Does Public Capital Crowd out Private Capital?." **Journal of Monetary Economics** Vol. 24, No. 2 (1989): PP. 171-188.

(2) محمد سعيد بسيوني، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 136-137

(3) السيد فراج السعيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 83

الظروف السياسية على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق العام، بالإضافة إلى معدل أجر لا يتماشى مع إنتاجية العمال، حيث إن زيادة الإنفاق العام على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الناتج⁽¹⁾.

ويهدف الإنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فالدولة عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي يمكنها القيام بدور تعويضي، فتزيد الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع، كما سبق الإشارة إليه تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام يكون علي حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي ترجع إلى طلب كلي غير كاف تقوم الدولة من أجل زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق العام حيث يزداد الطلب الكلي، ومن ثم الناتج الإجمالي. أما في حالة الفجوة التضخمية والتي ترجع إلى طلب كلي يزيد عن العرض الكلي، فإن الحكومة تقوم بخفض إنفاقها ومن ثم ينخفض الطلب الكلي وبالتالي يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل⁽²⁾.

وبالتالي فإن النتيجة التي تخلص إليها أن الإنفاق العام يكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة.

2- أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل:

تقوم الدولة بنوع من الإنفاق العام بهدف تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيهها مباشرة للموارد الإنتاجية إلى جانب ذلك قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد. أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، إما من خلال استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنية التحتية، وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إما إلى انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط

(1) Kihaule, Arnold Mathias. "**Fiscal Adjustment Policies and Fiscal Deficit : The Case of Tanzania**". Diss. Curtin University, 2006: p58

Available at : <https://www.semanticscholar.org/paper/Fiscal-adjustment-policies-and-fiscal-deficit%3A-the-Kihaule/06229e938fb8aae72597e0f30408c2d8c0bf25de>

(2) سهير أبو العنين، دور السياسة المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (247)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2013، ص 104-105.

الاقتصادي؛ أو إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى⁽¹⁾.

ومن خلال ماتناولته الدراسة في المباحث السابقة يؤثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام على نمط استخدام الموارد الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، وذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد، وكذلك على كيفية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وبالتالي فإن الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الأجل الطويل، ولقد تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة، وفي إطار هذه النظريات فإن مختلف الدراسات أضافت الإنفاق العام كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل⁽²⁾، وحيث أنه في الأجل الطويل يتحدد الإنتاج بمستوى العرض بحيث أن الإنفاق العام التوسعية لا تؤثر على نمو الناتج بل تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الأسمى، وذلك حسب النظريات النيوكلاسيكية التي تقر بأن النمو مرتبط بالتطور النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة للنمو⁽³⁾ تقر بإمكانية وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي⁽⁴⁾.

(1) ميرندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

(2) لمعرفة المزيد حول الدراسات : انظر الفصل التمهيدي للدراسة.

(3) وهي ما تعرف Endogenous Growth Theory حيث ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان، ومن أهم نماذج هذه النظرية نموذج شن لوكاس LUKAS للإطلاع :

Hoff, Karla, and Joseph Stiglitz. "Modern economic theory and development." *Frontiers of development economics* (2001) pp; 389-459.

Available at: <https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/0-1952-1592-3#page=398>

(4) وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق استهلاكي (جاري) وإنفاق استثماري فإن الإنفاق الاستهلاكي ليس له أثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، وكما سبق الإشارة إليه فإن طريقة التمويل هي التي تحكم فعالية الإنفاق العام، فإذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب فإنه يصعب أن تحدث نتيجة إيجابية على الدخل الوطني، ميرندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 115.

لقد صاغ الاقتصادي بارو "Barro"⁽¹⁾ نموذجاً حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة والذي يوازن فيه بين الأثر الحدي الإيجابي للإنفاق العام وإنتاجية القطاع الخاص. وبالتالي فإن الإنفاق العام يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وهذا ما أشير إليه في عدة دراسات، وبالتالي فإننا نخلص إلى أن الإنفاق الاستثماري له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة وبالتالي يتوقف الأثر على النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضة على النوع الآخر، آثار المزاخمة في الأجل القصير والآثار الدخيلة في الأجل الطويل⁽²⁾.

ب: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على نمو الناتج

المحلي الإجمالي

إن آثار الإنفاق العام لا تقتصر فقط على الآثار المباشرة التي سبق وتم ذكرها بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيراً على الدخل والاستخدام، وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعدل، حيث إن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على معدل التضخم والحساب الجاري لميزان المدفوعات وتطور المديونية الداخلية والخارجية وعلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على مكونات الطلب الكلي، وهي الادخار والاستثمار والاستهلاك⁽³⁾. وبالتالي فإن الإشكالية الأساسية تتمحور حول نوعية الإنفاق وليس كميته وهذا ما توضحه نظرية المضاعف⁽⁴⁾؛ التي طبقت في بداية الثلاثينات في المملكة المتحدة ويسمى أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، كما يطلق على الاستثمار المولد، ويرتبط أثر

(1) Barro, Robert J. "Economic growth in a cross section of countries." **The quarterly journal of economics** vol 106No.2 (1991)pp: 407-443.

(2) سمير خوري، "سياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي"، معهد صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (1998): ص 27.

(3) حيدر نعمة بجيت، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، (2007) ص 4.

(4) يعد Kahn هو أول من طور مبدأ المضاعف في مقاله home investment and unemployment الذي طبعه في سنة 1936 طور كينز الطرح الذي جاء به Kahn في النظرية العامة من أجل تحليل النتائج الكلية لزيادة الاستثمار الحكومي. للإطلاع على المزيد:

- Kahn, Richard F. "The Relation of Home Investment to Unemployment." **The Economic Journal** vol41.Issue162 (1931)pp:173-198.

الإنفاق الاستهلاكي بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعدل حيث أنه هناك آثار متتابة ومتوالية على الدخل القومي نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق العام المباشر، حيث يؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل ويعود هذا إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعل النموذج الكينزي غير ملائم لهذه الدول، ولقد أثبتت التجربة أن أكثرية حالات البطالة في البلدان النامية هي ليست على النمط الكينزي، الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف ولهذا عندما طبقت الدول النامية السياسات الكينزية من خلال التوسع في سياسات التمويل بالعجز، فإن أقصى نتيجة وصلت إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها، لذلك فإن هذه الدول واجهت خيارين؛ إما اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة وهذا ينطبق على الدول ذات المقدرة المالية العالية؛ أو القبول بالضغط التضخمي وتدهور القوة الشرائية والوقوع في فخ المديونية، وهذا ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن الدولة تزيد الإنفاق دون زيادة العجز إذا زادت الإيرادات بالقدر نفسه، وإذا زاد العجز بسبب زيادة الإنفاق على الإيرادات العادية فلا بد من اللجوء إلى المصادر المشار إليها، فإذا كان معدل الفائدة أعلى من المعدل المعروض في سوق السندات فيمكن عندها اللجوء إلى القروض العامة والتي تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة والذي يتوقف بدوره على وجود أو عدم وجود موارد مالية معطلة في الاقتصاد.

1: أثر مضاعف الإنفاق العام :

تختلف الآثار المحتملة لتمويل الإنفاق العام على الغرض من هذا الإنفاق، أي ما إذا كانت زيادة الإنفاق العام هي لزيادة في معدلات الاستثمار أو فقط للإنفاق الاستهلاكي، حيث أنه من المحتمل أن التمويل من خلال الدين العام يمكن أن تكون له آثار طارئة أو مزاحمة، حيث إن جزءاً من السيولة الخاصة قد تم الحصول عليها من القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار انكماشية، وقد يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الاكتتاب في الدين العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد⁽²⁾.

(1) Yasin, Mesghena. "Public Spending and Economic Growth: Empirical investigation of Sub-Saharan Africa." **Southwestern Economic Review** 30 (2011) pp: 59-68.

(2) Yellen, Janet L. "Symposium on the Budget Deficit." **Journal of Economic Perspectives**, Vol 3. No.2, (1989), pp:17-21.

يمكن مناقشة مدى فعالية المضاعف في إطار المالية الوظيفية وذلك ضمن مجموعة من العناصر تحاول الدراسة تحليلها من خلال ما يلي؛ أول هذه المناقشات تتعلق بهيكل المضاعف حيث إنَّ الإنفاق العام بمختلف تقسيماته ليس له نفس التأثير على سلوك الإنفاق الوطني وادخار المتعاملين، فإذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف وذلك لأن هذا الإنفاق يمس شرائح تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في حين أن الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له أي وزن في المضاعف⁽¹⁾.

ثاني هذه المناقشات يتعلق باستقرار المستوى العام للأسعار فإذا فرض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الإنفاق العام ليس لها تأثير إلا على الناتج، لكن الواقع يقول بأن ارتفاع الإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى تضخم، لذلك يجب التمييز بين التطورات في الكمية والسعر⁽²⁾.

ثالث هذه المناقشات هي ما جاء به Haavelmo: - حيث أكد على أن الموازنة المتوازنة لها أثر، فإذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ممولة بالزيادة في الإيرادات الضريبية فإن هذا سيؤدي إلى حدوث أثر مضاعف، فإذا كان الإنفاق العام يمارس أثراً مضاعفاً بمقدار $\frac{1}{1-c}$ وإذا كانت الزيادة في الضرائب تمارس أثراً مضاعفاً سلبياً بمقدار $\frac{c}{1-c}$ وإذا كان هناك توازن بين الزيادة في الإنفاق العام و(الإيرادات) فإن الأثر الكلي ليس معدوماً.

وبالتالي فإن - Haavelmo - يؤكد على أن الزيادة المتوازنة في كل من الإنفاق والضرائب يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في النمو في الأجل القصير - حتى وإن كانت ضعيفة ليست بشكل مضاعف - وهذا ما يؤكد على أهمية الموازنة العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي⁽³⁾.

رابع هذه المناقشات تتمثل في افتراض كينز لوجود طاقة إنتاجية معطلة، فالإقتصاد في نظره يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ومن ثم يكون الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للزيادة الحاصلة في الطلب، وهذا ما لا ينطبق مع واقع الدول النامية، أما خامس هذه المناقشات يتمثل في الافتراض بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الذي وجه

(1) صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، (2017)، ص ص 183-185.

(2) صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص 431.

3 Haavelmo, Trygve. "The Probability Approach in Econometrics." **Econometrical : Journal of the Econometric Society** vol 12 jui(1944):pp iii-115.

Available at: [The Econometric Society](https://www.jstor.org/stable/i332581) https://www.jstor.org/stable/i332581

للاستثمار، ومن ثم لا توجد زيادة متتالية في الطاقة الإنتاجية، فإذا كانت الدخول الإضافية المتتالية التي تترتب على الإنفاق توزع بين الادخار والاستهلاك فإن لينز يفترض أن الادخار لا يتحول إلى استثمار جديد، وإنما يعتبر الادخار من قبل التسرب⁽¹⁾.

ولتفادي أوجه القصور المذكورة عند كينز ولكي يصبح المضاعف أكثر دقة يجب إدخال عنصر الزمن في التحليل، والأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي وتفادي الافتراض الذي افترضه بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار دون أن يليها زيادات متتالية تثيرها الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن الاستثمار الأولى.

2: أثر معجل الإنفاق العام :

لا يقتصر الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الناتج الإجمالي، على الزيادة المتتالية من الاستهلاك المولد، وإنما هناك آثار غير مباشرة أخرى، تحدث في الناتج الإجمالي من خلال الزيادة التي يحدثها الإنفاق العام في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع. أي ان المعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك إلى التغير في الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي⁽²⁾: $\Delta C / \Delta I$

وكنتيجة لما سبق ذكره فإن الآثار غير المباشرة للإنفاق العام والمتمثلة في مبدأي المضاعف والمعجل تتطلب توفر جهاز إنتاجي مرّن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام ومن خلال ما عرضته الدراسة في المبحث الثاني لمفهوم وخصائص الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، فشل هذه السياسة في الدول النامية في انتظار تأكيد ذلك على واقع الاقتصاد الليبي في الفصل الرابع، كما أن طريقة تمويل الإنفاق العام تلعب دوراً مهماً في تحديد فعالية المضاعف، حيث إنه إذا أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال سعر الفائدة فإن هذه الزيادة لن تؤدي إلى إحداث تأثير مضاعف على الدخل القومي بشكل جيد، وبالتالي فإنه يجب أن تكون الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية خالصة في تيار الإنفاق الكلي ممولة عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي، هذا الأخير يكون شائع الاستعمال في حالات الكساد ومع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان التمويل عن طريق فرض الضرائب ففي هذه الحالة سوف ينقص تيار الإنفاق الخاص مما يضعف الزيادة الكلية التي تحدث في الدخل. بعد دراسة أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يتكون تساؤل

(1) Boadway. R.W. and D.E Wildasin. "**Public Sector Economics**" Boston, Little Brown.(1985).P.381

(2) محمد سعيد بسيوني، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

حول كيفية تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل الذي يمثل الجانب الثاني من جوانب العرض الكلي.

ثانياً: الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل:

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة، وتظهر أهمية الإنفاق العام في تأثيره على مستوى التشغيل بمدى مساهمته في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة بهدف اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج⁽¹⁾، لذلك تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل التوازن في سوق العمل كما تقوم بدراسة آلية تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل.

أ- التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:

لقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك، لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذا الطلب، فهناك إذن علاقة مباشرة بين حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح⁽²⁾.

إذن فالنتيجة التي يتم التوصل إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فإن المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم التشغيل بالجهاز الإنتاجي، وتظهر هنا أهمية الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

وتهتم العديد من الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبيين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل⁽³⁾، وبالتالي فإن الأجور والتشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقةتان بتحليل سوق العمل، وهناك اتجاهان أساسيان في تحليل سوق العمل يتمثل الاتجاه الأول في تحليله من

(1) سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية دراسات في الاقتصاد التطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 162

(2) حسني مهران، "التحليل الاقتصادي الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)"، الخولي للطباعة، بنها، بدون سنة نشر: ص ص 136-137.

(3) للمزيد انظر:

- Mayer, Evic, Moyen Stephane, Stahler, Nikolai, Government expenditures and unemployment a DSGE perspective, [op.cit](#), p:13

منطلق جزئي يقوم بدراسة سلوك الأفراد الفاعلين في هذا السوق، أما الاتجاه الكلي فيهتم بدراسة علاقة سوق العمل ببقية الأسواق وكيفية تأثير مختلف السياسات والمتغيرات الاقتصادية على كل من الأجور ومستوى التشغيل، وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة سوف ينصب الاهتمام بالجانب الكلي فقط حيث إن الدارس لتطورات النظرية الاقتصادية يلاحظ أنه عقب أزمة 1929م ثار كينز في وجه الكلاسيك وأضاف صبغة كلية في تحليل سوق العمل، حيث أرجع سبب البطالة كما سبق وأن أشرنا إلى عدم كفاية الطلب الكلي⁽¹⁾. إن استعراض الأفكار السابقة يقود إلى طرح تساؤل مهم ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تأثيرها على سوق العمل؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل مرتبط بطبيعة التحليل الاقتصادي لسوق العمل، فعند البعض فإن السياسة الاقتصادية للنمو كفيلة بخلق وظائف ومعالجة البطالة، أما البعض الآخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية وإنما في القواعد التي تحكم سوق العمل وبالتالي فإنه يطفوا إلى السطح صراع بين تيارين، ومن هنا فإن أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن أجل معالجة هذه الوضعية لابد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية⁽²⁾. وتظهر أهمية الإنفاق العام في التأثير على سوق العمل باعتباره جزءا هاما من الطلب الفعال لذلك سنقوم من خلال ما يلي بدراسة الإنفاق العام وأثره على سوق العمل لإبراز مدى فعاليتها في زيادة مستوى التشغيل والتخفيض من البطالة.

ب- آلية تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما أن السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حدوث أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتاً⁽³⁾.

(1) حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(2) أن هذه العلاقة بين معدل كل من البطالة والتضخم لها جذور عميقة في الدول الصناعية، مما يحتم عليها في نهاية الامر القبول بمستوى أسعار عنيف وتحاشي البطالة المرتفعة، أو التخلص من مشكلة البطالة مقابل تعرض الاقتصاد لمخاطر التضخم، أنظر: سلوى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(3) Mortazavifar, S., and K. Saeedi. "The Effect of Government Expenditure on Unemployment Rate for Iran." *Op.cit*, pp:109-116.

حيث يساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن الإنفاق العام يقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
 - تغيير سياسة الإنفاق العام تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي⁽¹⁾.
- ويمكن للدولة تقادى حدوث ظاهرة البطالة من خلال الإنفاق العام، حيث إن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي وهنا تكون سياسة إنفاق عام توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدنها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ويُلاحظ أيضا الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. ويحتل الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية⁽²⁾.
- والنتيجة إن الإنفاق العام يمارس آثارا ظرفية وآثارا هيكلية⁽³⁾ في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية للإنفاق العام في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح فرص عمل الشغل من طرف القطاع الخاص.

ثالثاً: الإنفاق العام وأثره على التضخم:

لوحظ في المبحث الأول أن تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة استثمار القطاع الخاص، مما يثبط تأثير دور الإنفاق العام التوسعي على

(1) ميراندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 139-145.

(2) سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية دراسات في الاقتصاد التطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 130-134.

(3) الآثار الظرفية قصيرة الأجل، الآثار الهيكلية طويلة الأجل.

الدخل ويمكن لصانعي السياسة الاقتصادية أن يمنعوا حدوث ذلك من خلال التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي الذي يبقى سعر الفائدة عند مستواه الأول، لكن تطور الإصدار النقدي المستعمل في تمويل الإنفاق العام ينطوي على مخاطر تغذية التضخم، يتضح مما سبق المسار المتبع في تحليل هذا الفصل حيث سنقوم في مرحلة أولى بإبراز أهمية التمويل النقدي من خلال استعمال الإصدار النقدي في زيادة فعالية الإنفاق العام، أما في مرحلة ثانية فسيتم إبراز إمكانية حدوث تضخم ناتج عن تمويل الإنفاق العام بالإصدار النقدي وسيكون هذا التحليل في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي في ظل عدم ثبات المستوى العام للأسعار.

أ - تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي :

يرتبط الاستقرار الاقتصادي كما سبق الحديث عنه في المبحث الثاني بموضوعين هما: تشغيل الموارد الاقتصادية واستقرار المستوى العام للأسعار، حيث يرى كينز أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، ويرى بعض الاقتصاديون مثل ليرنر (1) 1943 أن للدولة قدرة على تحقيق الاستقرار في الأسعار وذلك بشرط توافر الرغبة السياسية، كما يجب على الحكومات أن توظف طاقاتها لتحقيق الاستقرار السعري والتشغيل الكامل، لكن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، ففي الدول النامية لا بد من بناء جهاز إنتاجي مرن حيث إن زيادة الطلب الفعلي لن تجدي نفعا لأن مشكلة هذه الدول تتمثل في ضالة مواردها الاقتصادية، لذلك ينصح بعض الاقتصاديون بعدم اللجوء إلى هذه السياسة إلا عندما تبدأ معالم مرونة الجهاز الإنتاجي بالظهور (2). من هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي يكون من خلال تأثيره على الطلب الكلي وحسب وجهة النظر الكينزية (3)، فإن آلية انتقال التأثير تكون من خلال سعر الفائدة حيث إن استخدام الإصدار النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. لذلك قبل التطرق إلى آلية تأثير الإنفاق العام الممول عن طريق الإصدار النقدي، لا بد من إدخال السوق النقدي في تحليل أثر المزاخمة ومدى تأثيرها على استثمار القطاع الخاص.

ب - أثر الإنفاق العام على التضخم باستخدام نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي:

(1) Lerner, Abba P, Functional Finance and the Federal Debt, **Social Research**, Vol. 10.No.1(February 1943); pp.38-51-available at: <https://www.jstor.org/stable/40981939>

(2) صقر حمد الجيباني، علي منصور سعيد عطية، تحليل وقياس العلاقة بين الأختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا، خلال الفترة 1986-2017، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 2، العدد 4، (2019)، ص 209.

(3) يرجع تحليل الفجوة التضخمية أساسا إلى كينز حيث قارن بين الانفاق الكلي المتوقع وبين الناتج القومي مقوما بأسعار أساسية (أسعار ثابتة). للمزيد أنظر: سلوى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 598.

أن نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي إنما هو النموذج الكلي الأساسي لدراسة تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن استخدام هذا النموذج للإجابة على مجموعة من الأسئلة المتمثلة فيما يلي: هل يمكن لاقصيديات السوق أن تتمتع بمزايا التشغيل الكامل والاستقرار السعري في آن واحد؟ وهل من وسيلة أخرى يمكن من خلالها احتواء التضخم باستثناء كبح جماح النمو الاقتصادي والإبطاء من سرعته الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مرغوب فيها؟ لذلك سننطلق من أثر الإنفاق العام على التضخم باستخدام نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي.

إن التضخم شأنه شأن أي مرض اقتصادي له مصادر وأسباب عديدة ولقد اختلفت وجهات النظر حول الأسباب وطرق العلاج، ويرجع البعض تلك الأسباب إلى قوى الطلب بينما يرجعها البعض الآخر إلى قوى العرض السوقية⁽¹⁾، لذلك فإننا نميز بين تمدد الطلب الكلي للتضخم وضغط التكلفة للتضخم، حيث أنه من أهم الصدمات التي تواجه التضخم هي التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام حيث إنَّ تمدد الطلب للتضخم يقع عندما يرتفع الطلب الكلي على نحو أكثر سرعة من مستوى الإنتاجية المتوقعة للاقتصاد، الأمر الذي من شأنه رفع الأسعار لموازنة قوى العرض والطلب الكليين، وتمثل السياسة النقدية المصاحبة لزيادة الإنفاق العام أحد العوامل الرئيسة لحدوث تضخم الطلب، أما ضغط التكلفة للتضخم فينشأ عن ارتفاع التكاليف خلال الفترات التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة واستغلالاً ضعيفاً للموارد، حيث يطالب العمال برفع الأجور إما لأنهم يريدون زيادة أجورهم الحقيقية أو أنهم يتوقعون أن يكون التضخم مرتفعاً مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى⁽²⁾، فلو أن السياسيتين المالية والنقدية بقيتا دون تغيير فإن الاقتصاد القومي سوف ينتقل إلى مستوى توازني جديد والنتيجة أن الناتج ينخفض إلى أقل من مستوى المعدل الطبيعي بينما مستوى الأسعار يرتفع وسيقوم واضعو السياسة الاقتصادية بزيادة الطلب الكلي بحيث يعود الاقتصاد الوطني إلى الوضع الأول، ونظراً لأن العمال قد حصلوا على ما كانوا يريدون من زيادة في الأجور، فإن هذا سيشجعهم على المطالبة مرة ثانية برفع الأجور، والنتيجة هي الاستمرار في ارتفاع الأسعار وهذا هو تضخم دفع التكاليف⁽³⁾.

إنَّ النتيجة التي يتم الوصول إليها من التحليل السابق هي أن واضعي السياسة الاقتصادية في ظل هذا النموذج لا يستطيعون أن يعلموا نتائج قراراتهم دون معرفة توقعات الأفراد بالنسبة لهم، وهذا يعد من الصعوبة بمكان لذلك يُقترح أن يركز صانعو السياسة

(1) للإطلاع حول التضخم في النظرية أنظر:

Snowdon, Brian, and Howard R. Vane. *"An encyclopedia of macroeconomics."* Edward elgar publishing, 2002, pp;623-625. -Available at : Books : Google.com

(2) سلوى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 623.

(3) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 1516 - 1517.

الاقتصادية على السياسات المفاجئة غير المتوقعة، بالإضافة إلى الاعتماد على السياسات الهيكلية طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحفيز الأفراد على زيادة إنتاجيتهم وزيادة مقدرة المؤسسات على التوظيف والزيادة في درجة مرونة السوق عن طريق زيادة الشفافية.

من خلال تناول الإنفاق العام في ظل نظام السعر غير الثابت تم التوصل إلى نتائج مهمة تتمثل في أن التغيرات في الإنفاق العام تؤثر على جانب العرض والطلب الكلي، وتؤدي إلى تضخم مرغوب فيه يصاحبه زيادة في نمو الناتج، وإلى تضخم غير مرغوب فيه لا يؤدي إلى زيادة نمو الناتج، ويعد العنصر الأساسي المحدد لفعالية الإنفاق العام في الأجل القصير هي تطور مكونات العرض الكلي، حيث تعد متغيرات سوق العمل المحدد الأساسي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيتم إضافة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ورأس المال والتكنولوجيا، والخلاصة أن الإنفاق العام تعد أداة رئيسة لإدارة الطلب الكلي في البلدان النامية، إلا أن الشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو انفتاح اقتصادات الدول النامية على العالم الخارجي، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي والأدوات الفاعلة فيه، والتي من بينها الإنفاق العام، لذلك فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول: ما نظام الصرف الملائم لزيادة فعالية الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما علاقة الهدف الرابع من أهداف الاستقرار الاقتصادي بالإنفاق العام والمتمثل في تحقيق التوازن الخارجي ضمن مؤشرات سياسة الاستقرار الاقتصادي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سيتم دراسة دور الإنفاق العام في الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات) ما تبقى من الجانب النظري لهذه الدراسة.

رابعاً : الإنفاق العام وأثره على ميزان المدفوعات:

لقد شهدت أغلب الاقتصادات انفتاحاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة مما أثر على فعالية السياسة الاقتصادية في هذه الدول حيث تفقد هذه السياسة جزءاً من أثرها في الاقتصادات المفتوحة إذا قارناها بالاقتصاديات المغلقة، فعلى سبيل المثال فإن الواردات تؤثر سلباً على قيمة مضاعف الإنفاق العام، لذلك وجب إيجاد نوع من التفاعل بين السياسات الداخلية والخارجية¹، وهذا ما تتناوله الدراسة بالتطرق إليه في هذا المطلب من خلال دراسة مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي، وسيتم استخدام نموذج مندل فمنج، ونموذج ألكسندر سيدني حيث تم الاعتماد في الفعالية على متغيرين أساسيين⁽²⁾ في محاولة إظهار الحالة الأنسب لإظهار دور الإنفاق العام الأكثر فعالية.

(1) حسني مهران، الاقتصاد الدولي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية، 2000، ص 252.

(2) التركيز على الاتجاه الكينزي.

أ: الإنفاق العام في إطار نموذج مندل - فامنج للاقتصاد مفتوح

إن الشكل الأساسي لنموذج مندل فمنج يقوم على أساس نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالمياً وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية⁽¹⁾، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال اشتقاق منحني ميزان المدفوعات وإضافته إلى التحليل السابق يتضح لنا من خلال نموذج مندل فليمنج أن هناك توازن داخلي وتوازن خارجي، وإذا افترضنا أن هناك توازن داخلي وخارجي، إلا أنه يمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل، وكما في حالة الاقتصاد المغلق تقوم الحكومة باتخاذ سياسة إنفاق حكومي توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قورنت بالاقتصاد المفتوح، حيث أنه كما سبق الإشارة إلى أن هناك معياران لتحديد فعالية الإنفاق العام في الاقتصاد المفتوح، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار فائدة، النمو الاقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق العام⁽²⁾. وهذا ما يشكل عدة صعوبات على صانعي السياسة الاقتصادية لذلك سيتم تحليل فعالية الإنفاق العام حسب المعيارين السابقين الذكر.

ب: دور الإنفاق العام في الاستقرار الاقتصادي الخارجي

تم التوصل سابقاً إلى أن العمل المالي البحث من خلال إنفاق عام ممول عن طريق الضرائب أو الدين العام لا يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود بشكل فعال، والذي ينعكس في متغيرين أساسيين؛ هما عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، لذلك فإن وجود درجة من التفاعل والتنسيق يعتبر من الأهمية بمكان خاصة في الدول النامية، لذلك سيتم تناول العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري من خلال دراسة فرضية العجز التوهم، وذلك قبل التطرق إلى سبل تدعيم التفاعل بين الإنفاق العام وسياسة الصرف الأجنبي لعلاج هذا العجز التوهم في هامش الدراسة.

1- فرضية العجز التوهم:

تعد ظاهرة العجز التوهم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبيرة التي تقتض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في ميزان

(1) سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل للدول"، ترجمة محمود حسن عمر، دار المريخ للنشر، السعودية، (2007)، ص 130.

(2) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 1453.

المدفوعات والتي تمت صياغتها من طرف Cripps, Godly في منتصف سنوات السبعينات في المملكة المتحدة، حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات⁽¹⁾، حيث إنه من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال الفترة 1980 - 1990م والتي أثبتت أن ارتفاع العجز المالي للدولة يؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري، وتختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث إن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكينزية فتختلف عن سابقتها حيث يقرون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي ويفسرون ذلك من خلال منهج الاستيعاب، أما التحليل الأكثر دقة فهو التحليل النيوكينزي لـ مـنـدل فـمـنـج حيث أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري - هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية كبيرة لانتقال رأس المال - هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي، من خلال ما سبق نلاحظ أن العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والادخار ومنهج ميزان المدفوعات⁽²⁾.

- العلاقة بين ادخار - استثمار ومنهج ميزان المدفوعات

تشرح علاقة التوازن الاقتصادي الكلي كيف أن الناتج Y يتوزع بين الاستهلاك الخاص C_p والاستثمار الخاص I_p والإنفاق العام $G_g + I_g$ والصادرات X والواردات M بالإضافة إلى رصيد حساب رأس المال، ويتحدد العجز المالي BD من خلال المعادلة التالية⁽³⁾:

$$BD = C_g + I_g - T \dots\dots\dots (1)$$

أما العجز في حساب رأس المال فيتحدد من خلال المعادلة التالية:

$$CAD = - (X - M - F) \dots\dots\dots (2)$$

كما يمكننا كتابتها على الشكل : $Sp = Y - T - Cp \dots\dots\dots (3)$

وبتعويض المعادلة السابقة في متطابقة الدخل الشهيرة فإننا نحصل على علاقة العجز

$$CAD = (I_p - Sp) + BD.$$

هذه العلاقة توضح أن العجز في الحساب الجاري هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار والادخار الخاص بالإضافة إلى العجز المالي. فإذا تم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق

(1) هذه الفرضية لقيت عدة انتقادات كينزية حيث نسبت هذه الفرضية للمدرسة الكلاسيكية الحديثة التي انتقدت سياسات stop and go التي قامت بها بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

(2) S. M. Ali Abbas & Jacques Bouhga-Hagbe & Antonio Fatás & Paolo Mauro & Ricardo C Velloso, **Op. Cit.**, vol. 59(4), pp 603-629

(3) أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) للمدة (1981-2008)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 23.

الادخار الخاص فإننا بصدد الحديث عن عجز توعم قوى، ويختلف تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة والعجز في الحساب الجاري باختلاف تحليل ميزان المدفوعات، حيث يمكن التمييز بين المنهج النقدي ومنهج الاستيعاب، فهذا الأخير يقر بوجود علاقة مباشرة بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، حيث إنه في متطابقة الدخل الشهيرة يمكن اعتبار كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام بقدرة المجتمع على الاستيعاب A حيث نحصل على المعادلة التالية $X - M + F = Y - A$ وتعتبر هذه المعادلة أن فائضا في الحساب الجاري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وبالتالي يكون هناك عجز خارجي عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي⁽¹⁾، من خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لابد من تخفيض الاستيعاب - خاصة الإنفاق العام - أو زيادة الدخل القومي.
- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن تساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وبالتالي فإن هذا المنهج يؤكد أن رصيد الموازنة العامة هو الأداة الرئيسة للسياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي وهذا يعنى أن العجز في الموازنة العامة يؤثر سلبا على الحساب الجاري، أما المنهج النقدي لميزان المدفوعات فهو ينطلق من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي.

- الإنفاق العام وقنوات انتقال العجز التوعم:

يعد نموذج مندل فلمنج من بين النماذج التي فسرت العجز التوعم وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال الدولية ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار⁽²⁾، وعلى حجم الاقتصاد، وتعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز التوعم هي عندما يكون نظام الصرف مرن⁽³⁾ مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال. ولقد ظهرت عدة ملاحظات حول العجز التوعم وذلك بتغير الفرضيات السابقة بنظام الصرف الثابت⁽⁴⁾ حيث يعد فلمنج أول من أشار إلى الآثار المترتبة للإنفاق العام على التوازن الخارجي.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: سى بول هلوود، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(2) جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر - بسكرة - 2013: ص 66.

(3) حالة سعر الصرف المرن: إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال في الأجل القصير مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتتخفض الصادرات وتزيد الواردات مما يفاقم العجز في الحساب الجاري، المرجع السابق.

(4) حالة نظام الصرف الثابت: في نظام الصرف الثابت يجب على السلطات النقدية شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية هذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية وترجع سعر الفائدة إلى قيمتها الأولية، ارتفاع الدخل في هذا المستوى يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات كما أن ارتفاع الدخل

ج- الإنفاق كأحد مكونات الطلب الكلي:

في عام 1952م كان (إلكسندر سيدني) رأى في التوازن الخارجي، وهو نموذج استند علي النموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويبني منهجه علي أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع والخدمات التي يتم استيعابها محلياً، وهو عبارة عن الإنفاق الاستهلاكي العائلي (الخاص) والعام وإجمالي الاستثمار، فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فإن الميزان التجاري للدولة يحقق عجزاً بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح⁽¹⁾. ويركز المدخل في تحليله على المتغيرات الاقتصادية الكلية متجاهلاً بذلك الآثار غير المباشرة على النقود (أسعار الفائدة، تدفقات رأس المال) أي أنه يهتم بسوق السلع ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال، حيث يهتم بالميزان التجاري وبذلك يتفق مع مدخل المرونات، ويختلف عنه في تجاهل المرونات عند استخدام سعر الصرف كأداة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، ويعرف ميزان المدفوعات وفقاً لهذا المدخل بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية وبين المدفوعات الكلية (فيما عدا السلطة النقدية)، أي أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي، وبالتالي فالطلب الكلي يكون مسوياً لإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي، حيث⁽²⁾:

$$Y=AD=C+I+G+(X-M)$$

حيث تعتبر التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، هي السبب وراء التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

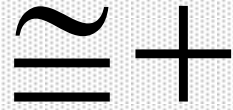
خلاصة : إن الإنفاق العام يعد أداة رئيسة لإدارة الطلب الكلي في البلدان النامية، إلا أن الشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو انفتاح اقتصادات الدول النامية على العالم الخارجي، فقد اتضح لنا من خلال نموذج مندل فمنج أن للإنفاق العام دور يتحدد وفقاً لمعيارين وهما حركة رأس المال ونظام الصرف المتبع، أما بالنسبة لفرضية العجز التوهم فقد أظهر التحليل أن هناك علاقة بين العجز الخارجي والعجز المالي وفقاً للنموذج الكينزي، وبالتالي فإن عجز الموازنة العامة يؤثر سلباً على الحساب الجاري، وذلك يتوقف على نظام الصرف المتبع للدولة، وفي هذه الدراسة نستند إلى التحليل الكينزي الذي عبر عنه إلكسندر سيدني برصيد الميزان التجاري حيث يركز في تحليله على المتغيرات الحقيقية متجاهلاً الآثار النقدية للتوازن الخارجي، لذا استندت

أيضاً يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص وبالتالي فإن العجز التوهم نسبي لأن ارتفاع الدخل الناتج عن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص مع انعدام حركة رؤوس الأموال: هذه الحالة ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي حيث أن الزيادة الإنفاقية التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يقود إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن السلطات تقوم بالسحب من احتياطياتها الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها، المراجع السابق.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصادات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، (2016)، ص ص 313 - 314 .

(2) نادية سالم النمر، مراجع سبق ذكره، ص ص 351-352.

الدراسة أيضاً على هذه الجوانب لكي تظهر الآثار الحقيقية للإنفاق العام على مؤشر التوازن الخارجي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.



**تجربتا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام
في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

- المبحث الأول: التجربة النرويجية.
- المبحث الثاني : التجربة الماليزية.

الفصل الثاني

تجربتا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك لعرض تجربتين من التجارب الدولية الناجحة في مجال تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي عبر دور الإنفاق العام في تحقيق تلك الأهداف، حيث سيتم تناول التجارب الدولية الخاصة بالدول المتقدمة والنامية كآلاتي:

المبحث الأول: التجربة النرويجية.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية.

المبحث الأول

التجربة النرويجية

إن تناول صناديق الثروة السيادية للدول النفطية يرتبط بموضوع أهم وهو إدارة المالية لتلك الدول، فايرادات النفط تتسم بخصائص ثلاث هي: التذبذب، ومصدرها خارجي، بالإضافة إلى الأصل المشتق منه ناضب، وهذه الخصائص تؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحديد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾، مما يستوجب عليها إيجاد حلول تسمح لها بالاستفادة من فترات ارتفاع أسعار الطاقة لتغطي به الفترات التي تنخفض فيها أسعار الطاقة ولتستخدمه في مجالات أخرى، من بين الحلول المقترحة التي تبنتها العديد من الدول وهو ما يعرف بصناديق الثروة السيادية⁽²⁾.

حيث تعتبر دولة النرويج من بين أهم الدول في العالم التي تعتمد على تطبيق مبادئ الحوكمة ومعايير الشفافية، والاستفادة من تجربة الصناديق السيادية في مختلف جوانب معاملتها وهو ما ينطبق على صندوقها السيادي، بينما يبقى تطبيقها في ليبيا قيد الاختبار. ومن خلال هذا النموذج يمكن معرفة الدور الذي تقوم به الصناديق السيادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في النرويج.

(1) حسين صالح وآخرون، التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، معهد التخطيط

القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266)، القاهرة، 2016، ص ص 93.

(2) فرحات عباس، سعود وسيلة، "حكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث

الاقتصادي، المجلد 3، عدد 4، جامعة برج بوعريش، الجزائر، (ديسمبر 2015): ص ص 9-25.

وتبرز أهمية هذا المبحث في توضيح الدور الذي يلعبه الصندوق السيادي لدولة النرويج، خصوصاً من حيث المبالغ المرصودة لاستخدامها في مجال الاستثمار، مما يستوجب الإدارة الجيدة والحكمة للإنفاق الاستثماري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق الهدف من المبحث تم تقسيمه كما يلي:

أولاً: مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية.

ثانياً: دور صندوق الثروة السيادي النرويجي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية :

تعتبر صناديق الثروة السيادية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول كوسيلة للدخار والاستثمار على حد سواء بحسب الهدف والغرض المنشأ من أجله، حيث تمتلك جميع الدول احتياطات بعملة أجنبية تقيم بصفة نموذجية بالدولار أو اليورو أو اللين، وعندما يتراكم لدى بلد احتياطات أكثر مما يحتاجه تنشأ الصناديق السيادية بهدف الاستقرار المالي والمحافظة على احتياطاتها من العملات الأجنبية وإدارة تلك السيولة الإضافية⁽¹⁾، وقد نشأت الصناديق السيادية منذ الخمسينات من القرن العشرين، ولكن حجمها الإجمالي على النطاق العالمي قد زاد بصورة كبيرة على مدى العشرين سنة الأخيرة، وهي تعمل أساساً على تدوير المدخرات على المستوى الدولي، وتبقى الحيازات متركزة وتمثل أكبر خمسة صناديق نحو 70% من إجمالي الأصول، ويقع نصفها في أيدي البلدان التي تصدر كميات ضخمة من النفط والغاز⁽²⁾.

أ- تعريف صناديق الثروة السيادية:

تعددت التعريفات التي أعطيت لصناديق الثروة السيادية، ولم يتفق على تعريف موحد وشامل ومن بينها ما يلي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي : صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في

(1) نبيل بوفليخ، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد : 4، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر، (2010): ص 21-32.

(2) محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، "التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة المستنصرية، (2014): ص 148.

الأصول المالية الأجنبية⁽¹⁾، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات غير المقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة⁽²⁾.

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية دخول أخرى⁽³⁾.

3- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الصندوق السيادي عبارة عن قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة في صورة مكونات استثمارية من أصول مالية من أسهم وسندات وغيرها من الأدوات المالية⁽⁴⁾، علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، وبالتالي فإن صندوق الثروة السيادي لا يتضمن صناديق النقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية⁽⁵⁾.

من خلال ماسبق يمكننا تقديم تعريف شامل كمايلي :

صندوق الثروة السيادي يعتبر أحد الأدوات المالية التي يمكن إدارتها أو التحكم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض قد تكون تنموية، حيث يتم تمويله من عدة مصادر منها الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة أو من خلال عمليات الخصخصة أو احتياطات الصرف الأجنبي.

1 Allen, Mark, and Jaime Caruana. "Sovereign wealth funds a work agend IMF, No.29 (2008).pp:4

(2) Braunstein, Jürgen. "Sovereign Wealth Funds: The Emergence of State Owned Financial Power Brokers." Available at SSRN 1452797 (2009):p17

(3) ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد 35، العدد 129، الكويت، (2009)، ص 255.

(4) جعفر طالب أحمد، عقيل حميد سلمان، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 28، الجزء الثاني، (2018)، ص 3

(5) ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 256.

ب- دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية:

قد تختلف مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية، لكن يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:

- حماية الميزانية العامة من التغيرات أو التقلبات في الإيرادات النفطية وذلك تحسباً للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة إلى أصول أخرى تعوض نضوب المصدر الحالي لها، وذلك ما يطلق عليه بمصطلح العدالة بين الأجيال⁽¹⁾.
- إمكانية تنويع مصادر الدخل، يوسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وذلك يعتمد على حجم الاحتياطي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا يعني أن اقتصادات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان (مثل ليبيا)، حيث يكون لها دافع أكبر لإنشاء صناديق استثمارية وذلك لأن إمكانات التنويع المحدودة، مما يحفزها للادخار أو استثمار العوائد النفطية⁽²⁾.
- تجنب ظهور أعراض المرض الهولندي بسبب وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية التي تعرف بأعراض ذلك المرض، وذلك من خلال العمل على إطالة عمر الثروة النفطية من خلال استثمارها خارجياً وذلك للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية الصناعات الوطنية من انعكاسات التدفقات السلبية للإنفاق العام⁽³⁾.
- تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها احتياطي الصرف الأجنبي والتي ترتبط بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية مما يقلل من المخاطر.
- تساعد صناديق الثروة السيادية في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة، حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف⁽⁴⁾.

(1) فرحات عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) محمد حسين الجبوري وآخرون، مرجع سبق ذكره، 149.

(3) Looney, Robert E. "Oil revenues and viable development: impact of the Dutch disease on Saudi Arabian diversification efforts." American Arab Affairs, No.27, (1988)pp: 25-35.

(4) فرحات عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ج- **أهداف صناديق الثروة السيادية:** تسعى صناديق الثروة السيادية لتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- دخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تم إنشاء هذه الصناديق أساساً للتصدي لتقلبات أسعار سلع الموارد الطبيعية، وبالتالي لضمان استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، حيث أن سوق سلع الموارد الطبيعية وخاصة النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التغيرات، وبالتالي سيكون لهذا الصندوق دور في حماية الاقتصاد وتمويله ضد هذه التقلبات، حتى تكون هناك عائدات مستقرة ومتكررة لتقادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية⁽¹⁾.
- مدخرات للأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكون مدخرات لأجيال المستقبل، فالمواد الخام والموارد ذات الصلة بها تتميز بالنضوب، ما دفع بعض الدول، التي تعتمد على هذه الموارد في اقتصاداتها، إلى توجيهها في سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية احتياجات المستقبل، عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة، كما أن صناديق المدخرات والمعروفة أيضاً بصناديق الأجيال تستخدم لتخصيص إيرادات الموارد مناصفة عبر الأجيال، بتحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة⁽²⁾.
- تمويل المعاشات التقاعدية: تهدف بعض الصناديق السياسية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيوخوخة الأشخاص نتيجة لتزايد النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها⁽³⁾.
- الأداء الأمثل: إن الهدف الأساسي من بعض الصناديق السيادية تعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية، حيث تشمل احتياطات النقد الأجنبي على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف، حيث يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في إدارة الأموال

(1) Mehrara, Mohsen. "The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries.", **Energy Policy**, Vol. 36. Issue 3, (2008) pp: 1164-1168.

(2) حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، **المعهد العربي للتخطيط**، دولة الكويت، (2007): ص42.

(3) نبيل بوفليخ، "دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية-صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التيسير والعلوم التجارية **جامعة الشلف**، الجزائر، (6-7 نوفمبر 2012)، ص3.

والمحافظة عليها، أما الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي فتوضع في الصناديق السيادية ليتم استثمارها⁽¹⁾.

- التنوع الاقتصادي: يضاف إلى المعضلة المالية العامة في البلدان النفطية وأبعادها التنموية، معضلة أخرى تواجه تلك البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على إنتاج وتصدير النفط، والتي كانت وما تزال أهم هاجس لمخططي التنمية فيها، وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط لذلك كان هدف التنوع الاقتصادي أي تنويع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، هدفاً معلناً لمعظم البلدان النفطية⁽²⁾.

د- مميزات صناديق الثروة السيادية:

تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص منها⁽³⁾:

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساساً في السندات، وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية، لكون موارد هذه الأخيرة تأتي من الاشتراكات من جهة، وتهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.
- تتميز عن المؤسسات، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي صناديق استثمار، ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن وظيفة الصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

هـ- أنواع صناديق الثروة السيادية⁽¹⁾:

- (1) عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الشلف، الجزائر، (2010): ص 20.
- (2) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (3) فاروق القاسم، "النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، (2010): ص 406.

تختلف الصناديق السيادية باختلاف نوع المعيار المستخدم في التصنيف، وفقاً لما يلي:

1- وفقاً لمجال عمل الصندوق: ووفقاً لهذا المعيار يوجد:

- صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها داخل البلد، ونعني بها توظيف الفوائض المالية لهذه الصناديق في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الداخل، وتعود هذه الصناديق بفوائد كبيرة لاقتصادها الوطني من حيث التسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- صناديق سيادية دولية: تستثمر بعض الدول صناديقها السيادية في الخارج كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص، أو لتجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي، من خلال أدوات وآجال محددة مسبقاً أو تترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق.

2- وفقاً لمصادر دخل الصندوق: يبرز أهم نوعان من الصناديق السيادية هما⁽²⁾:

- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية): تعتبر هذه العوائد أول مصدر لتمويل الصناديق السيادية، من خلال صادرات المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز، النحاس، الفوسفات وغيرها، وبالتالي هي صناديق تكونها الدولة المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية أي أن مواردها تأتي أساساً من صادراتها النفطية.
- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية): تمثل فوائض المدفوعات التجارية وفوائض الميزانية في بعض الاقتصادات، ثاني مصدر أساسي لتمويل صناديق الثروة السيادية، وهذا النوع من الصناديق موجه في الدول غير النفطية.

كما يمكن أن يوجد، في بعض الدول، أنواع أخرى من الصناديق السيادية، ولكنها تخرج من الإطار التمويلي السابق الذكر، منها⁽³⁾:

- الصناديق الممولة بفوائض الخصخصة : انطلاقاً من كون المؤسسات التي تم خصخصتها في كثير من الدول من القطاع العام إلى الخاص حيث يتم تحويل جزء من عوائدها إلى الصناديق السيادية، كما تتباين استعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العامة، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة

(1) عبد الكريم سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة الى حالة أبوظبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيصر بيسكرة، الجزائر، (2014): ص 6-8.

(2) S.Regimes and Revenue Management Vadar, Petroleum Fiscal Systems. **IMF**, Work Paper, No. 04/41, (July,2008) : pp27-28.

(3) عبدالكريم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الاقتصاد وسداد الديون، ونظراً لضخامة هذه العوائد وتخوفاً من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العام يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم لا يمكن السيطرة عليها، انطلاقاً من كون المؤسسات التي تم تخصيصها هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل جزء من عوائد الخصخصة إلى صناديق سيادية.

- الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات، عند تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة، إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية بغرض تحقيق عوائد من جهة، ومواجهة التغيرات الاقتصادية من جهة أخرى، ولما لوحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها.

ثانياً: دور صندوق الثروة السيادي النرويجي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تطبق النرويج مبادئ الحكومة الرشيدة على صندوقها السيادي في سبيل تحقيق الشفافية والعدالة في تسييره، حيث يعتبر الصندوق النرويجي من بين النماذج العالمية في ميدان الشفافية مثلاً يحتذى به، بشهادة العديد من المنظمات العالمية.

أ- دوافع وأهداف إنشاء صندوق الثروة السيادي النرويجي⁽¹⁾:

سنة 1990م قامت الحكومة النرويجية بتأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية على المدى الطويل، فأنشأت ما يعرف بـ صندوق النفط. وجاء هذا الصندوق نتيجة لمباحثات طويلة على مستوى البرلمان النرويجي، انطلقت سنة 1974م من خلال تقديم وزارة المالية لتقرير توضح فيه مختلف الأساليب التي يمكن من خلالها استغلال الثروة النفطية للبلد، وانتهت سنة 1983م بتقرير لجنة تامبو (Tempo Committee) التي اقترحت إنشاء صندوق يمكن الحكومة من الحفاظ على ادخار الأرباح الناشئة من استغلال الموارد النفطية وادخارها.

عقب قرار عملية الإنشاء، تلقى الصندوق عملية تحويل الأموال الأولى من وزارة المالية سنة 1996م، وحتى سنة 1997م ظلت الإستراتيجية الاستثمارية للصندوق هي نفسها الإستراتيجية المتبعة من قبل البنك المركزي النرويجي فيما يخص احتياطاته من العملة الأجنبية، وقد استثمر الصندوق في ذلك الوقت حوالي 20 مليار دولار كانت تحت إدارته، كلها في الدخل

(1) Backer, Larry Catá. "Sovereign wealth funds as regulatory chameleons: The Norwegian sovereign wealth funds and public global governance through private global investment." Georgetown Journal of International law. Vol. 41, No 2 (2009) : p125 -p133

الثابت، وفي نفس السنة (1997)، أعادت وزارة المالية دراسة الإستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالصندوق، وقررت أن تستثمر 40% من أصولها في الأسهم، ونتيجة لذلك، تم إنشاء بنك إدارة الاستثمارات النرويجي ("NBIM" Norges Bank Investment Management) في 1998م، أوكلت مهمة إدارة وتسيير الصندوق تحت إشراف ورقابة وزارة المالية وخلال الفترة ما بين 2000 - 2008م شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قياسيماً مما أدى إلى نمو كبير وغير متوقع في إيرادات الصندوق (من 44 مليار دولار إلى 322 مليار دولار)، كما عرفت هذه الفترة أيضاً تغييراً في اسم الصندوق، فانتقل من تسمية صندوق النفط إلى صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي ("GPF" Government Pension Fund Global).

1-دوافع إنشاء صندوق الثروة النرويجي :

- أنه بالرغم من اختلاف الدوافع إلا أنه يمكن حصرها في عدة اعتبارات أهمها :
- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحدث بينهما من حيث الأهداف والوظائف.
- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساساً في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، وتوجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي، وهي التأثيرات المعروفة بأثر المرض الهولندي.
- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.
- إن الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية⁽¹⁾.

2-أهداف إنشاء صندوق الثروة النرويجي :

- تتمثل أهداف صندوق الثروة النرويجي في:
- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لدخول الثروة النفطية.
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العائد - المخاطرة.
- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات الدخل النفطية⁽¹⁾.

(1) حسين صالح وآخرون، التغيرات في أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، مرجع سبق

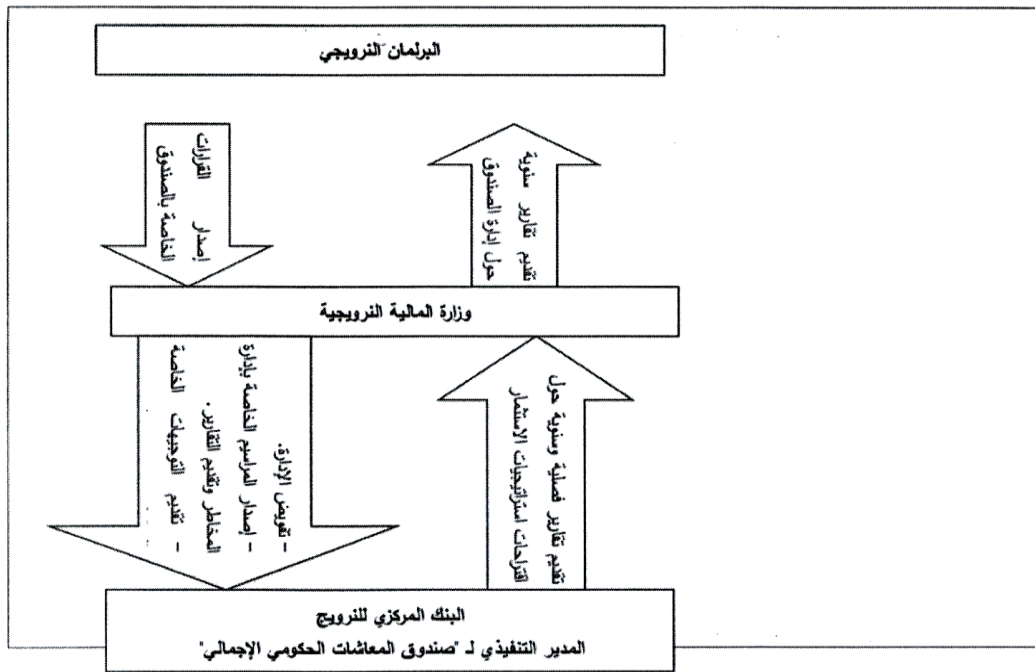
ذكره، ص ص 93-94.

ب- هيكلية صندوق الثروة السيادي النرويجي:

تتم أيضاً عملية تقييم لمدى تطبيق نظام الحكومة الفعالة في صندوق الثروة السيادي النرويجي.

1- **حوكمة الصندوق:** يتميز نموذج حكومة صندوق الثروة السيادي في النرويج بتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة نشاط الصندوق⁽²⁾، كما يظهره الشكل التالي:

شكل 1-2 الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي



المصدر⁽³⁾: "Governance Framework of Government Pension Fund Global" على الموقع الرسمي للحكومة النرويجية.

يعتمد نظام الرقابة والإشراف لصندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاث هيئات هي:

(1-1) **البرلمان النرويجي:** تتمثل مهامه في⁽⁴⁾:

- (1) Kimmitt, Robert M. "Public footprints in private markets: Sovereign wealth funds and the world economy." *Foreign Affairs* vol.87(1),(2008) pp: 119-130. available at: -<https://www.jstor.org/journal/foreignaffairs>
- (2) Allen, Mark, and Jaime Caruana. Op.cit;p8
- (3) <https://www.regjeringen.no/en/topics/the-economy/the-government-pension-fund/government-pension-fund-global-gpfg/governance-framework-for-the-government/id696848/>
- Rashid, Samee. "Sovereign Wealth Funds and the Possibilities of Establishing Them in Iraq." *Univ.of Wisconsin Legal Studies Research Paper* (2013),p13
- Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2377586>
- (4) <https://www.regjeringen.no/en/topics/the-economy/>, **Op.cit.**

- إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف ومهام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.
- مراقبة ومساءلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق وإجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية وأداء الصندوق.

(1-2) وزارة المالية: تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وتكلف بالوظائف التالية⁽¹⁾:

- إصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية إدارة الصندوق.
- إعداد إستراتيجية استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار مرجعية تتضمن أنواع الأصول المالية المستثمر فيها، وأماكن استثمار هذه المحفظة، وإلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها.
- إعداد مبادئ أخلاقية لاستثمارات الصندوق والعمل على إقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادئ من استثمارات الصندوق.
- تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة وأداء الصندوق.
- إلزام الجهة المسيرة (البنك المركزي) بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء استثمارات الصندوق مع إعلانها للرأي العام ووسائل الإعلام.
- القيام بعملية المراجعة وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشارية مستقلة.

(1-3) البنك المركزي:

- بنك النرويج المركزي "Norges Bank" يعتبر الجهة المسيرة للصندوق وهو مسئول أمام وزارة المالية مكلف بالوظائف التالية⁽²⁾:
- العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لاستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات.
 - الالتزام باستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الاستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية.
 - الإعداد لنظام قياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.
 - تقديم تقارير فصلية وسنوية لوزارة المالية تتضمن النتائج المحققة واستراتيجيات إدارة الصندوق مع الالتزام بنشر التقارير وإعلانها للرأي العام.

(1) Jafarov, Etibar, and Daniel Leigh. "Alternative fiscal rules for Norway. **IMF Working Papers**, No.07/241 (2007), pp:14-15.

(2) Allen, Mark, and Jaime Caruana., **Op. cit**; p10.

2- الرقابة على الصندوق:

يخضع "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي لمستويات مختلفة من الرقابة تؤدي إلى التقليل قدر الإمكان من الممارسات المشبوهة وغير القانونية، حيث تخضع الهيئة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق إلى رقابة داخلية من قبل البنك المركزي والذي تقوم به وحدة المراجعة والتدقيق التابعة للبنك، كما يخضع البنك المركزي لرقابة وزارة المالية التي تستعين بمكاتب مراجعة وتدقيق مستقلة لتقييم أداء البنك بالإضافة إلى التقارير الفصلية والسنوية التي يسلمها البنك لوزارة المالية⁽¹⁾.

وتخضع وزارة المالية لرقابة صارمة من قبل البرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية إصدار وتعديل القواعد والقوانين المنظمة لنشاط الصندوق، كما أن استعمال وزارة المالية لأصول الصندوق بموافقة مسبقة من البرلمان، بالإضافة إلى إلزامية تقديم تقرير سنوي حول وضع الصندوق إلى البرلمان.

3- إدارة صندوق الثروة السيادي النرويجي: يعتبر المكلف بإدارة صندوق الثروة السيادي البنك المركزي النرويجي حيث يُعد الهيئة المسؤولة عن الصندوق، ولهذا السبب قام البنك بتأسيس وحدة فرعية تابعة له، تسمى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM" المكلفة بالإدارة المباشرة لاستثمارات الصندوق، وذلك وفقاً للهيكل التنظيمي التالي⁽²⁾:

- المجلس التنفيذي: حيث يُعد الهيئة المسؤولة عن مختلف العمليات البنكية، يتكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ البنك المركزي، وظيفة المجلس إعداد المخططات والاستراتيجيات بأنشطة فرع البنك الخاصة بإدارة الاستثمارات، بالإضافة إلى تجهيز المبادئ المحددة لكيفية إدارة المخاطر على مستوى هذا البنك ويحدد مهام وصلاحيات مجلس الإدارة.
- المجلس الاستشاري: تم تأسيسه من قبل المجلس التنفيذي، ويتكون من أربعة خبراء دوليين، يقوم بتقديم استشارات لمجلس إدارة البنك لتحسين مستوى إدارة استثمارات البنك.
- مجلس المراقبة: حيث يعين البرلمان خمسة عشر عضواً تتمثل وظيفتهم في الرقابة على العمليات والأنشطة التي يقوم بها فرع البنك المركزي المسمى "بنك إدارة الاستثمارات"، ومدى مطابقتها للقوانين وأنظمة المراجعة، والتدقيق والمصادقة على القوائم المالية والميزانية السنوية للبنك.

(1) فاروق قاسم، النموذج النرويجي، إدارة المخاطر البتروولية، مرجع سبق ذكره، ص 319.

(2) Available at : <https://www.norges-bank.no>, 2018.

- المجموعة القيادية للبنك: تضم هذه المجموعة المدير التنفيذي للبنك بالإضافة إلى رؤساء مصالح استثمارات الخزينة، إدارة المخاطر، العمليات، العلاقات الإستراتيجية، المراجعة من مختلف الإطارات مهمتها تنفيذ سياسات واستراتيجيات البنك.

كما تسمح القواعد المنظمة لاستثمارات بنك "NBIM" بإمكانية الاستعانة بمؤسسات وهيئات خارجية لإدارة الاستثمارات، بحيث يمنح البنك تفويض لهذه الجهات بإدارة جزء من المحفظة الاستثمارية للصندوق بالنظر لخبرتها في هذا المجال ومن أجل تعظيم العوائد والتقليل من المخاطر المصاحبة لعملية الاستثمار.

ج- صندوق الثروة السيادي النرويجي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط الإنفاق العام:

منذ البداية استخدم صندوق الثروة السيادي النرويجي، كأداة للسياسة المالية، تدعم إدارة عائدات النفط على المدى الطويل، وبذلك فالغرض الأساسي من الصندوق هو دعم الموازنة العامة، وضمان مورد ثابت لها سنوياً بعيداً عن الارتباط والاعتماد على إيرادات القطاع النفطي، والتي تمتاز بالتذبذب وعدم اليقين المتولد أساساً من تقلب أسعار النفط، ومن عمليات الإنتاج والتسويق بصورة ثانوية، إذ أن معظم مناطق إنتاج واستخراج النفط في النرويج هي مناطق ذات ظروف جوية رديئة في أغلب أيام السنة والتي في بعض الأحيان تعرقل عمليات الإنتاج والتسويق⁽¹⁾.

وبما أن إيرادات النفط تصب في الصندوق، فهو بذلك قد عزل تماماً الموازنة العامة عن إيرادات النفط، وبالتالي حث الحكومة على عدم الاعتماد على إيرادات النفط، والعمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل موازنتها السنوية كالضرائب، والرسوم، وإيرادات المشروعات العامة، بصورة تدريجية سنة بعد أخرى إضافة إلى ضبط الإنفاق العام وتقييده، ولكن من ناحية أخرى ربط عجز الموازنة غير النفطية، بحجم القيمة السوقية لإجمالي أصول الصندوق، ففي ربيع عام 2001م عملت الحكومة على إدخال قاعدة مالية فحواها، أن لا يتجاوز عجز الموازنة غير النفطية ما نسبته (4%) من إجمالي أصول صندوق النفط الحكومي، وهو ذات المعدل الموضوع كعائد سنوي وصافي متوقع عن عمليات الاستثمار لأصول الصندوق، حيث إن الحكومة حينما أعدت وأدخلت هذه القاعدة المالية (قاعدة 4%) كانت تريد أن تنمي أصول الصندوق وتدخرها للمستقبل، فهي لا تقنطع منه، وإذا ما أرادت أن تقنطع منه لسد عجز الموازنة غير النفطية، فلا بد ألا يتجاوز الاقتطاع أو السحب منه معدل حجم إيراداته المتوقعة والمتمثلة بما نسبته (4%) من القيمة السوقية لأصول الصندوق، وبذلك تم دمج الصندوق مع

(1) السبتي وسيلة، كزير نسيرين، "دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي"،

مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، (2017): ص 352.

السياسة المالية، والتي هي من مهام وزارة المالية حصراً، ويمكن الخروج بعدة نتائج من وراء إدخال قاعدة (4%) والتي أقرت عام 2001م، وفعلت عام 2002م وهي⁽¹⁾:

- حماية الميزانية العامة من التغيرات في الإيرادات النفطية.
- الحفاظ على الأصول المالية لغرض استعمالها من قبل الأجيال القادمة.
- تجنب ظهور أعراض المرض الهولندي في البلاد.
- العمل على إطالة عمر الثروة النفطية من خلال استثمارها بواسطة الصندوق في الأصول المالية الخارجية.

وبذلك نجح الصندوق بفك الارتباط المباشر بين إيرادات النفط المتقلبة والإنفاق العام، هذا من ناحية الأجل القصير، كذلك نجح الصندوق بعملية الادخار وتنمية المدخرات للمستقبل لغرض تغطية ومقابلة زيادة الإنفاق العام في المستقبل أي يعمل على خلق توازن بين الزيادة المتوقعة بالإنفاق العام خصوصاً لأغراض المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وما يتعلق بشيخوخة السكان من جهة، وبين الانخفاض المتوقع في الإيرادات المتولدة من النفط نتيجة النضوب، وفي عام 2005م تغير اسم الصندوق ليتحول من صندوق النفط النرويجي إلى صندوق التقاعد النرويجي الحكومي - العالمي⁽²⁾، أو صندوق التقاعد الدولي، وأن تسمية الصندوق بصندوق التقاعد، لم يأت من فراغ، فالتقاعد أمر يحتاج إليه الجميع، ورفع الإنتاج لتأمين التقاعد أمر مرغوب فيه أيضاً، وأن أحد أهداف الصندوق الرئيسية هو تمويل تقاعد الأجيال القادمة، كما أن تسمية الصندوق بصندوق التقاعد، لا يعني أنه تحول من الغرض الأساسي من الصندوق، والمتمثل بالادخار للمستقبل، حيث إنه لا يتم السحب من الصندوق لسد النفقات العامة في مجال التقاعد، وإنما لسد العجز في الموازنة بصورة عامة.

جدول (1-2) نظرة مقارنة على معدلات الاستقرار الاقتصادي النرويجي والليبي

بيان المعدل	الاقتصاد النرويجي	الاقتصاد الليبي
إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	65950 ⁽³⁾ مليار دولار	74.77 مليار دولار بالأسعار الجارية

(1) المرجع السابق، ص 354.

(2) Norway Government Pension Fund – Global (NPGF)

- Clark, Gordon L., and Ashby HB Monk. "The Norwegian government pension fund: Ethics over efficiency." **Rotman International Journal of Pension Management** vol 3.Issue(1),(2010) pp;14.

(3) هذا المبلغ يعادل 65.95 تريليون دولار، وقيمة الصادرات والواردات تريليون دولار، والفائض يعادل 740 مليار دولار.

معدل النمو الاقتصادي	4.32 %	5.02 %
معدل التضخم	3.49 %	2.80 %
معدل البطالة	3.6 %	18.62 %
الصادرات من السلع والخدمات	18.90 تريليون دولار منها 4.42 % تصدير إلى البلدان العالم العربي	49.05 مليار دولار بالأسعار الجارية
الواردات من السلع والخدمات	18.43 تريليون دولار	17.67 مليار دولار
فائض/عجز الميزان التجاري	0.47 470 مليار دولار	(31.38) مليار دولار

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، <https://data.oecd.org>، <https://data.worldbank.org>.

خلاصة التجربة النرويجية:

تُعد صناديق الثروة السيادية أداة تستخدمها الدول من أجل إدارة فوائض الأموال التي تحققها في عدة مجالات كالاستثمار أو الادخار بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، من خلال ضمان دخل مستقر وحماية حقوق الأجيال اللاحقة بسبب توقع نزوب مصادر الطاقة التي كانت تحقق صادرات مرتفعة لهذه الدول حالياً.

وتعتبر دولة النرويج من بين الدول الرائدة التي اعتمدت على صناديق الثروة السيادية، ويعتبر هذا الصندوق منذ نشأته وحتى الآن من بين أكبر وأنجح الصناديق السيادية في العالم، ويعود ذلك إلى طريقة تسيير الصندوق واعتماده على معايير ومبادئ الحوكمة الجيدة بدءاً من الشفافية في كامل معاملاته، واعتماده على هيكل تنظيمي وفقاً للنماذج العالمية وصولاً إلى الرقابة الدقيقة على كل ما له علاقة بالصندوق.

أما بالنسبة للدولة الليبية فوجود هذا الصندوق في فترات ارتفاع أسعار النفط يساعد علي إدارة عمليات المالية، وتمكن موارد الصندوق الدولة من الحفاظ على استقرار النفقات، ولهذا يتعين وضع قواعد تحكم سياسات الإيرادات والنفقات المرتبطة بصندوق الاستقرار والادخار وإلغاء قاعدة توزيع الإيرادات على أساس نسبة 30/70 بمعنى أن 70 % من إيرادات النفط من الميزانية للإنفاق الاستثماري و 30 % للإنفاق الاستهلاكي⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن صندوقها السيادي (صندوق ضبط الموارد) يُعد من بين أكبر 20 صندوقاً سيادياً في العالم، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل سواء من خلال اعتماده على دخول صادرات الطاقة، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا

(1) صندوق النقد الدولي، قضية مختارة - استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها، حيث قامت الدولة الليبية بإنشاء هذا الصندوق عام 1995م بهدف ضمان الاستقرار خلال فترة تقلب أسعار النفط⁽¹⁾، رغم أن بعض التقارير المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي أشارت إلى⁽²⁾: أن ليبيا حققت زيادة في عائدات النفط الذي عادلها زيادة سريعة في الواردات بنحو 30%، وهو ما أدى إلى زيادة في تراكم صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي الليبي)⁽³⁾ ليصل إلى حوالي 136 مليار دولار أمريكي، وارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار بنسبة تقدر بنحو 6% في عام 2008م. إلا أن الاضطرابات السياسية والأمنية أدت إلى تقييد حاد في مجال الإجراءات على مستوى السياسات، ولا يزال المصرف المركزي يؤجل أداء مختلف أنواع المدفوعات بغرض المحافظة على الاحتياطيات⁽⁴⁾.

المبحث الثاني

التجربة الماليزية

تختلف التجربة التنموية الماليزية للتنمية مع نظيرتها في أمريكا اللاتينية وأوروبا، حيث إن الدين هو النواة الصلبة بكل فعالياته الاجتماعية والسياسية، فإن التجربة الماليزية أعطت درساً لكثير من الشعوب، حيث إن اقتصاد الدولة يتكون من إجمالي الناتج المحلي حوالي 400 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية لعام 2010م. وتعتبر إحدى الدول القوية اقتصادياً في جنوب

(1) عندما انخفضت أسعار النفط نسبياً عام 1998م و1999م على التوالي قامت الحكومة الليبية بإجراء سحبوبات من الصندوق بمعدل متوسط يقدر بـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وعند ارتفاع أسعار النفط عام 2000م، تضاعف احتياطي الصندوق السيادي ابتداء من عام 2001م، وقد بلغ التمويل المطلق لهذه النفقات من الصندوق نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003م. للإطلاع أكثر انظر: World bank, Libya, 2006.

(2) تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2009م، دولة ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 6. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2008/cr08302.pdf>

(3) تأسست المؤسسة الليبية للاستثمار (LIA) (Libyan Investment Authority) صندوق الثروة السيادية الليبي عام 2006م، وذلك بهدف خلق إيجاد مصادر متنوعة للثروة لصالح الجيل القادم في ليبيا وذلك من خلال الاستثمار على الصعيد الدولي برؤية شاملة وطويلة الأمد بغية التنمية المستدامة.

المصدر موقع المؤسسة الليبية للاستثمار متاح على: <http://www.lia.com.ly/ar>

(4) حسين صالح وآخرون: التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، مرجع سبق ذكره، ص 100.

شرق آسيا ويعمل ثلث سكانها في الزراعة، وتعد من أكبر دول العالم في إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما تعتبر رابعة دول العالم في إنتاج الكاكاو وتوجد محاصيل أخرى مهمة مثل الأرز المائي، وجوز الهند، والفلفل، كما تعتبر الأخشاب ومنتجاتها رائدة المنتجات في المواد الخام غير المعدنية. وتعد ثالث أكبر دول العالم في إنتاج القصدير، وبها وفرة من الغاز الطبيعي والنفط والنحاس والذهب ويتسم التصنيع بالنمو السريع، خصوصاً في مجال الإلكترونيات، والبلاستيك (اللدائن) والنسيج، والمطاط، والمنتجات الخشبية، والكيماويات، والنفط، والصناعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية⁽¹⁾، ويمكن تحليل التجربة التنموية الماليزية من خلال التقسيم التالي :

أولاً: بعض ملامح التجربة التنموية الماليزية.

ثانياً: دور التجربة التنموية الماليزية من خلال دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: بعض ملامح التجربة التنموية الماليزية :

اختلف برنامج التنمية في ماليزيا رغم تطبيقها لنموذج المزج بين اقتصاديات السوق والتخطيط المركزي حيث كان التحدي الرئيسي هو إحداث تنمية مفتوحة على العالم الخارجي والتفاعل مع الاقتصاد دون فقدان السيطرة الوطنية على مفاتيح الاقتصاد أو تعرض البلد لمخاطر التبعية الاقتصادية والعولمة التي تجلبها معها الاستثمارات الأجنبية. والواقع أن لتجربة ماليزيا أهمية وخاصة بكونها بلداً إسلامياً يتشابه في كثير من جوانبه مع البلدان النامية خاصة العربية، والتعمق في دراسة تجربته ضرورة⁽²⁾، وذلك من خلال استعراض استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية ومراحلها والخطط التنموية في إطار إبراز دور الدولة في مختلف المراحل.

أ- استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية:

من أهم الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار "اليابان" كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام 1981م حتى 1991م، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر علي مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وإتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعى خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوي عن

(1) عبدالمطلب عبدالحמיד، "نماذج تنموية معاصرة - النموذج التنموي للماليزي - النموذج التنموي الصيني -

النموذج التنموي التركي - النموذج التنموي المكسيكي - النموذج التنموي المصري والبحث عن غودج

تنموي جديد بعد ثورة 25 يناير 2011"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013): ص 18.

(2) المرجع السابق، ص 19.

حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيال الذين أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليها عنق الزجاجة⁽¹⁾، إلا أن ذلك لم يمنع وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

جاءت التجربة الصناعية والاقتصادية الماليزية ثمرة سنوات طويلة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والأهم من ذلك مواجهة التحديات الخارجية، وترى مؤسسات التخطيط والتنمية بماليزيا أن الأخذ بالتجربة اليابانية لم يكن تقليدا محضا بل اختيارا وانتقاء لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح خاصة وأن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان، وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، وتمثل ذلك الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكارا عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

لقد أصبحت ماليزيا قاعدة صناعية أساسية للمنتجات اليابانية التي أغرقت الأسواق ونافست الصناعات الأوروبية باهظة التكاليف، فكانت المصالح مشتركة بين ماليزيا واليابان التي وجدت في الأولى فرصة لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا للحصول علي موطن قدم في تحقيق نقلة صناعية علي المدى الطويل⁽³⁾، وكان ذلك بفضل سياسة الدولة التي استطاعت أن تقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت علي الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم التنموية الغربية التي تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الأيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الحقيقية الفعالة، فكانت سياسته الاتجاه شرقا إلى اليابان كمحطة رئيسية.

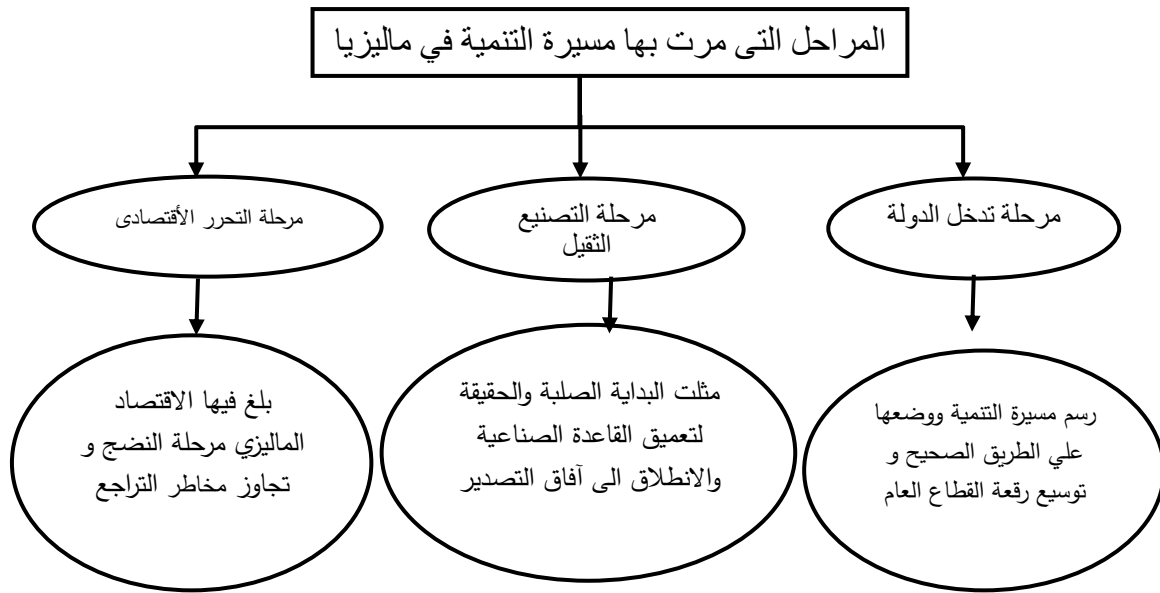
ب- مراحل استراتيجيات التجربة التنموية الماليزية:

يمكن تتبع مراحل استراتيجيات التنمية في ماليزيا من خلال الخريطة الإيضاحية التالية، وقد وضعت مؤسسات التخطيط والتنمية الماليزية عدداً من الاستراتيجيات لتحقيق التنمية تتلخص في النقاط الآتية: شكل (2-2)

(1) عمرو محي الدين، "أنموذج النمو الآسيوي - الجذور والآليات والدروس المستفادة"، الطبعة الأولى، دارالشروق، القاهرة، (2000): ص 32 - 33 .

(2) عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 20 - 22 .

(3) يوسف محمود وآخرون، الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد 1، جامعة تشرين، (2008): ص 214 - 215 .



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، ص20.

- التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.
- امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020م.
- التنوع الكبير في البيئة الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي "الصناعات الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية".
- انتهاج استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية والمادية المتاحة.
- الاستفادة القصوى من موقع ماليزيا الجغرافي المركزي كبوابة السوق الآسيوي كعامل جذب لشركات الاستثمار التي تتحرى عن فرص مربحة خارج الحدود⁽¹⁾.
- الاهتمام بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أم من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملايين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات

(1) سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و2013)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 6 و9، القاهرة، ربيع (2015): ص ص46-48.

الإنتاجية المختلفة، فضلا عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلا عن العواقب الوخيمة اجتماعيا وسياسيا⁽¹⁾.

■ التزام الحكومة بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وإشراكهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها⁽²⁾. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحويل إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب⁽³⁾.

- ولمناقشة دور الدولة في الاقتصاد نجد ان التجربة الماليزية ركزت على أمرين هما:
- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا : تتم من خلال القنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشات لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
- التمويل الاقتصادي الإسلامي في ماليزيا : ويمكن تحديده في الآتي:
- نظام المراجعة الإسلامية هو نظام عادل وآمن وهو يفتح المجال لاستثمار المال بشكل حقيقي، كما يقوم علي تقاسم الربح والخسارة ولذلك فإن الطرفين لا بد أن يتأكدوا من إمكانية أن يحقق المشروع ربحا.
- المشروعات الاقتصادية يتم دراستها قبل المخاطرة بالتمويل، ذلك أن الذي يحصل على القرض بفائدة لا يعنيه كثيرا أن يدرس المشروع فهو في النهاية لا يلتزم إلا بدفع الفوائد على الدين.

(1) عبدالحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، مجلة للعوي الإسلامي، الكويت، العدد 451، (2002) ص 56.

(2) Kaleem, Ahmad. "Modeling monetary stability under dual banking system: the case of Malaysia." International Journal of Islamic Financial Services vol 2.No 1 (2000)pp:21-42.

(3) عبدالمطلب عبدالحמיד، نماذج تنمية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

○ نظام المراجعة الإسلامية يقيم اقتصاداً حقيقياً في مشروعات تنموية تؤدي إلى زيادة قوة الدولة، ومعالجة مشكلة البطالة وزيادة التنافسية والتقليل من الاحتكار⁽¹⁾.

وأخيراً فإن البنك المركزي الماليزي من خلال القوى السياسية الداعمة في الدولة الماليزية، يعمل علي التصدر لأن يكون حلقة الوصل بين الشرق والغرب للمالية الإسلامية، بخطوات مدروسة وبطريقة عملية ومهنية تضمن لهذه الصناعة الفتية رافداً علي المستويين القريب والبعيد وبدراسات أكثر واقعية ومنطقية، تعتمد علي تحليلات إحصائية إقليمية وعالمية لمدا الصناعة بكل ما تحتاج إليه من دعم سواء علي الصعيد التنظيمي والتشريعي أم علي صعيد القوى العاملة المدربة بنظرة إسلامية الجذور عالمية الرؤية، إن النظام الاقتصادي الماليزي قائم علي دعم النظام المالي التقليدي إضافة إلى النظام المالي الإسلامي، ويحاول التزام الحيادية في ذلك من حيث الأنظمة والتشريعات والضرائب⁽²⁾.

ج- الخطط التنموية للتجربة الماليزية:

بدأت أولى الخطط في منتصف الخمسينيات إلى بداية الستينيات من القرن الماضي وكانت تهدف إلى تطوير البنية التحتية حيث وضعت الخطة الخمسية الأولى لماليزيا للفترة (1966 - 1970م)، والخطة الثانية (1971 - 1990م) الأسس اللازمة للتحوّل من صناعات الإحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجهة للتصدير⁽³⁾، وقد تم صياغتها لتتناسب مع مراحل السياسات الاقتصادية التنموية علي النحو التالي:

1. المرحلة الأولى: السياسات الاقتصادية للفترة (1971 - 1990م) :

حيث ركزت المرحلة الأولى علي التقليل من التباينات الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية السكان المالايين⁽⁴⁾، ومن أجل ضمان الاستقرار الوطني من خلال هدفين (خلق فرص عمل والقضاء علي الفقر، إعادة هيكلة المجتمع بنظره تضمن القضاء علي الربط بين الوظيفة الاقتصادية والأصل العرقي).

كما زادت حصص التوظيف والعمل للسكان الأصليين إلى حد كبير خلال هذه المرحلة. وقد أظهرت الإحصاءات أن نجاح تلك السياسة أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

(1) سحر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

(2) Kassim, Salina H., M. Shabri Abd Majid, and Rosylin Mohd Yusof. "Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: Evidence from Malaysia." Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 30.(1) (2009) pp: 41-58.

(3) Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor. "Relationship between national product and Malaysian government development expenditure: Wagner's law validity application." International Journal of Business and Management, Vol.13, No.8, (2018):pp88-89.

(4) هم سكان ماليزيا Malays الأصليين. (برنامج يعتمد علي استمرار الوحدة الوطنية).

حيث ارتفع فيها نصيب شعب الملايو (الماليزي) من الناتج القومي 24% عام 1970م إلى 30% عام 1990م، إضافة إلى زيادة نسبة المجتمع من الطبقات المتعلمة من مهندسين وأطباء ومحاسبين من نسبة 5% عام 1970م إلى 29% عام 1990م وحققت تلك الفترة استدامة في الصادرات الرئيسة والتي تضمنت المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الثقيلة. ومع تبني السياسات الاقتصادية الحديثة أصبحت الخطط الاقتصادية أكثر فاعلية وتمثل الخطط الخمسية المختلفة جزءاً من الخطط طويلة المدى التي امتدت إلى عشرين عاماً حيث تضم أربع خطط خمسية يبرز خلالها دور الدولة في التخطيط التنموي الاقتصادي⁽¹⁾.

جدول (2-2) الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الأولى)

بيان الخطط	الهدف منها
الخطة الأولى من 1966 إلى 1970	- بعد حصولها على الاستقلال 1957 (هدفت لتطوير البيئة التحتية)
الخطة الثانية من 1971 إلى 1975	- رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر. وتضييق الفجوة بين المالايين والصينيين وذلك من خلال زيادة نصيب الفرد الماليزي من إجمالي الناتج القومي.
الخطة الثالثة من 1976 إلى 1980	- تطوير التعليم وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استمرار المعاملة التفضيلية للماليزيين. - الاعتماد على رأس المال البشري وعدالة توزيع الثروة. - زيادة ملكية الأصول للشعب الماليزي من خلال شراء أسهم في الشركات الكبرى
الخطة الرابعة من 1981 إلى 1985	- وضع استراتيجية للتصنيع من خلال الأسس اللازمة لصناعات إحلال محل الواردات والصناعات الموجهة للتصدير.
الخطة الخامسة من 1986 إلى 1990	- تقليل نسبة الفقر إلى أن وصلت نسبته إلى 2.5% في نهاية فترة هذه الخطة. - ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي إلى 30% عام 1999م. - زيادة في طبقات المتعلمين حيث وصلت النسبة إلى 29% من المجتمع الماليزي.

المصدر: عبدالمطلب عبدالحמיד، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، 2013، ص-ص 27-29

سحر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 50.

كما نجحت الحكومة الماليزية في تحقيق أهداف اجتماعية خلال المرحلة الأولى من الخطط التنموية⁽²⁾:

- إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة : زيادة نصيب المالاي من 2.4% من الإجمالي 5.6 مليار دولار من عام 1970 إلى حوالي 12.5% من إجمالي 32.4 مليار

(1) يوسف محمود، مرجع سبق ذكره، 223.

(2) زياد أبو فحم، "دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، مؤسسة الثقافة للنشر، الامارات العربية المتحدة، (2008)، ص 62.

دولار عام 1980، ثم ارتفع إلى 17.8% من إجمالي 76.1 مليار دولار عام 1985م، وهكذا تتزايد نسبة الملاويين أي السكان الأصليين.

- ملكية الأصول للشعب الماليزي : حيث تضاعفت ملكية الأصول من 24% عام 1970 إلى حوالي 30% عام 1990. ويوجد 7 مليون من إجمالي 12 مليون يملكون أسهم حصص في الشركات الكبرى ملكية الأصول للأجانب انخفضت من 61% عام 1970 إلى 30% عام 1990م.

2. المرحلة الثانية: سياسة التنمية الحديثة 1991-2000:

شكلت الخطة طويلة الأجل نواة المرحلة الأولى للاستعداد لرؤية البلاد 2020م في تحقيق الدولة الحديثة المتقدمة ومهدت الطريق لتطبيق سياسات التنمية الجديدة، وما زالت محتفظة بالأهداف الواسعة للسياسة الاقتصادية، وركزت أكثر على الفقر، وأكدت على التطوير السريع لنشاط مجتمع صناعي وتجاري للسكان، وكان الاعتماد الأعظم في هذه المرحلة على القطاع الخاص لإنجاز هدف إعادة الهيكلة وتقوية تنمية الموارد البشرية، ومن أهداف هذه الخطة إنشاء معهد ماليزي للميكرو إلكترونيات تملكه وتديره الدولة أسوة بالمعهد الكوري والمعهد التايواني⁽¹⁾.

جدول (2-3) الخطط التنموية في الاقتصاد الماليزي (المرحلة الثانية)

بيان الخطط	الهدف منها
الخطة الاولى من عام 1991م إلى 1995م	- حتمية الدخول لميادين ومجالات اقتصاد المعرفة دون انتظار يحمل ماليزيا تكلفة عالية تمثلت في فقدان تنافسها مع الدول المتقدمة وفقدان فرص اللحاق بالتقدم.
الخطة الثانية من 1996م إلى 2000م	- توليد نمو بشكل ذاتي من خلال تنمية الاستثمار الوطني. - إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية. - تدخل الدولة في إنشاء مشاريع للقطاع العام وتولى إدارتها. - تبني سياسات تنموية حاسمة للقطاع الخاص وذلك من خلال استخدام سلطة الترخيص - والموازنة - النظام الضريبي - والحوافز المالية. - استمرار المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال الدعم المقدم لخدمة التعليم.
الخطة الثالثة للفترة من 2001م إلى 2005م	- التنافسية لمقابلة العولمة والتحرير الاقتصادي. - دعم علاقات التشابك القطاعي من خلال التوسع المستمر في الصناعات الوسيطة والمساندة وترشيح الواردات الصناعية.

(1) المرجع السابق، ص 59.

بيان الخطط	الهدف منها
	- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها وبخاصة الصناعات الريفية اليدوية، الغذائية. - دعم إقامة تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار البيئة بهدف تقوية النمو في الأجل الطويل
الخطوة الرابعة من عام 2006 إلى 2010	- دفع القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المصنعة داخليا والتسويق العالمي لها. - دعم البنية التحتية للنشاط الاقتصادي بمبلغ 2.6 مليار ريجنت وتطور القيمة المضافة في قطاعات الزراعة والخدمات بمعدل نمو مستهدف 6.7%.

المصدر: -عبدالمطلب عبدالحاميد، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية، 2013، ص-ص 30-31

- يوسف محمود، مرجع سبق ذكره، ص 224

- زياد أبو فحم، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

3. المرحلة الثالثة: التحرر الاقتصادي (رؤية 2020) :

وهدف هذه المرحلة إلى تحرير الاقتصاد والانفتاح علي الاقتصاد العالمي مع وجود

ضوابط تضمن مقومات الوطنية الاقتصادية وقد أدت سياسات هذه المرحلة إلى :

- تنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البيئة التحتية للاقتصاد الماليزي.
- إحداث مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة آسيا.
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوى الأصول المالوية.
- الاهتمام والتركيز علي استخدام واستخدام الشركات العابرة للقوميات أي المتعددة الجنسيات للمساعدة في تحقيق الأهداف السياسية لإعادة هيكلة المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

وقد أفرزت تلك الخطط الخمسية الناجحة المتعاقبة كيانا اقتصاديا ذاتي التنمية فعند تعرضها للأزمة المالية عام 1997م، 1998م كانت الدولة الأسويية الوحيدة التي رفضت مساعدة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي واتخذت إجراءات حمائية للحفاظ علي معدلات النمو بها بالرغم من فقدان العملة الماليزية نصف قيمتها⁽²⁾.

(1) www.mida.gov.my الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي.

(2) عبد الرحيم عبد الواحد، "مهاثير محمد بعيون عربية وإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الأجواء للنشر، الإمارات

العربية المتحدة، (2003)، ص12.

ثانياً: دور التجربة الماليزية من خلال دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

نجحت الحكومة الماليزية التي خططت لتجعل من ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل عام 2020م في اجتياز الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بماليزيا وبعدها من اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا منذ عام 1997م، وأدت هذه الأزمة إلى فقدان العملة الماليزية (الرينجت) نصف قيمتها، إلا أن الحكومة الماليزية استطاعت وخلافاً لجميع توقعات الخبراء وفي أقل من عامين فقط من إخراج الاقتصاد الماليزي من أزمتته ووضعها مجدداً ليس على طريق الانتعاش البطيء، ولكن على طريق النمو وبمعدلات مرتفعة قياساً بالدول التي تعرضت للأزمة، ولعل أهم ما يميز النجاح الاقتصادي الماليزي هو أنه تم دون أي مساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ووصفاتها الإصلاحية التي ثبت إخفاقها في العديد من الدول النامية⁽¹⁾.

أ- الإجراءات الحمائية العاجلة التي اتخذتها الدولة الماليزية، والتي تضمنت ما يلي:

- تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار (الدولار = 3.8 رينجت)، ومنع تحويلها إلى الخارج.
 - فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا.
 - خفض الإنفاق العام.
 - فتح الشركات والمؤسسات المراد خصصتها أمام الماليزيين وليس أمام الشركات الأجنبية، وتقديم إعفاءات ضريبية مشجعة.
 - وتمسكت الدولة الماليزية بتطبيق هذه الإجراءات، لسببين⁽²⁾:
- السبب الأول: لأنها كانت ناجحة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة منها، وخاصة في وقف تدهور قيمة العملة، ووضع البلاد على طريق النمو والتقدم الاقتصادي من جديد، فقد حفزت السياسات المالية والحوافز الضريبية التي طبقت خلال هذين العامين الطلب الداخلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري.

السبب الثاني: منع أي محاولات جديدة للمضاربة على العملة وتخفيض قيمتها.

ب- استراتيجيات مواجهة الأزمة المالية عام 1997م :

(1) عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 13 - 14.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

من الوسائل التي تبنتها الدولة الماليزية لتحقيق النهوض من كبوة الأزمة المالية وفي الوقت نفسه المحافظة علي الإنجازات التي تحققت بعد ذلك، إقرار الكثير من الخطط والبرامج ودقة تنفيذها وتغليب المصلحة العامة علي المصالح الفردية، وبخاصة ما طرحته من خطة خمسية اقتصادية عقب الأزمة بدأت عام 2001م حتى 2005م تحت شعار "نحو تحقيق تنمية ثابتة وقابلة للتكيف" التي هدفت إلى الوصول بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5% سنوياً، مقابل 4.7%، من خلال فترات الخطة السابقة عليها "1996-2000م"، وبعد انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي عام 98 من جراء الأزمة⁽¹⁾.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجيات تجسيدا لسياسة جديدة للتحويلات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها مهاتير محمد للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية.

- استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى 17.779 رينجكات ماليزية "الدولار = 3.80 رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى 2.7% مع انتهاء فترة الخطة عام 2005⁽²⁾.
- تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازناً بين الجماعات العرقية، واستمرار أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1% في 2005م، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.
- تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمار وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة 9.1% سنوياً خلال الخطة السابقة، ينمو بنسبة 8.9% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاع الخدمات والزراعة بنسبة 7.7% و 3% فقط علي التوالي⁽³⁾.
- توسيع استخدامات "تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزاً إقليمياً ودولياً لخدماتها وإنتاجها، مع العمل علي توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق

(1) علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، مجلة جامعة ببل - العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد 23، العدد 3، العراق، (2015)، ص 1363 .

(2) سحر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

(3) عبدالمطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية⁽¹⁾.

ج- مصادر تمويل الإنفاق العام في ماليزيا:

تشمل مكونات الموازنة السنوية في ماليزيا علي الآتي⁽²⁾:

1- نفقات تشغيل وتغطي بالكامل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

2- نفقات تنمية تمويل من دين الحكومة سواء كان محلياً أو خارجياً وتوزع كالاتي :

20% من الموازنة السنوية موجهة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية وإدارية من 40% إلى 50% مخصصة للتنمية الاقتصادية.

ولا يظهر رأس المال الأجنبي المباشر في الميزانية السنوية حيث يخصص لدفع وتنمية القطاع الصناعي.

وكتيجة تركز السياسة الاقتصادية الماليزية في الفترة 2006-2010م على تطوير القيمة المضافة في قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة. فبينما يتحدد قطاع الصناعة معدل نمو سنوي مستهدف 6.7% سنوياً، فإنه سيستمر في التحول إلى الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والمكون المعرفي الأكبر والتي تمكن من قيمة مضافة أعلى في مختلف الصناعات.

ومع تركيز الخطط الماليزية علي الصناعة، فقد استهدفت السياسة الاقتصادية الماليزية أن ينمو قطاع الزراعة خلال نفس الفترة بنسبة 5% وإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليكون القاطرة الثالثة للنمو الاقتصادي وإزالة سوء الفهم الذي ينظر إليه علي أنه نشاط منخفض القيمة المضافة، حيث تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للمجتمعات الريفية في ماليزيا علماً بأن نحو 37% من الماليزيين يعيشون في مناطق ريفية.

جدول (2-4) نظرة مقارنة على معدلات الاستقرار الاقتصادي الماليزي والليبي

بيان المعدل	الاقتصاد الماليزي	الاقتصاد الليبي
إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	222 مليار دولار	74.77 مليار دولار بالأسعار الجارية
معدل النمو الاقتصادي	8.5%	5.02%
معدل التضخم	2.8%	2.80%
معدل البطالة	9.2%	18.62%
الصادرات	84.5	49.05

(1) Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor, **Op. Cit.** PP 92

(2) سحر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 - 50

من السلع والخدمات	مليار دولار منها 2% من الصادرات العالمية	مليار دولار بالأسعار الجارية
الواردات من السلع والخدمات	65.5 مليار دولار	17.67 مليار دولار
فائض/عجز الميزان التجاري	19 مليار دولار	(31.38) مليار دولار

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي، <https://data.worldbank.org>. <https://data.oecd.org>.

خلاصة التجربة الماليزية :

التجربة الماليزية في التنمية تُعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم النامية والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، فدولة ماليزيا حققت نجاح كبير في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية، فقد نجحت في التوفيق بين اتجاهين:

الاول : الاندماج في اقتصاديات العولمة.

الثاني : الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني.

فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

إن نهج الاقتصاد الماليزي المتميز استطاع الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام (1997)، إذ لم تخضع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها بل استطاعت علاج أزمتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد المالية والنقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية.

حيث ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يركز على الإنسان في النشاط التنموي، إذ أكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الانتاجية، ويُعد فكر رئيس وزراء ماليزيا الأسبق (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا على أقل تقدير، وعكست التجربة الماليزية قدرة الدولة في الاعتماد على الذات ولم يتحقق ذلك الا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساسي في الاستقرار الاقتصادي.

كما يُعد التنوع العرقي في المجتمع الماليزي مصدر إثراء لا هدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة (اسيان) التي أسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصادات العالمية.

وبالنسبة لدولة ليبيا كنموذج للدول النامية لابد أن تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الاجتماعي أو الصناعي أو الصحي أو التعليمي.... الخ للاستفادة منها في النهوض اقتصادياً وضمان مستقبل الأجيال القادمة من الواقع الاقتصادي الريعي إلى نموذج يحقق الاستقرار الاقتصادي فقد مرت ليبيا بالعديد من المحاولات التخطيطية خلال فترات الاستقرار السياسي فندرج مشروعات الخطط كالتالي :

- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986 – 1990م) : حيث تم تخصيص مبلغ يقدر بنحو 10.9 مليار دينار لتنفيذ الخطة، وأخفقت الدولة الليبية في تنفيذ الخطة بسبب تقلب إيرادات النفط وإعطاء الأولوية لتنفيذ التزامات المنعقد عليه في المشروعات التنموية واستكمال الخطط السابقة⁽¹⁾.
- البرنامج الثاني لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي كان خلال الفترة (1991-1995م): حيث فشلت الدولة الليبية في تنفيذ الخطة بل عملت أيضاً على تصفية الالتزامات السابقة واستكمال المشروعات الجارية⁽²⁾.
- البرنامج الاستثماري الثلاثي (1995 – 1996م) : هو برنامج تمهيدي لإعداد خطة واستمرت الدولة الليبية في الاهتمام بتسديد التزاماته التعاقدية التي بلغت نحو 2470.9 مليون دينارليبي مقارنة بنحو 2210 مليون دينار ليبي عند الانتهاء من البرنامج⁽³⁾ مع

(1) إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962، 1998"، مجلس التخطيط

العام، وزارة التخطيط، طرابلس، 1999، ص 87.

(2) إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)"، مجلس التخطيط للعام، وزارة التخطيط، طرابلس، 2001، ص ص 21-25.

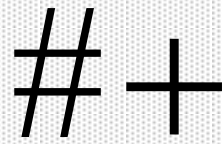
(3) الجدير بالذكر: أن ليبيا تخلت عن الخطط الاقتصادية في عام 1986، وركزت على البرامج الاستثمارية المحدودة وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار البترول وتغير نظام الدولة من جمهوري الي جماهيري يعتمد مبدأ الاشتراكية. لهذا السبب فقد اهتمت الدراسة بتقسيم الفترة الدراسية ومقارنتها بما يحقق أهداف الدراسة ودراسة تلك الفترة بشكل من التفصيل. للمزيد من التفاصيل انظر :

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية 2007، ص ص 46-47.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية 2008، ص ص 56-57.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية 2009، ص ص 53-54.

ما تملك ليبيا من موارد طبيعية هائلة لا تملكها دولة ماليزيا وعليه فإنّ تجربة ماليزيا
التمموية أصبحت أنموذجاً يحتذى به لكل من الدول النامية.



**تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار
الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)**

- المبحث الأول : تطور الإنفاق العام.
- المبحث الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الفصل الثالث

تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)

تمهيد:

تتناول الدراسة من خلال هذا الفصل اتجاهات تطور الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986 – 2017م). وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في ليبيا.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

المبحث الأول

تطور الإنفاق العام في ليبيا

تتناول الدراسة في هذا المبحث تطور الإنفاق العام، وذلك وفقاً للتبويب المعتمد في ليبيا، ويختص هذا المبحث بتحليل تطور الإنفاق العام بشقيه "الاستهلاكي والاستثماري" وتتبع تطوره خلال فترة الدراسة (1986-2017م)، فضلاً عن التعرف على ما طرأ عليه من تغيرات بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات. كما يتناول المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام وأخيراً يتناول ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام الاقتصادي الليبي من خلال تطوره بالأسعار الثابتة لعام 2010م⁽¹⁾، ولقد تم استخدام العديد من الصور للدوال القياسية - لمعرفة الاتجاهات المختلفة للإنفاق العام وعلاقته بالزمن وأبعاد الاستقرار الاقتصادي خلال فترتي الدراسة - والتي تأخذ الأشكال التالية⁽²⁾:

نوع الدالة	شكل الدالة
الخطية	$Y=a+b_1X_{1t}$
النصف لوغاريتمية في متغير الزمن	$Y=a+b_1\ln X_{1t}$
النصف لوغاريتمية في المتغير التابع	$\ln Y=a+b_1X_{1t}$

(1) والهدف الرئيس من هذا الفصل هو الوقوف على التطورات الاقتصادية باستخدام البيانات الدولية ومحاولة لمعالجة القصور في هذا الجانب الزمني، حيث سوف تتناول الدراسة أسلوب اختبار الاستقرار (جذر الوحدة) وما يتبعها من اختبارات في الفصل الرابع الخاص بالقياس.

(2) مجدي الشوربجي، "الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة (1994)، ص 94 .

$$\ln Y = a + b_1 \ln X_{1t}$$

لوغاريتمية مزدوجة في متغير الزمن

حيث:

 Y = المتغير التابع. X_t = المتغير المستقل الزمن.

كما تم إدخال المتغير الوهمي Dummy Variables حيث اشتملت النماذج علي متغير مستقل وهمي ليعكس الفترة قبل أحداث فبراير 2011م (1986-2010م) وبعد الأحداث إلى عام 2017م (2011-2017م)، حيث تصبح المعادلة علي الشكل الاتي :

$$Y_i = a + b_1 X_{1i} + b_2 X_{2i} + a D_{1i} + e_i$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N$$

ويستخدم القيمة واحد صحيح (1) للدلالة على وجود أثر للأحداث والقيمة صفر (0) للدلالة على عدم وجود هذا الأثر⁽¹⁾.

وفي ضوء ماسبق، فإن الدراسة سوف تتناول التطورات في الفترة المذكورة أعلاه كما يلي:

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

ثانياً: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

ثالثاً: ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال

الفترة (1986-2017م):

إن تحديد طبيعة وحجم الإنفاق العام يبدو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ولقد لعب الإنفاق العام الدور الأساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنذ النصف الثاني من عقد الثمانينات شهدت الدولة انخفاضاً في إيراداتها العامة، مما دفعها إلى تخفيض الإنفاق العام، وإلى المفاضلة بين خفض الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي) أو الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، وعليه فإن دور الإنفاق العام في السياسة المالية عموماً وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيس لعملية النمو والتنمية الاقتصادية.

فقد شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، سواء في مستوياته أم في معدلات نموه، عكست - وإلى حد كبير - طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(1) مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 101 - 102.

ولغرض الوقوف على تطور الإنفاق العام وتحليل اتجاهاته تم تقسيم الفترة محل الدراسة إلى فترتين، تغطي الأولى من (1986-2000م)، والثانية من (2001-2017م)، وقد كان السبب في ذلك التقسيم راجع إلى اختلاف تلك الفترات من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية.

أ- تطور الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة (1986 - 2017م):

يتضح من خلال الجدول (3-1) أن الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الإنفاق الاستهلاكي العائلي⁽¹⁾ والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ويتضح جلياً أن أي زيادة في الإنفاق الاستهلاكي تعني زيادة في الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية وبالتالي زيادة الناتج المحلي حيث تقوم الدراسة بتحليل الاتجاهات الزمنية لتأكيد الفرضية.

1. الإنفاق الاستهلاكي العائلي

حيث أوضحت الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) أن متوسط إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 5.33 مليار دينار ليبي في عام 1990م وحد أقصى 8.95 مليار دينار عام 1998م بنسبة نمو نحو 116.7% من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 6.96 مليار دينار ليبي.

جدول 3-1 تطور هيكل الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986 - 2017م)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (الجاري)
1986	6.32	6.09	12.41
1987	5.37	5.19	10.56
1988	6	5.44	11.44
1989	6.54	5.70	12.24
1990	5.33	7.02	12.35
1991	8.09	6.82	14.91
1992	7.18	6.90	14.08
1993	8.51	5.74	14.25
1994	8.12	5.73	13.85
1995	7.54	6.08	13.62
1996	7.92	6.53	14.45
1997	8.39	6.59	14.98
1998	8.95	6.1	15.05

(¹) الإنفاق الاستهلاكي العائلي: هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه الاستهلاك النهائي للأسر، وهو يشمل السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة لغرض الاستهلاك أو السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة أو السلع والخدمات التي تحصل عليها السرة كدخل عينية. انظر: (WWW.UN.ORG).

السنة	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (الجاري)
1999	8.75	5.95	14.7
2000	7.61	6.66	14.27
المتوسط	6.96	6.37	13.5
2001	8.94	7.16	16.1
2002	10.94	5.41	16.35
2003	11.24	5.79	17.03
2004	10.8	6.08	16.88
2005	13.03	6.26	19.29
2006	13.48	6.99	20.47
2007	14.05	7.29	21.34
2008	14.65	7.42	22.07
2009	14.43	7.43	21.86
2010	15.02	7.72	22.74
2011	5.84	2.99	8.83
2012	13.1	6.73	19.83
2013	6.27	3.22	9.49
2014	4.77	2.44	7.21
2015	4.28	2.19	6.47
2016	12	12.5	24.5
2017	9.81	14.64	24.45
المتوسط	9.37	5.92	14.97

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG).

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) تم تقدير العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن المعادلة الخطية كانت من أفضل الصور المستخدمة في التقدير بيانات تلك الفترة. وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1-1) بالملحق الإحصائي رقم (1)⁽¹⁾.

وتشير تقديرات تلك المعادلة أن نحو 65% من التغيرات في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن في تلك الفترة. وقد أمكن حساب مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي والذي قدر بنحو 0.2 مليار دينار ليبي يعادل نحو 2.53% سنوياً خلال الفترة الأولى من الدراسة على النحو الوارد بالجدول (1-1) المبين بالملحق الإحصائي.

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) جدول (1-1).

وبدراسة الفترة الثانية من الدراسة (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م التي تشير لها المعادلة الثالثة بالجدول (1-1) ويتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي قد حقق زيادة بلغت 0.62 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 4.8% نمواً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي خلال عشر السنوات الأولى من الفترة الثانية (2001-2010م). وبالنسبة للفترة بعد عام 2011م يتضح من النتائج معنوية المتغير الوهمي الذي تم إدخاله على كل من ثابت وميل الدلة، أن نتائج التحليل جاءت علي النحو الوارد بالملحق الموضح بالجدول (1-1) الذي تبينه المعادلة الرابعة خلال الفترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي قد انخفض بمقدار 1.16 مليار دينار ليبي سنوياً وهو ما يعادل نحو 16.8% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العائلي وذلك خلال سنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م).

2. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:

بالنسبة للفترة الأولى من الدراسة أوضحت البيانات الواردة بالجدول (3-1) أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 5.19 مليار دينار ليبي وذلك في عام 1987م وحد أقصى 7.03 مليار دينار ليبي في عام 1990م بنسبة تمثل نحو 112.9% من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 6.2 مليار دينار ليبي.

ومن خلال دراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم التقدير باستخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين عدم ثبوت معنوية أي من الصور المستخدمة في التقدير أي أن البيانات الخاصة بإجمالي الإنفاق الحكومي تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1-2) الموضحة بالملحق الإحصائي⁽¹⁾.

وبدراسة الفترة الثانية من الدراسة ما بعد الأحداث (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي علي كل من ثابت وميل الدلة وذلك ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعد عام 2011م حيث يتضح من النتائج معنوية المتغير الوهمي فقد جاءت نتائج التحليل علي النحو الوارد بالجدول (1-2) حيث يتبين أن المعادلة الثالثة التي تشير إلي فترة ما قبل أحداث 2011م ويتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد حقق زيادة بلغت 0.19 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 2.8% نمواً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م).

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) جدول رقم (1-2).

في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قد انخفض بنحو 0.59 مليار دينار ليبي سنوياً يقدر بحوالي 16.8% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال سبع السنوات الأخيرة من الفترة الثانية.

ب: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) وتطوره خلال الفترة (1986 - 2017م):

اتسمت هذه السنوات بزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن الإنفاق الاستثماري، وأوضحت البيانات الواردة مسبقاً أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 10.6 مليار دينار ليبي وذلك عام 1987م وحد أقصى بلغ نحو 15.05 مليار دينار ليبي وذلك عام 1998م تمثل نحو 111.9% في المتوسط خلال الفترة الأولى والتي قدرت بنحو 13.5 مليار دينار ليبي. ولدراسة الاتجاه الزمني العام لمتغير إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1986-2000م) فقد تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن الصورة الخطية كانت أفضل الصور للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات خلال تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند المستويات المعنوية المألوفة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (3-1) الموضحة في الملحق الإحصائي⁽¹⁾.

وتشير تقديرات تلك المعادلة إلى أن نحو 64% من التغيرات في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن. ونتيجة لارتفاع المعنوية الإحصائية لتقديرات الشكل الخطي فإنه يمكن الاعتماد على تقديرات الصورة الخطية لتقدير مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والذي قدر بنحو 0.30 مليار دينار ليبي يعادل نحو 1.86% سنوياً خلال الفترة الأولى من الدراسة على النحو الوارد بالجدول السابق.

وباستخدام البيانات الواردة بالجدول (3-1) الفترة الثانية من الدراسة (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي لدراسة الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة الثانية للدراسة وذلك ليعكس الفترة ما قبل وبعد أحداث عام 2011م وذلك بإدخال المتغير الوهمي على كل من ثابت وميل الدالة واختبار معنوية الجزء الخاص بالمتغير الوهمي المرتبط بثابت الدالة ومعنوية الجزء الخاص بالمتغير الوهمي المرتبط بالميل وقد أظهرت نتائج التحليل الواردة بالمعادلة (3) بالجدول (3-1) أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) الجدول رقم (3-1).

حققت زيادة بلغت 0.84 مليار دينار ليبي سنوياً والتي تقدر بمعدل نمو بلغ سنوياً 4.3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال العشر سنوات الأولى من الفترة الثانية (2001 - 2010م). في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011 - 2017م) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد تدهور بمقدار 1.73 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2001 - 2017م).

ج: الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) وتطوره خلال الفترة (1986 - 2017م) :

شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً خلال الفترة (1986 - 2000م) مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي خلال نفس الفترة من الدراسة فقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول (3 - 2) أن إجمالي الإنفاق الاستثماري بلغ حده الأقصى عام 1991 حيث قدر بنحو 13.46 تمثل نحو 121.6% من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 11.1 مليار دينار ليبي، بينما بلغ حده الأدنى نحو 8.11 مليار دينار ليبي وذلك في عام 1998 خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986 - 2000م) ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا. وقد تم تقدير العديد من الصور الرياضية عند دراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الإنفاق الاستثماري حيث تبين عدم ثبوت معنوية أي من الصور في التقدير، أي أن البيانات الخاصة بإجمالي الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام 2005م تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1 - 4) المبينة بالملحق الإحصائي⁽¹⁾.

ومن خلال النتائج الواردة بالجدول (1 - 4) الخاصة بالمعادلة الثالثة والتي تشير إلى الفترة (2001 - 2010م) يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستثماري قد حقق زيادة بلغت 0.82 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 5.2% نمواً سنوياً من إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال السنوات العشر الأولى وتلك السنوات تعكس الفترة ما قبل أحداث 2011م وبالنظر إلى المتغير الوهمي الذي تم إدخاله على كل من الثابت وميل الدالة والذي أظهر معنوية الفترة الثانية عند مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة. حيث تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011 - 2017م) والتي يتضح منها أن الإنفاق الاستثماري قد انخفض بمقدار 1.44 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل ذلك نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011 - 2017م)⁽²⁾.

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) جدول رقم (1-4).

(2) ويرجع هذا الانخفاض بسبب انخفاض حصيلة الإيرادات الأمر الذي انعكس على مبالغ النفقات التنموية، لمعرفة المزيد: صلاح الدين انبية جمعة، الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، عدد 4، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، (2014) : ص 33-56.

وبالتالي فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن الإنفاق الاستهلاكي عرف تزايداً متذبذباً رغم الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة وذلك عند مقارنته بالإنفاق الاستثماري، وهذا ما استدعى لتحليل هيكل الإنفاق الاستهلاكي وتحليل الاتجاه الزمني العام لكل من (الإنفاق الاستهلاكي العائلي، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي).

وعند مقارنة الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) والإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) في إجمالي الإنفاق العام، يتضح ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري بعد سنة 2005م، والتي بلغت في المتوسط حوالي 55.6% من إجمالي الإنفاق، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية.

والخلاصة أن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة (2000-2017م) توسعاً استثمارياً، حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري حوالي 45.5% من إجمالي الإنفاق عام 2008م، مما يؤكد استمرار توجه الدولة نحو رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي صار الإنفاق الاستثماري متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، في حين يبقى الإنفاق الاستهلاكي الجاري مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.90% في المتوسط في الفترة (1986-2017) أمام الإنفاق الاستثماري الذي يساهم خلال فترة الدراسة بحوالي 38.09 في المتوسط، أي أن الإنفاق الاستثماري ينخفض وبشكل سريع نتيجة انخفاض العائدات النفطية، في حين يبقى الإنفاق الجاري ثابتاً أو يتزايد ولا يتناقص إلا بعد فترة زمنية وبنسب مئوية بسيطة بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات⁽¹⁾.

د: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017م):

تميزت هذه الحقبة الزمنية بانخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية الليبية، وبالإضافة لذلك، فقد واجه الاقتصاد الوطني حصاراً تقنياً منذ منتصف الثمانينيات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحظر الجوي منذ بداية التسعينيات والذي كان حائلاً أمام وصول المشروعات الصناعية في الحصول على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة، وإعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية، وفي أداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة، والبدء في تقييم أوضاعها، الأمر الذي قاد إلى ضخامة الأعباء التي تحملتها الدولة آنذاك، فالتجتهت إلى تخفيض الإنفاق العام بغية السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية، وعملت على تضيق مجال الموازنة السلعية (الاستيرادية)، وفرض قيوداً على التحويل الخارجي، من أجل السيطرة على استخدام العملة الأجنبية⁽²⁾.

(1) الطاهر الهادي الجهمي، "مقالات في الاقتصاد والسياسة والنفط"، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الطبعة الأولى، طرابلس (2010): ص 47.

(2) مصرف ليبيا المركزي، "النشرة الاقتصادية"، المجلد 57، الربع الثاني، طرابلس (2017): ص 75.

من خلال البيانات الموضحة بالجدول (3-2) يتضح أن حجم الإنفاق العام بالأسعار الثابتة لعام 2010م خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) تميز بالتذبذب، حيث تراوح إجمالي الإنفاق العام بين حد أدنى بلغ نحو 20.32 مليار دينار ليبي وذلك في عام 1987م ثم أخذ في التزايد المضطرد حتي بلغ حده الأقصى عام 1991م والذي بلغ نحو 28.37 مليار دينار ليبي تمثل نحو 115.4 % من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 24.6 مليار دينار ليبي، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الإنفاق (الجاري) الاستهلاكي والاستثماري (الرأسمالي) لأسباب بداية الحصار الاقتصادي والتقني خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

جدول (3-2) حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2000م)

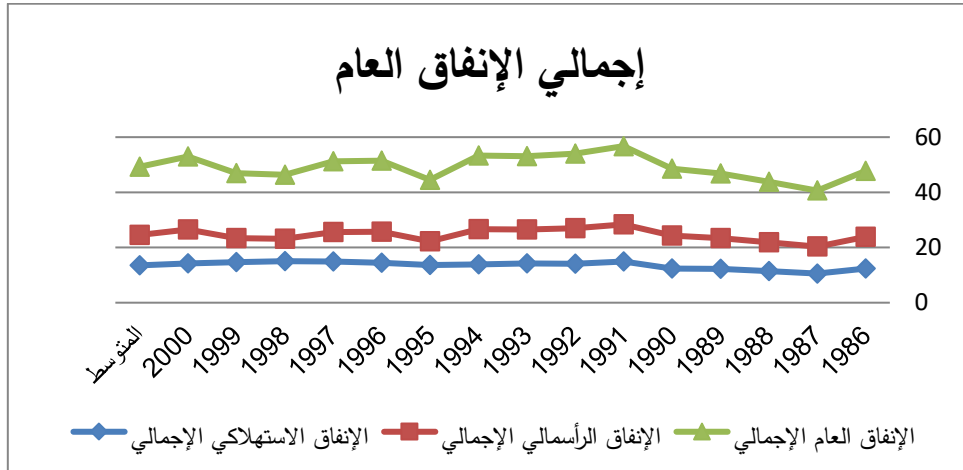
بالأسعار الثابتة لعام 2010م (القيم لمليار دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق العام الإجمالي
1986	12.41	-11.02	11.47	-11.45	23.88
1987	10.56	-14.86	9.76	-14.93	20.32
1988	11.44	8.32	10.45	7.09	21.89
1989	12.23	6.96	11.20	7.18	23.44
1990	12.34	0.89	11.97	6.87	24.32
1991	14.91	20.79	13.46	12.44	28.37
1992	14.08	-5.57	12.96	-3.73	27.04
1993	14.24	1.16	12.30	-5.11	26.54
1994	13.85	-2.74	12.81	4.22	26.67
1995	13.62	-1.67	8.61	-32.77	22.24
1996	14.45	6.1	11.28	30.95	25.74
1997	14.98	3.67	10.64	-5.7	25.62
1998	15.05	0.45	8.11	-23.75	23.16
1999	14.70	-2.33	8.75	7.83	23.45
2000	14.27	-2.92	12.24	39.93	26.51
المتوسط	13.54	0.48	11.07	1.27	24.61

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

(1) حيث يتميز الإنفاق في المبدأ الاشتراكي بأنه يتم بقصد إشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصى ربح. انظر :
- محمد دويدار، "علم الاقتصاد السيلسيبيين النظرية والواقع التاريخي - حصاد الفكر الاجتماعي بعلمة
والاقتصادي خاصة في نصف قرن"، منشأة المعارف، الإسكندرية، (2015): ص 291.

شكل (3-1) إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2000م)



وعند دراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000) وقد تبين عدم ثبوت معنوية أي من الإشكال المستخدمة في التقدير أي أن البيانات الخاصة بإجمالي الإنفاق العام تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى (1) بالجدول رقم (1-5) بالملحق الإحصائي⁽¹⁾.

وقد شهدت الفترة الثانية (2001 - 2017م) بعض التحولات التشريعية والاقتصادية التي استهدفت تزايد مساهمة القطاع الأهلي (الخاص) في النشاط الاقتصادي بهدف التخفيف من عبء الموازنة العامة، كما شهدت قفزات عالية في أسعار النفط العالمية، وكذلك انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، فأثرت هذه التحولات على اتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة حيث تميز بالارتفاع حتى عام 2010م وكنتيجة للأحداث التي مرت بها ليبيا عام 2011م⁽²⁾ فقد تأثر الإنفاق العام بتلك الأحداث كما هو موضح بالجدول (3 - 2) الذي يوضح تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001 - 2017م) بالأسعار الثابتة لعام 2010م.

ولدراسة الاتجاه الزمني للفترة (2001 - 2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعد عام 2011م حيث أشارت النتائج التي تختبر مدى معنوية المتغير الوهمي الذي تم إدخاله علي كل من (ثابت وميل الدالة) عدم معنوية الجزء الخاص بالمتغير الوهمي المرتبط بثابت الدالة وثبوت معنوية الجزء الخاص بالمتغير الوهمي المرتبط بالميل. وقد جاءت نتائج التحليل على النحو الوارد بالجدول (1 - 5) الموضح بالملحق

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) الجدول رقم (1-5).

(2) والسبب يرجع إلى تضخم الجهاز الإداري من ناحية، وإلى ضعف أداء التشريعات الضريبية أو ضعف فاعليتها من ناحية أخرى. أنظر: سلام الشامي، هيثم الطروق، "قياس أثر تقلبات النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، طرابلس، العدد 5، فبراير 2012، ص 54-55.

الإحصائي رقم (1)، حيث يتضح أن المعادلة الثالثة التي تشير إلى فترة ما قبل أحداث 2011م إلى معنوية المتغير الوهمي عند مستويات المعنوية المألوفة. وقد تبين من المعادلة الثالثة أن إجمالي الإنفاق العام قد حقق زيادة بلغت 1.65 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 4.7% نمواً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م). في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة ما بعد الأحداث (2011-2017م) بالجدول (1 - 5) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق العام حقق انخفاض بلغ 3.18 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م). عند مستويات المعنوية الإحصائية المألوفة.

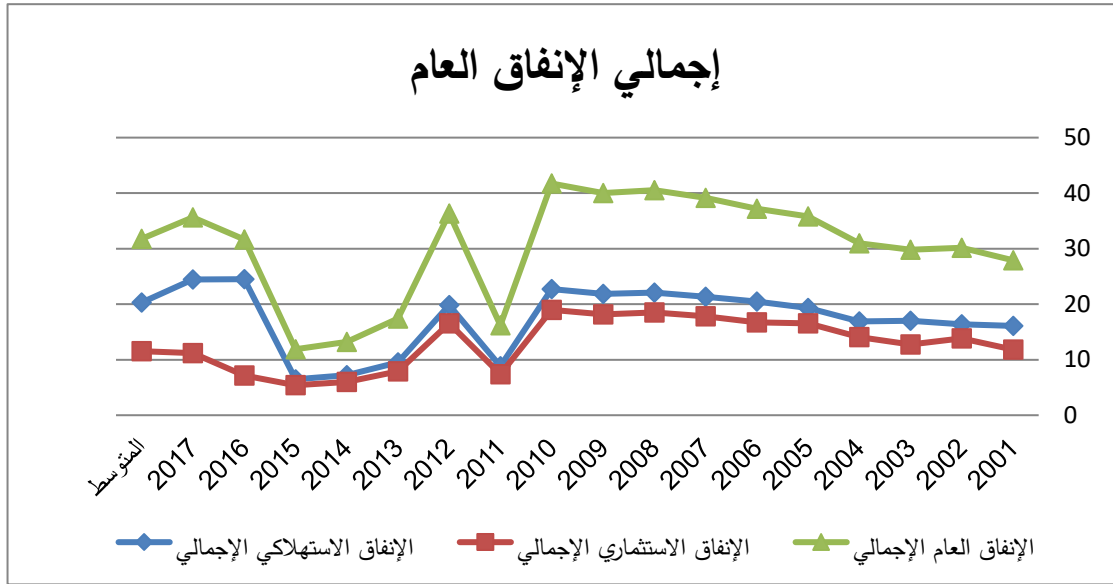
**جدول (3-3) حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001 - 2017م)
بالأسعار الثابتة لعام 2010م**

(القيم لمليار دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي	معدلات النمو السنوي	الإنفاق الاستثماري الإجمالي	معدلات النمو السنوي	الإنفاق العام الإجمالي
2001	16.10	12.8	11.81	-3.51	27.91
2002	16.35	1.59	13.83	17.06	30.18
2003	17.03	4.11	12.77	-7.67	29.80
2004	16.88	-0.85	14.06	10.15	30.95
2005	19.29	14.27	16.54	17.6	35.83
2006	20.47	6.1	16.70	1	37.18
2007	21.34	4.25	17.84	6.8	39.18
2008	22.07	3.45	18.48	3.6	40.56
2009	21.86	-0.98	18.15	-1.8	40.01
2010	22.74	4.05	18.98	4.6	41.73
2011	8.83	-61.17	7.36	-61.2	16.20
2012	19.83	124.53	16.52	124.24	36.35
2013	9.49	-52.14	7.91	-52.09	17.40
2014	7.21	-23.96	6.01	-23.99	13.23
2015	6.47	-10.22	5.40	-10.23	11.88
2016	24.5	15.485	7.17	6.285	31.67
2017	24.45	24.475	11.21	9.19	35.66
المتوسط	20.275	18.6375	11.51	2.84	31.785

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

شكل (3 - 2) إجمالي الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 2001 - 2017م



ثانياً: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق

العام:

بعد التعرف على تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ودراسة شقيه الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري (الرأسمالي) طيلة الفترة المستهدفة للدراسة، يمكن توضيح المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق وذلك كما يلي:

أ: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي:

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الإنفاق العام لسنة ما}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة}}$$

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، فإنه يدل على تدخل الدولة بدرجة عالية، (مثال ذلك الدولة التي كانت تتبع التخطيط المركزي سابقاً حيث يرتفع الميل المتوسط للإنفاق العام)، في حين إذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، فإنه يدل على تدنى دور الدولة وعدم تدخلها بدرجة كبيرة في الحياة الاقتصادية، كما يستدل بهذا المؤشر في معرفة درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة.

(1) سالم عطية بن سليم، تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986 - 2010)، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 35، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، (2013)، ص 360-361.

ويمكن معرفة تطور الميل المتوسط للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترتين على النحو التالي:

يوضح الجدول رقم (3-4) تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 52% كحد أدنى وذلك في عام 1998م، 1999م في حين بلغ حده الأقصى نحو 61% عام 1994م وبلغ المتوسط خلال فترة الدراسة بنحو 57%.

ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض في العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط، الأمر الذي أثر في قدرة الدولة على الإنفاق العام، وبالتالي أثر في قدرتها على التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإن ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى ارتفاع تدخل الدولة الليبية في النشاط الاقتصادي وعلى العكس، فإن انخفاض النسبة في سنوات 1998م و1999م يشير إلى تدنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

جدول (3-4) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي سعار 2010م	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة للإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجاري)	نسبة للإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (الراسمي)
1986	39.13	0.61	0.32	0.29
1987	33.37	0.61	0.32	0.29
1988	35.90	0.61	0.32	0.29
1989	38.49	0.61	0.32	0.29
1990	39.92	0.61	0.31	0.3
1991	46.17	0.61	0.32	0.29
1992	44.92	0.6	0.31	0.29
1993	43.23	0.61	0.33	0.28
1994	44.06	0.61	0.31	0.29
1995	43.09	0.52	0.32	0.2
1996	44.01	0.58	0.33	0.26
1997	46.30	0.55	0.32	0.23
1998	44.66	0.52	0.34	0.18
1999	44.99	0.52	0.33	0.19
2000	46.04	0.58	0.31	0.27
المتوسط	42.29	0.58	0.32	0.26
2001	46.28	0.6	0.35	0.26
2002	45.70	0.66	0.36	0.3

السنة	الناتج المحلي الإجمالي سعار 2010م	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة للإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجاري)	نسبة للإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (الرأسمالي)
2003	51.64	0.58	0.33	0.25
2004	53.91	0.57	0.31	0.26
2005	59.46	0.6	0.32	0.28
2006	63.46	0.59	0.32	0.26
2007	66.68	0.59	0.32	0.27
2008	76.44	0.53	0.29	0.24
2009	75.87	0.53	0.29	0.24
2010	79.15	0.53	0.29	0.24
2011	30.65	0.53	0.29	0.24
2012	68.89	0.53	0.29	0.24
2013	32.98	0.53	0.29	0.24
2014	25.06	0.53	0.29	0.24
2015	22.50	0.53	0.29	0.24
2016	21.3	1.49	1.15	0.34
2017	35.02	1.02	0.70	0.32
المتوسط	47.59	0.57	0.31	0.26

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

– نسبة الإنفاق للعام ونسبة الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) ونسبة الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) تم احتسابها من قبل البحث استخدام بيانات الجدول رقم (3-3).

كما تشير بيانات الفترة الثانية من الدراسة أن حجم الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي خلال ما قبل أحداث 2011م قد حقق انخفاضاً بلغ 0.01 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 1.7% تراجعاً سنوياً في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م)، في حين توضح الفترة (2011-2017م) أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بمقدار 0.01 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 1.9% تراجعاً سنوياً في الميل المتوسط للإنفاق العام خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م).

أما نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تذبذبت قيمتها، حيث ارتفعت من 0.31 مليار دينار ليبي خلال الفترة الأولى للدراسة 1986م – 2000م حتى وصلت إلى حدها الأقصى عام 1998م بنسبة تصل إلى حوالي 100% من المتوسط والتي تقدر بنحو 0.3 مليار دينار ليبي كما تشير الفترة (2000 – 2017م) والتي يتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بنحو 0.01 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل

انخفاض 3.1% فيسبب تراجعاً سنوياً في حجم الإنفاق الاستهلاكي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ما قبل أحداث 2011م.

أما الفترة من (2011 - 2017م) والتي توضح زيادة تدخل الدولة في الإنفاق الاستهلاكي حيث أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة بلغت 0.05 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل نمو يقدر بنحو 14.8% نمواً سنوياً في نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م) وهو أعلى مستوى يصل إليه خلال هذه الفترة.

وبالنسبة الى حجم الإنفاق الاستثماري في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ حده الأقصى عام 1990م والذي يقدر بنحو 0.3 مليار دينار ليبي، وقد بلغت أدنى قيمة له نحو 0.18 مليار دينار ليبي عام 1998، وذلك خلال الفترة من (1986 - 2000م)، كما تشير فترة ما قبل أحداث 2011م والتي ويتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بحوالي 3.03 مليار دينار ليبي سنوياً خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م). في حين تشير فترة من (2011-2017م) والتي يتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة بلغت 0.26 مليار دينار ليبي سنوياً في المتوسط خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م).

ب: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام :

يوضح هذا المؤشر متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق، ويتم حسابه من خلال قسمة الإنفاق العام على عدد السكان في سنة معينة.

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{عدد السكان}}$$

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام، كما يستخدم لأغراض المقارنة لفترات زمنية مختلفة لنفس الدولة، فإذا كان نصيب الفرد الواحد من السكان في تزايد، فإنه يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، الذي يعنى زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة، كما يدل على وجود زيادة حقيقية في الإنفاق العام، أما إذا حدث العكس، أي وجد أن متوسط نصيب الفرد في تناقص، فإن هذا يعنى أن حصة الفرد من الإشباع من الحاجات العامة متناقصة⁽¹⁾. ويمكن معرفة التطور التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (1986 - 2017م) على النحو التالي:

1- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (1986 - 2000م):

(1) سالم عطية بن سليم، مرجع سبق ذكره، ص 366.

يوضح الجدول رقم (3-5) أن متوسط نصيب الفرد سنوياً من الإنفاق العام شهد تذبذباً في قيمته صعوداً وهبوطاً، فقد سجل نصيب الفرد خلال هذه الفترة أدنى قيمة له سنة 1999م بمقدار بلغ بمقدار 4.47 ألف دينار ليبي، وأقصى قيمة له كانت سنة 1991م بمقدار بلغ نحو 6.31 ألف ديناراً ليبياً، ويعلل التذبذب في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام إلى تذبذب حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة من جهة وإلى تزايد عدد السكان من جهة أخرى، وسجل الإنفاق العام أعلى قيمة له في عام 1991م حيث بلغ 28.4 مليار دينار ليبي، وأدنى قيمة له في عام 1987م بنحو 20.3 مليار دينار ليبي، وكذلك شهدت هذه الفترة تذبذباً في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، حيث تراوح بشكل عام بين 2.99 ألف دينار ليبي كحد أقصى عام 1991م و1.57 ألف دينار ليبي كحد أدنى في عام 1998م ويرجع هذا الانخفاض إلى أن النفقات الاستثمارية قد تحملت جزءاً كبيراً من خفض الإنفاق العام، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق الزيادة من نصيب الإنفاق الاستثماري من حجم الإنفاق العام.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي انخفاضاً خلال الفترة الأولى من الدراسة ليصل نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي إلى 2.9 ألف ديناراً ليبياً وقد تذبذب هذا المتوسط بين حد أدنى بلغ 2.59 ألف ديناراً ليبياً عام 1987م وحد أقصى بلغ 3.31 ألف ديناراً ليبياً عام 1991م.

جدول 3-5 تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام والاستهلاكي والاستثماري في

الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017م)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي الإنفاق العام (مليار دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق العام (دينار)	الإنفاق الاستهلاكي (مليار دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي (الف دينار)	الإنفاق الاستثماري (مليار دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري (دينار)
1986	3.96	23.88	6.03	12.41	3.13	11.48	2.90
1987	4.08	20.33	4.99	10.56	2.59	9.76	2.39
1988	4.19	21.90	5.23	11.44	2.73	10.45	2.50
1989	4.29	23.44	5.46	12.24	2.85	11.21	2.61
1990	4.40	24.32	5.53	12.35	2.81	11.98	2.72
1991	4.50	28.38	6.31	14.91	3.31	13.47	2.99
1992	4.60	27.05	5.88	14.08	3.06	12.96	2.82
1993	4.69	26.55	5.66	14.25	3.04	12.30	2.62
1994	4.79	26.68	5.57	13.86	2.90	12.82	2.68
1995	4.88	22.24	4.56	13.62	2.79	8.62	1.77
1996	4.97	25.74	5.18	14.46	2.91	11.29	2.27
1997	5.06	25.63	5.06	14.99	2.96	10.64	2.10

1.57	8.12	2.92	15.05	4.50	23.17	5.15	1998
1.67	8.75	2.80	14.70	4.47	23.45	5.25	1999
2.29	12.24	2.67	14.27	4.97	26.52	5.34	2000
2.39	11.07	2.90	13.55	5.29	24.62	4.68	المتوسط
2.18	11.82	2.97	16.10	5.14	27.92	5.43	2001
2.51	13.83	2.96	16.36	5.47	30.19	5.52	2002
2.28	12.77	3.04	17.03	5.31	29.80	5.61	2003
2.47	14.07	2.96	16.89	5.43	30.95	5.70	2004
2.85	16.54	3.33	19.30	6.18	35.84	5.80	2005
2.83	16.71	3.47	20.47	6.29	37.18	5.91	2006
2.97	17.84	3.55	21.34	6.51	39.19	6.02	2007
3.02	18.49	3.61	22.08	6.63	40.57	6.12	2008
2.92	18.15	3.52	21.86	6.45	40.02	6.21	2009
3.03	18.99	3.63	22.75	6.66	41.74	6.27	2010
1.17	7.37	1.40	8.83	2.58	16.20	6.29	2011
2.63	16.52	3.16	19.83	5.79	36.36	6.28	2012
1.26	7.92	1.51	9.49	2.78	17.41	6.27	2013
0.96	6.02	1.15	7.22	2.11	13.23	6.26	2014
0.86	5.40	1.03	6.48	1.89	11.88	6.28	2015
1.14	7.17	3.90	24.5	5.05	31.77	6.29	2016
1.76	11.21	4.00	25.45	5.60	35.67	6.37	2017
2.17	12.99	2.89	17.41	5.05	30.03	6.04	المتوسط

المصدر: -عدد السكان / بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

-متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) تم احتسابه من قبل الباحث.

2- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2017م):

يلاحظ من الجدول (3 - 5) أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال تلك الفترة كان يسير في معظمه نحو الزيادة، باستثناء الأعوام 2011م، 2013م، 2014م، 2015م (فقد انخفض فيها)، حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام من 5.14 ألف دينارًا ليبيا خلال سنة 2001م إلى 6.661 ألف دينارًا ليبيا عام 2010م، أي أن نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال هذه الفترة قد تضاعف بحوالي (8) مرات، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من زيادة عدد السكان.

كما يتضح من نفس الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي خلال هذه الفترة ارتفع من 2.964 ألف دينارًا ليبيا عام 2002م إلى 3.631 ألف دينارًا ليبيا عام 2010م، باستثناء أعوام ما بعد أحداث عام 2011م فقد سجلت أعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من

الإنفاق الاستهلاكي عام 2012م بنحو 3.157 ألف دينارًا ليبيًا، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، فقد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 2.18 ألف دينارًا ليبيًا عام 2001م إلى 3.031 ألف دينار ليبي في عام 2010م وانخفض بعد أحداث عام 2011م إلي نحو 860 دينارًا ليبيًا وذلك خلال عام 2015.

نتيجة لما سبق وبمقارنة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي ونصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة، فإنه يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في أغلب السنوات باستثناء بعض السنوات المتقاربة مثل 2008م و2010م و2013م أكبر من نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، وهذا يرجع إلى توجه الدولة نحو الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترات المختلفة ويرجع ذلك لأسباب سياسية واقتصادية خاصة ما يتعلق بالجهاز الإداري، والإجراءات التي تم اتخاذها نحو إعادة الهيكلة والتحول للإنتاج الخاص (الخصخصة)⁽¹⁾ والاهتمام بمشروعات البنية الأساسية مع المشروعات الاستثمارية، مع تخفيض الإنفاق الاستهلاكي، وهذا دعا الباحث إلى التأكد من وجود الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجزء التالي.

ثالثاً : ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي :

من خلال تتبع تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة تبين أنه تزايد بالقيم المطلقة، وكان ذلك بالأسعار الثابتة، وللتأكد من وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام، وأن الزيادة حقيقية وليست ظاهرية، يتطلب ذلك أن نأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار، والتأكيد علي وجود الزيادة الظاهرية لحجم الإنفاق العام، ويقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة في حجم الإنفاق العام التي لا يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أي أنها لا تؤدي إلى زيادة حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة، وهذا يعني أيضاً أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة ويمكن استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار باستخدام البيانات بالأسعار الثابتة التي اعتمدت عليها الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3-6) تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017م) بالأسعار الثابتة (أسعار سنة 2010م)، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن هناك تذبذباً في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2000م) حيث انتقل من 23.88 مليار دينار عام 1986م إلى 28.38 مليار دينار سنة 1991م، رغم أن الإنفاق العام للأسعار الثابتة لعام 1991 أكبر من عام 1986 إلا أن الفرق بين الإنفاق العام بالأسعار الجارية والثابتة يقدر بحوالي 20.28،

(1) الصديق نصر سالم الشالي ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى 41.74 عام 2010 لكي يزداد بعد هذه الأعوام الإنفاق الجاري بمعدلات أكبر من الإنفاق بالأسعار الثابتة لعام 2010، حيث سجل أعلى قيمة له عند عام 2015 بزيادة ظاهرية تقدر بنحو 47.32، وبالنظر إلى الاتجاه العام نجد أن الإنفاق العام قد تزايد بالأسعار الثابتة، حيث بلغ أعلى معدل للنمو السنوي في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة الثانية عام 2012م حوالي (124 %).

جدول (3-6) الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017م) بالمليار دينار ليبي

السنة	الإنفاق العام بالأسعار الجارية (1)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (لسنة 2010م) (2)	الزيادة الظاهرية (3)
1986	5.45	23.88	-18.43
1987	5.9	20.33	-14.43
1988	6.44	21.9	-15.46
1989	6.92	23.44	-16.52
1990	6.41	24.32	-17.91
1991	8.1	28.38	-20.28
1992	8.49	27.05	-18.56
1993	8.73	26.55	-17.82
1994	8.87	26.68	-17.81
1995	9.59	22.24	-12.65
1996	10.9	25.74	-14.84
1997	12.65	25.63	-12.98
1998	12.52	23.17	-10.65
1999	12.82	23.45	-10.63
2000	13.21	26.52	-13.31
2001	7.45	27.92	-20.47
2002	11.46	30.19	-18.73
2003	14.36	29.8	-15.44
2004	17.64	30.95	-13.31
2005	19.3	35.84	-16.54
2006	20.05	37.18	-17.13
2007	22.3	39.19	-16.89
2008	25.18	40.57	-15.39
2009	37.28	40.02	-2.74
2010	40.68	41.74	-1.06
2011	38.51	16.2	22.31
2012	59.46	36.36	23.1

السنة	الإنفاق العام بالأسعار الجارية (1)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (لسنة 2010م) (2)	الزيادة الظاهرية (3)
2013	55.47	17.41	38.06
2014	59.24	13.23	46.01
2015	59.2	11.88	47.32
2016	58.8	31.77	27.03
2017	50.2	35.67	14.53

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

العمود رقم (3) = العمود رقم (1) طرح العمود رقم (2).

وبالتالي، فإن ظاهرة تزايد الإنفاق العام موجودة في الاقتصاد الليبي، سواء ظاهرياً أو عند استبعاد الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام، وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي ينطبق عليه قانون (Wagner)⁽¹⁾ لتزايد الإنفاق العام وأنه لا يخرج عن غالبية دول العالم من هذه الناحية، وعلى هذا الأساس فإنه يجب معرفة الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة⁽²⁾.

(1) Musa Abolgasem, Taweel, Rashed Muftah. S. Abdulladi, **Op.cit.** pp.332.

(2) لقد اختبرت الدراسة فرضية فاجنر باستخدام برنامج Eviwes9 وأظهرت النتائج انطباق الفرضية على الاقتصاد الليبي، ولكن هذه الفرضية ليست محور اهتمام الدراسة، حيث تهدف الدراسة إلى إظهار دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك يعني البحث عن الاتجاه (الكينيزي) في أثر الإنفاق على تلك المتغيرات.

المبحث الثاني

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

انطلاقاً من منهجية الدراسة المتبعة في الجانب النظري فإن الدراسة ستقوم بتقسيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلى مؤشرات النمو والبطالة (جانب عرض)، التضخم والتوازن الخارجي (جانب طلب)، حيث سيتم تحليل معدلي النمو والبطالة للارتباط الوثيق بينهما ثم الانتقال إلى تحليل معدل التضخم والتوازن الخارجي للعلاقة الموجودة بينهما كذلك، من خلال المتغيرات النقدية، خلال الفترة 1986 - 2017م مع مقارنة بين الفترة 1986 - 1999م فترة نهاية الخطط الاقتصادية والبدء في البرامج الاستثمارية (الحصار الاقتصادي)، والفترة من 2000م - 2017م وهي فترة برامج التصحيح الهيكلي وبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (عدم استقرار سياسي)، وسوف يتناول المبحث تحليل التطورات الزمنية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال مايلي:

أولاً : فكرة موجزة عن أهم التطورات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة (1986-2017م).

ثانياً : تطورات معدلات النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة (1986-2017م).

ثالثاً : تطورات مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017م).

أولاً: فكرة موجزة عن أهم التطورات الاقتصادية

والسياسية خلال الفترة (1986 - 2017م):

أ: الفترة (1986 - 2000م):

على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا، فهي تمتلك اقتصاداً يُعد من أقل الاقتصاديات تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط بشكل خاص. ففي أوائل السبعينات، نجد أن ليبيا وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجاً اقتصادياً اشتراكياً حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة - معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي - من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية عام 1986م وحققت ليبيا نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن معدلات التشغيل. وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986م وفرض الحصار الاقتصادي. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الليبي في بداية التسعينات مما لزم لجوء السلطات إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية خاصة في جانب النفقات العامة، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز

الميزانية العامة وعلى هذا اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة، وفرض قيوداً صارمة على التجارة الخارجية، وشاعت فيه قيود الأسعار، وكثرت أشكال الدعم، وغياب القطاع الخاص بشكل شبه كامل.

وأدى تدخل الحكومة الحاد في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، وهشاشة أوضاع الاقتصاد على المستوى الكلي، فضلاً عن زيادة تأثير الاقتصاد بالصدمات الاقتصادية الخارجية. وكان ضعف كفاءة الحكومة من المعوقات الأخرى أمام التنمية الاقتصادية. وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تقاعست الأحوال في التسعينات نتيجة للعقوبات الدولية التي فرضت على الدولة. وهذه الفترة تنعكس في المرحلة الأولى للدراسة (1986 – 2000م)⁽¹⁾.

ب: الفترة من (2001 – 2010م):

تأثرت ليبيا كغيرها من الدول النامية بالأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا والتي ظهرت في الفترة (1997 – 1999م) تأثيراً سلبياً انعكس على الأداء الاقتصادي الليبي بنهاية الفترة، حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد بالدولة. وفي المقابل تحسن الأداء خلال الفترة الثانية نسبياً على الرغم من تعرض الاقتصاد الليبي لعدد من الصدمات، ومن أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ثم انتقل الاقتصاد إلى التحسن التدريجي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في المقام الأول مع ارتفاع مستويات الطلب العالمية عليه، خلال الفترة (2003 – 2008م)، أي أن التحسن في الأداء الاقتصادي ليس بسبب إجراءات اقتصادية ذاتية بالاقتصاد الليبي، بل بسبب الإصلاحات سالفة الذكر مهدت لدخول ليبيا في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول، وانتعاش الخزينة العمومية : مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2000 – 2009م، ولهذا السبب تأثرت ليبيا مرة أخرى بأحداث الأزمة المالية العالمية (2007 – 2009م) الأمر الذي دعا إلى تبني الدولة سياسات اقتصادية مختلفة، والتي استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسات مالية تقييدية لخفض الإنفاق العام⁽²⁾.

(1) صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الإحصائي، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2 مارس، 2006)، ص 3.

(2) هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار، مرجع سبق

ذكره، ص ص 13 – 14

ج: الفترة من (2011 – 2017م):

بالنسبة لهذه الفترة فقد جاء بتقرير صندوق النقد الدولي⁽¹⁾: "إن ليبيا تمر بمنعطف تاريخي، وتواجه السلطات تحدياً مزدوجاً يتمثل في تحقيق استقرار الاقتصاد وتلبية طموحات الثورة. وتتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، وإعادة الحالة الأمنية إلى وضعها الطبيعي، وتحقيق انضباط الموازنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الاقتصادي الكلي". وعلى الرغم من أن ليبيا تستطيع تحمل مستويات مرتفعة من النفقات الجارية في فترات التحول، فإن الزيادة في الأجور وتناقص الدعم في الوقت الراهن، يعمل على إضعاف هوامش الأمان في السياسات المالية العامة المتبعة حالياً، وتضعف آفاق استمرارية الأوضاع كما هي، ويتعين وفقاً لذلك أن تقوم ليبيا في المدى المتوسط بمعالجة مسائل كثيرة تشمل بناء القدرات وتحسين جودة التعليم وإعادة تشييد البنية التحتية وتطوير الأسواق المالية وخفض الاعتماد على النفط ووضع شبكة أمان اجتماعي تتسم بكفاءة أعلى من ذي قبل⁽²⁾.

ثانياً: تطورات معدلات النمو الاقتصادي والبطالة خلال

الفترة (1986-2017م):

حيث تركز الدراسة في تحليلها على أهم متغيرات جانب العرض الكلي والمتمثل في تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م والذي يُعتمد عليه في تحليل النمو الاقتصادي بسبب استبعاده أثر ارتفاع الأسعار، كما توضح الدراسة التطورات في معدلات البطالة.

أ- تحليل تطور النمو الاقتصادي في ليبيا 1986 – 2017 م :

ويُعد الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية ومن المعلوم أن نمو الإنتاج الإجمالي يكون عادة غير ذي مضمون إذ أنه كلما زاد التخصص بالنسبة للمشروعات وتعدد مراحل إنتاج السلعة النهائية في مشروعات مختلفة كلما زاد رقم الإنتاج، حيث أن لإنتاج السلعة النهائية في مشروع ما سوف يستخدم كسلعة وسيطة في مشروع آخر ولذلك فإن مقارنة النمو ذات المعنى الاقتصادي إنما يكون بالنسبة للنمو في القيمة المضافة إلى الدخل القومي. وذلك ما يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي الذي هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن حدود السياسية لدولة واحدة خلال فترة زمنية معينة مداها سنة⁽³⁾.

(1) صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. ليبيا – زرة خبراء الصندوق "بيان مختامي"، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 4 مايو 2012) ص 2.

(2) ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي 2014، (طرابلس: أبريل 2015)، ص 59.

(3) نادية سالم النمر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

جدول (3-7) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في جانب العرض الكلي في ليبيا

السنة	الناتج المحلي لأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي لأسعار الثابتة لعام 2010م للمليار دينار	معدل نمو الناتج المحلي لأسعار الثابتة %	الناتج القومي الإجمالي للمليار دينار	إجمالي القوى العاملة لألف	نسبة التشغيل إلى عدد السكان %	معدل البطالة %
1986	6960.7	39.13207	-11.35	7736144402	904,700	2.93	3.7
1987	6011.6	33.37885	-14.7	6783118343	936,600	2.84	3.8
1988	6186	35.90865	7.58	7367148018	963,100	2.76	10.9
1989	7191	38.49386	7.2	8176565536	995,400	2.69	18.47
1990	8246.9	39.92588	3.72	8878866193	1,242,275	1.46	20.81
1991	8757.3	46.17633	15.66	9741486512	1,290,415	38.12	19.12
1992	9231.9	44.9239	-2.71	10349545611	1,346,588	39.1	19.2
1993	9137.7	43.23333	-3.76	10126605059	1,407,797	39.3	19.35
1994	9670.8	44.0698	1.93	10813606738	1,470,122	39.49	19.17
1995	10672.3	43.09127	-2.22	11926993227	1,531,168	39.86	19.44
1996	12327.3	44.01089	2.13	13774601936	1,596,392	40.05	19.41
1997	13800.5	46.30504	5.21	15433289010	1,657,912	40.4	19.38
1998	126141	44.66017	-3.55	14129761285	1,717,873	40.75	19.35
1999	14075.2	44.99497	0.75	15723432436	1,780,191	41.12	19.34
2000	17620.2	46.04715	2.34	19811360761	1,846,895	41.48	20.81
2001	21868.5	46.28278	0.51	20759909514	1,907,419	41.75	19.26
2002	30549.4	45.70413	-1.25	28204200811	1,972,768	42.02	19.24
2003	37604	51.64571	13	34616963628	2,042,020	42.24	19.39
2004	48793.4	53.91968	4.4	43123236269	2,109,260	42.64	19.2
2005	67048.3	59.46803	10.29	59103770261	2,172,815	42.95	19.2
2006	81223.7	63.46165	6.72	73552219506	2,227,079	43.28	19.01
2007	89843.6	66.68983	5.09	80103064865	2,276,488	43.56	18.87
2008	106372	76.4483	14.63	11758204308	2,319,141	43.84	18.68
2009	86994.4	75.87754	-0.75	87078482103	2,354,314	44.1	18.49
2010	103292	79.15902	4.32	10249694775	2,382,000	44.28	18.39
2011	496850	30.65968	-61.27	49764535300	2,358,857	44.52	17.13
2012	120870	68.89511	124.71	11801929884	2,368,656	43.68	19.21
2013	974331	32.98158	-52.13	96816682949	2,351,404	43.49	19.21
2014	611954	25.066	-11.35	62764265288	2,332,114	43.17	19.21
2015	475925	22.50927	-14.7	50906897667	2,328,229	42.99	19.21
2016	448084	21.3	21.9	4585233672	2,366,333	43.19	18.48
2017	706337	35.02	28.16	7175373577	2,403,125	42.79	18.35

المصدر:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م، بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)
- تقديرات قوة العمل في ليبيا 1973م-2007م، قطاع الإحصاء والتعداد، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق. للسنوات 1986م إلى 1989.
- القوة العاملة، بيانات الأمم المتحدة. المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)
- نسبة التشغيل، بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

- بيانات البطالة، البنك الدولي المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات <http://data.worldbank.org>

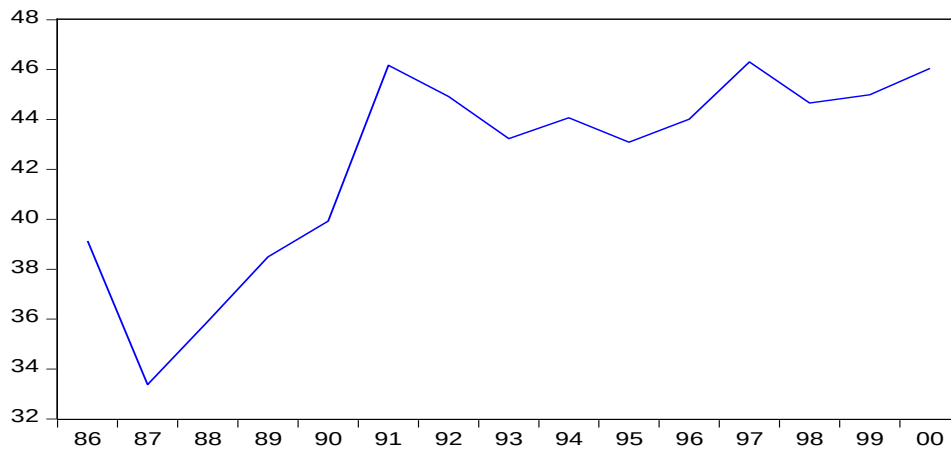
- الفترة الزمنية من (1986-2000م):

ومن خلال تحليل بيانات الجدول (3-7) يلاحظ أن هذه الفترة تميزت باستمرار تدهور معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن انخفاض الناتج النفطي وذلك بسبب انخفاض في أسعاره حيث تراوحت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م بين حد أدنى بلغ نحو 33.4 مليار دينار ليبي خلال الفترة الأولى من الدراسة 1987م والذي أخذ في التزايد حتى بلغ حده الأقصى عام 1997م وقد مثل حده الأقصى بزيادة تقدر بنحو 109.5 % من متوسط هذه الفترة من الدراسة والذي قدر بنحو 46.3 مليار دينار ليبي.

وبتحليل الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم الاعتماد على الكثير من الأشكال الرياضية حيث تبين أن المعادلة الخطية كانت أفضل المعادلات لتوفيق بيانات تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند المستويات الإحصائية المألوفة للمعنوية على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى المبين بالملحق الإحصائي رقم (1) بالجدول (6-1).

حيث تشير المعادلة الأولى بالجدول (6-1) إلى أن نحو 63% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن. وقد أمكن حساب مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م والذي قدر بنحو 0.71 مليار دينار ليبي محقق معدل نمو قدر بنحو 1.67% سنوياً خلال الفترة (1986 - 2000م) وذلك على النحو الوارد بالجدول (6-1) الموضح بالملحق الإحصائي⁽¹⁾، والشكل (3-3) التالي.

شكل (3-3) الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1986-2000م)
GDP 2010



المصدر : باستخدام برنامج Eviews9

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) الجدول (6-1).

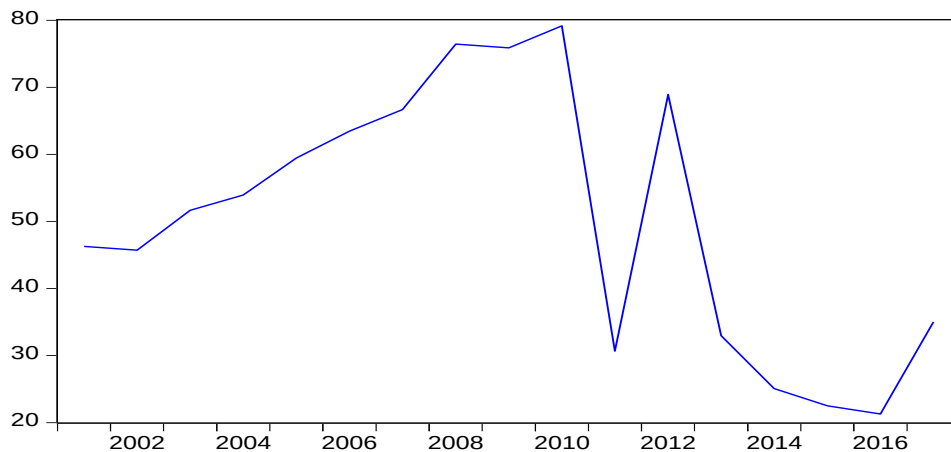
وكنتيجة عامة للفترة الأولى للدراسة فإن هذه المعدلات ناتجة عن انخفاض في الناتج النفطي بسبب انخفاض كمية النفط المصدرة من جهة، وكذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا خلال هذه الفترة من جهة أخرى، وكما شهدت هذه الفترة ارتفاع مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

- الفترة الزمنية (2001-2017م):

وتشير نتائج تقديرات المعادلة الثالثة التي تعكس الفترة (2001-2017م) وقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعده حيث يؤثر المتغير الوهمي على كل من الميل وثابت الدالة، ويتضح من النتائج التي أظهرت أن للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م قد حقق زيادة بلغت 4.08 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 6.6% نمواً سنوياً خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م) وذلك على النحو الوارد بالمعادلة (3) بالجدول (1-6) وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث وصل إلى أرقام قياسية وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي، في حين أوضحت المعادلة الرابعة الفترة (2011-2017م) والتي أشارت أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م حقق انخفاض بلغ 6.01 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م).

شكل (3-4) الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة 2001-2017م

GDP2010



المصدر : باستخدام برنامج Eviews

(1) والجدير بالذكر: أن اعتماد الاقتصاد الليبي كبير على القطاع النفطي الذي يسهم بنحو 56% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. للاطلاع على المزيد: قضية مختارة-استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وعلى ذلك يمكن القول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتبع وإلى حد كبير التغيرات الاقتصادية والسياسية أي عندما يتم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي فانه انعكاس لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية. ويتأثر كذلك بأسعار الصادرات النفطية وذلك يدل هذا على ارتفاع مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح ولا يقتصر تأثير التطورات الإيجابية والسلبية التي تحدثت في قطاع النفط على أثارها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، بل تمتد أثارها وانعكاساتها إلى القطاعات غير النفطية التي تعتمد في تمويلها على العائدات النفطية⁽¹⁾، حيث إنّ قطاع النفط يعتبر ممولا رئيسياً للنشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية.

ب- تحليل تطورات معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1986 - 2017م :

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه⁽²⁾.

كما تقاس عادة درجة الاستخدام غير الكامل للعمل بنسبة من القوة العاملة، وتسمى هذه النسبة (معدل البطالة) ولاشك أن لهذا المعدل أثراً مباشراً في معدل النمو الاقتصادي⁽³⁾.

كما وسبق الإشارة في الفصل الأول إلى أن سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية⁽⁴⁾ تهدف إلى تحقيق أربعة أهداف منها (التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي) وذلك إذ لم يتجاوز معدل البطالة 4%، وأن يكون معدل النمو السريع معدل نمو مقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%، وهنا يبرز التساؤل هل يُعد هذا المؤشر كافياً لتخفيض عدد العاطلين عن العمل (معدلات البطالة)؟

- الفترة الزمنية (1986-2000م):

من خلال تحليل معطيات الجدول (3-7) نلاحظ تطور معدلات البطالة في الاقتصاد خلال الفترة الأولى (1986 - 2000م)، حيث تراوح متوسط معدل البطالة بين حد أدنى بلغ 3.7 % عام 1986م وحد أقصى بلغ 20.81 % عامي 1990 - 2000م أي بزيادة تقدر بنحو 123.8% من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 16.8% من عدد السكان، وذلك على النحو الوارد بالجدول (3-7) والشكل (3-5).

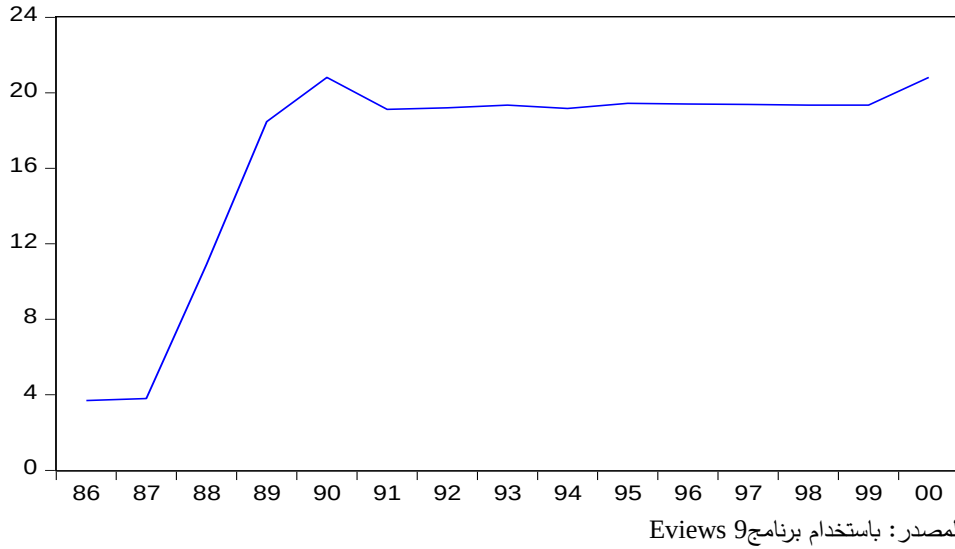
(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس : الربع الرابع لسنة 2014)، ص62.

(2) مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

(3) سلوى سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص120.

(4) انظر الفصل الأول ص(48).

شكل (3-5) معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2000م Unemployment



وبدراسة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم الاعتماد على الكثير من الأنماط الرياضية حيث تبين أن المعادلة الخطية كانت أفضل المعادلات لتوفيق بيانات تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند مستوياته الإحصائية المألوفة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1 - 7)⁽¹⁾ المبين بالملحق الإحصائي رقم (1).

وتشير تقديرات المعادلة الأولى بالجدول (1 - 7) المبين بالملحق الإحصائي رقم (1) إلى أن نحو 50% من التغيرات في معدل البطالة ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن. وأن مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في معدل البطالة والذي قدر بنحو 0.91 مليون نسمة يعادل نحو 5.42% سنوياً خلال الفترة الأولى من الدراسة على النحو الوارد بالجدول السابق. إجمالاً يمكن القول إن معدل البطالة تصاعدي خلال الفترة (1986 - 2000م) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط، وبالتالي عدم قدرة القطاع العام على أحداث المزيد من التشغيل بالإضافة إلى سياسة تقليل العمالة التي اعتمدتها الدولة تحت ضغط شروط صندوق النقد الدولي⁽²⁾.

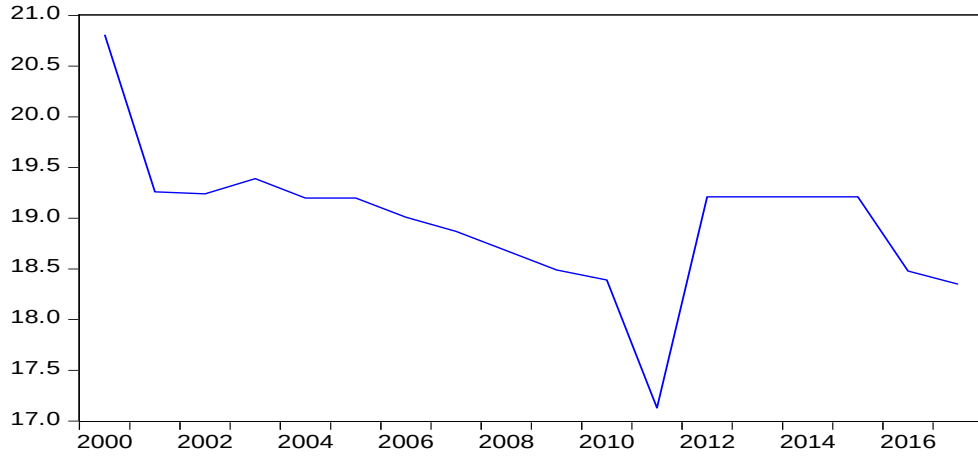
وبدراسة الفترة الثانية من الدراسة (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعدها وقد جاءت نتائج التحليل على النحو الوارد بالجدول (1 - 7) حيث يتبين أن المعادلة الثالثة بهذا الجدول تشير إلى فترة ما قبل أحداث 2011م ويتضح منها أن معدل البطالة قد حقق انخفاضها بلغ 0.11% يعادل نحو 0.6%

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) الجدول رقم (1-7).

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية، 2007، ص 19.

تراجعاً سنوياً في معدل البطالة خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م) ويعزي ذلك إلى السياسات والبرامج الاستثمارية في تلك الفترة⁽¹⁾.

شكل (3-6) معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2017م
Unemployment



المصدر: باستخدام برنامج Eviwes9

في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن معدل البطالة حقق زيادة بلغت 0.41% تعادل نحو 2.2% نمواً سنوياً في معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م) وذلك انعكاس لظروف الانقسام السياسي وتدهور الحال الاقتصادي.

ثالثاً: تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986 - 2017م):

تقوم الدراسة من خلال البيانات الواردة بجدول (3 - 8) بتحليل معدلات التضخم خلال الفترة (1986 - 2017م)، مع إبراز أهمية الاتجاه الزمني العام للمؤشرات المتعلقة بالتضخم والمؤشرات المتعلقة بالتوازن الخارجي الذي يمكن استنتاجه من خلال دراسة أرصده ميزان المدفوعات والاتجاه الزمني العام للمصادر والواردات.

حيث اتسم المناخ الاقتصادي في ليبيا في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص⁽²⁾، وتعدد أسعار

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، السنة المالية 2011، ص21.

(2) نصر خالد عبد الكريم، "أثر تقلبات إيرادات البترول على الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على دولة ليبيا خلال الفترة من 2000م إلى 2017م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، (2019م)، ص ص68-69.

الصرف، وغياب سوق الأوراق المالية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور التنظيم الإداري، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابق والجدول وكان من أبرزها التغيرات في قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993 ويتضمن السماح بفتح مصارف محلية جديدة والسماح أيضاً للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا⁽¹⁾ ومن خلال الجدول (3-8) سوف نهتم بتحليل التطور وأهم التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1986 - 2017م).

جدول (3-8) تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في ليبيا للفترة (1986 - 2017م)

السنة	عرض النقود (مليار دينار)	الإنفاق العام سعار 2010م	معدل التضخم %	الصادرات من السلع والخدمات سعار 2010م	الواردات من السلع والخدمات سعار 2010م	رصيد الحساب الجاري (ميزان المدفوعات مليار دينار) سعار بنة 2010م
1986	4.28	23.88	3.38	27.76	10.59	-0.25
1987	4.41	20.32	4.42	23.61	8.80	-1.53
1988	4.21	21.89	3.13	25.64	9.59	-2.57
1989	4.68	23.44	4.46	26.92	10.05	-1.46
1990	5.57	24.32	0.72	28.50	11.06	2.83
1991	5.51	28.37	11.7	32.89	13.12	-0.29
1992	6.42	27.04	9.45	31.34	10.30	1.73
1993	6.80	26.54	7.47	32.28	12.27	-1.79
1994	7.76	26.67	10.67	27.62	10.22	0.04
1995	8.50	22.24	8.34	30.25	8.43	2.55
1996	8.59	25.74	4	27.25	10.11	1.74
1997	8.27	25.62	3.59	33.49	10.59	2.19
1998	8.58	23.16	3.72	25.91	8.68	-0.31
1999	9.22	23.45	3.59	26.25	7.61	2.86
2000	9.50	26.51	-2.91	31.47	8.81	7.50
2001	9.91	27.91	-8.84	26.86	11.60	4.53
2002	10.52	30.18	-9.86	31.04	15.94	1.45
2003	11.20	29.80	-2.06	37.17	16.36	6.70

(1) مصرف ليبيا المركزي، "تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا"، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، 16 (سبتمبر)، (2010م)، ص 7.

السنة	عرض النقود (مليار دينار)	الإنفاق العام سعار 2010م	معدل التضخم %	الصادرات من السلع والخدمات سعار 2010م	الواردات من السلع والخدمات سعار 2010م	رصيد الحساب الجاري (ميزان المدفوعات مليار دينار) سعار بنة 2010م
2004	12.75	30.95	1.25	40.11	16.70	7.48
2005	16.45	35.83	2.66	41.43	17.81	19.55
2006	18.76	37.18	1.47	45.70	19.59	25.55
2007	25.90	39.18	6.21	48.03	20.41	30.34
2008	38.65	40.56	10.4	48.80	20.88	28.63
2009	45.38	40.01	2.45	48.80	20.84	10.34
2010	45.12	41.73	2.46	50.75	21.65	16.43
2011	55.95	16.20	15.9	19.65	8.39	2.41
2012	62.99	36.35	6.07	44.21	18.87	17.14
2013	66.95	17.40	2.59	21.15	9.03	-0.05
2014	66.73	13.23	2.43	16.07	6.86	-0.06
2015	75.07	11.88	9.84	14.43	6.16	-0.07
2016	91.96	31.77	15.9	4.03	14.51	10.48
2017	100.1	35.67	18.5	19.30	19.95	0.65

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

- التقارير السنوية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة .

أ- عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986 - 2017م) :

- يميل بعض الاقتصاديين إلى تعريف النقود اعتماداً على المقياس المستخدم لقياس كمية النقود في المجتمع. وفي هذا الإطار تتم الإشارة إلى المقاييس التالية لكمية النقود⁽¹⁾:
- وهو الذي يرمز له عادة بالرمز (M_1) ويشتمل على العملات المتداولة خارج البنوك وكذلك الودائع أو الحسابات الجارية أي تحت الطلب. ويطلق على هذا المقياس بمقياس الضيق لقياس كمية النقود.
 - وهو الذي يرمز له بالرمز (M_2) ويشتمل على ما هو موجود في القياس الضيق (M_1) بالإضافة إلى الودائع الادخارية والزمنية قصيرة الأجل.
 - وهو الذي يرمز بالرمز (M_3) وهو يشتمل على ما هو موجود في (M_2) بالإضافة إلى الودائع الزمنية طويلة الأجل + ودائع المقيمي بالعملات الأجنبية، إضافة إلى الودائع لدى مؤسسات الاعتماد غير البنكية، ويطلق على هذا المقياس الموسع لكمية النقود.

(1) أحمد عبد الرحيم زردق، حسني مهران، محمد سعيد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

فهذه الودائع قريبة للنقود وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائله بسرعة وبأقل خسارة وكما أشار (ساملسون) فإن M2 يعتبر مؤشراً مهماً لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي⁽¹⁾، وأن عرض النقود بالمعني الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق، وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبة النقدية، مما يستدعي أخذ اشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم عرض النقود⁽²⁾.

1- عرض النقود خلال الفترة (1986 - 2000م) :

نظراً لتعرض الاقتصاد الليبي لظروف الحصار الاقتصادي خلال هذه الفترة من الدراسة فقد تأثر عرض النقود بتلك الظروف حيث أوضحت البيانات الواردة بالجدول (3 - 8) أن قيمة إجمالي عرض النقود قد تراوحت بين حده الأقصى عام 2000م وقد مثل نحو 9.50 مليار ليبي خلال فترة الدراسة أي أنه تضاعف بمقدار 6.8 مليار دينار ليبي. وبين حده أدنى تقدر قيمته بحوالي 4.2 مليار دينار ليبي وذلك عام 1986 خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) كما في الشكل (3-7).

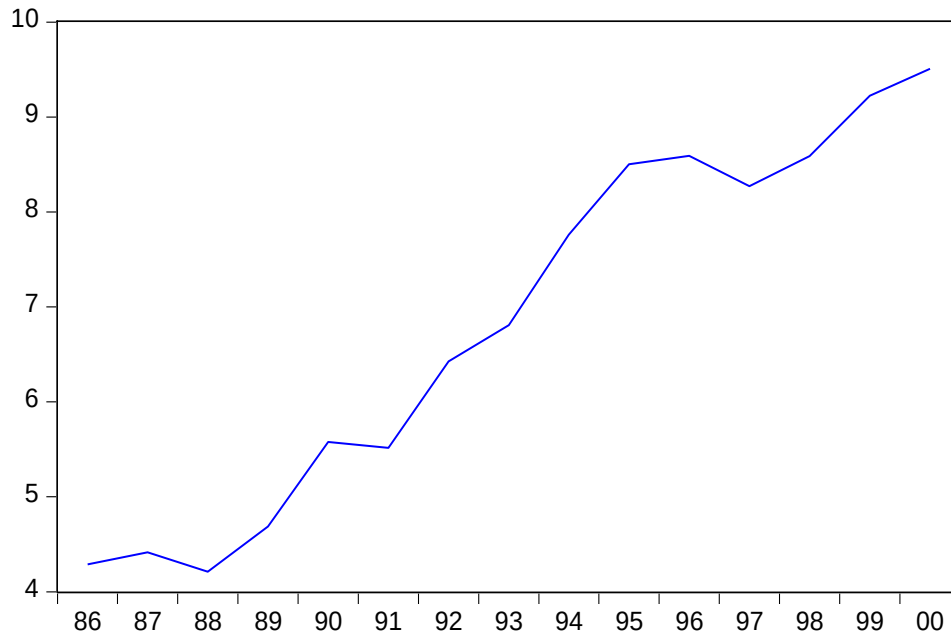
وبدراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عرض النقود خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم الاعتماد على الكثير من الأشكال الرياضية حيث تبين أن شكل المعادلة الخطية كان أفضل الأشكال لتوفيق بيانات تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند المستويات الإحصائية المألوفة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول الموضح بالمحلق الإحصائي رقم (1-8)⁽³⁾.

(1) Paul A. Samuelson and others, **Economics** (New-York : MC Grew – Hill, Inc, 1995) p. 481 .

(2) علي رمضان شنيبش، "النقود والمصارف والسياسة النقدية مع تطبيقها في ليبيا"، منشورات مصرف ليبيا المركزي، الطبعة الأولى، (2013)، ص 167

(3) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) الجدول رقم (8-1).

شكل (3-7) عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2000م)
M2



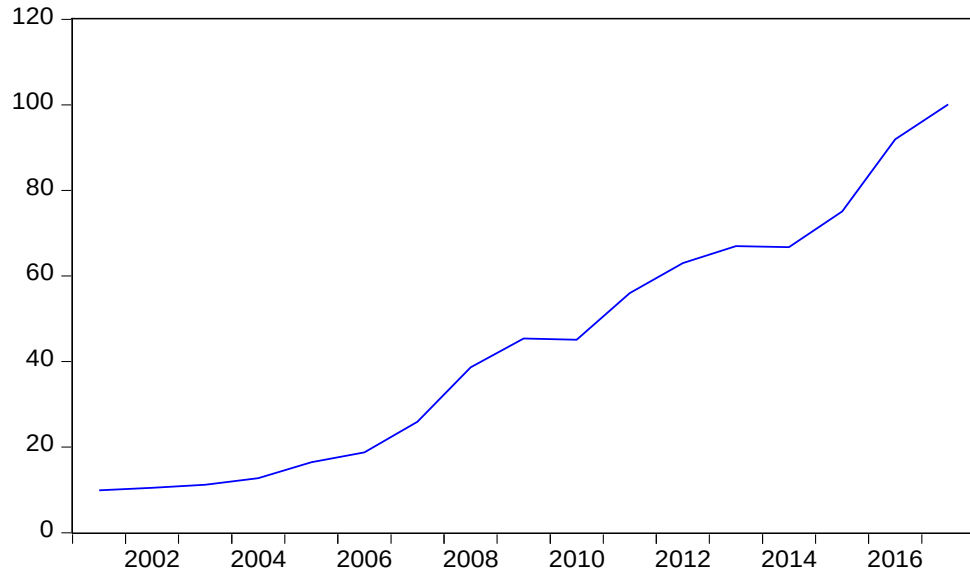
المصدر: برنامج Eviews9

وتشير تقديرات تلك المعادلة أن نحو 96% من التغيرات في إجمالي عرض النقود ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن. وقد أمكن حساب مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في إجمالي عرض النقود والذي قدر بنحو 0.42 مليار دينار ليبي يعادل نحو 6.17% نمواً سنوياً خلال الفترة الأولى من الدراسة على النحو الوارد بالجدول (8-1).

2- عرض النقود خلال الفترة (2001-2017م):

على الرغم من أن هذه الفترة اتسمت بنوع من الاستقرار خلال العشر سنوات الأولى لهذه الفترة (2001م - 2010م) وذلك قبل أحداث فبراير إلا أن ذلك لا يعكس الفترة في مجملها فقد تم إضافة المتغير الوهمي على كل من ثابت وميل الدالة ليعكس الفترتين قبل وبعد أحداث 2011م حيث يوضح نتائج المعنوية عند كل معادلة، حيث أشارت المعادلة الثالثة في الجدول (1 - 8) إلى معنوية الفترة ما قبل الأحداث 2011م، ويتضح منها أن إجمالي عرض النقود قد حقق زيادة بلغت 4.48 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل نمو يقدر 19.1% نمواً سنوياً في إجمالي عرض النقود خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م).

شكل (3-8) عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2017م)
M2



المصدر: برنامج Eviews9

في حين أوضحت المعادلة الرابعة إلى فترة (2011-2017م) والتي يتبين منها أن إجمالي عرض النقود قد زاد بقيمة 4.48 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل نمو سنوي 6.8% في إجمالي عرض النقود خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م)⁽¹⁾.

ب - معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1986 - 2017م)

يُعرف التضخم بمعناه العام هو الارتفاع المستمر في الأسعار عموماً، وعندما يدرس الاقتصاديون التضخم يعتمدون على مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى التغيرات النسبية التي تطرأ على أسعار أهم السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد خلال سنة⁽²⁾.

- الفترة الزمنية (1986-2000م):

لقد شهد متوسط معدل التضخم خلال الفترة الأولى انخفاضاً بلغ حده الأدنى نحو 0.16- خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول (1 - 9) بالملحق الإحصائي⁽³⁾، والشكل (3-11) وقد سجلت الفترة تراجعاً في معدل نمو التضخم وقدرت بنحو 3.2%، إذ انخفضت الأسعار بمقدار 0.2% من المتوسط خلال فترة الدراسة.

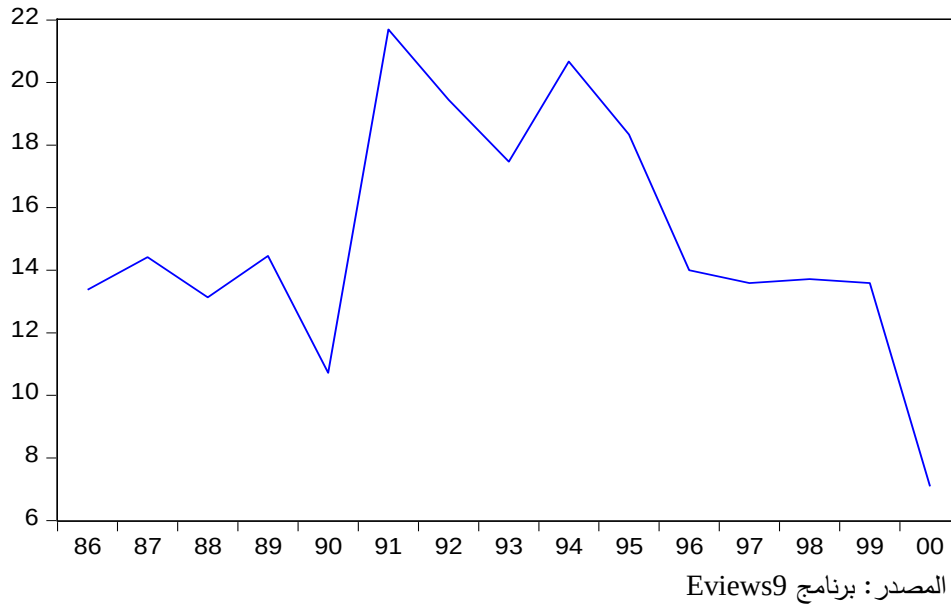
(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير الخامس والخمسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

(2) علي رمضان شنييش، النقود والمصارف والسياسة النقدية مع تطبيقاتها في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(3) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) والجدول رقم (1-9).

ولقد أظهرت الاتجاهات الزمنية لمعدل التضخم خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) التي تم الاعتماد علي الكثير من الأشكال الرياضية حيث تبين عدم ثبوت اي من الأشكال المستخدمة في التقدير على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1-9) حيث تشير المعادلة الأولى إلى عدم معنوية الفترة الأولى للدراسة.

شكل (3-9) معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1986-2000م)
inflation

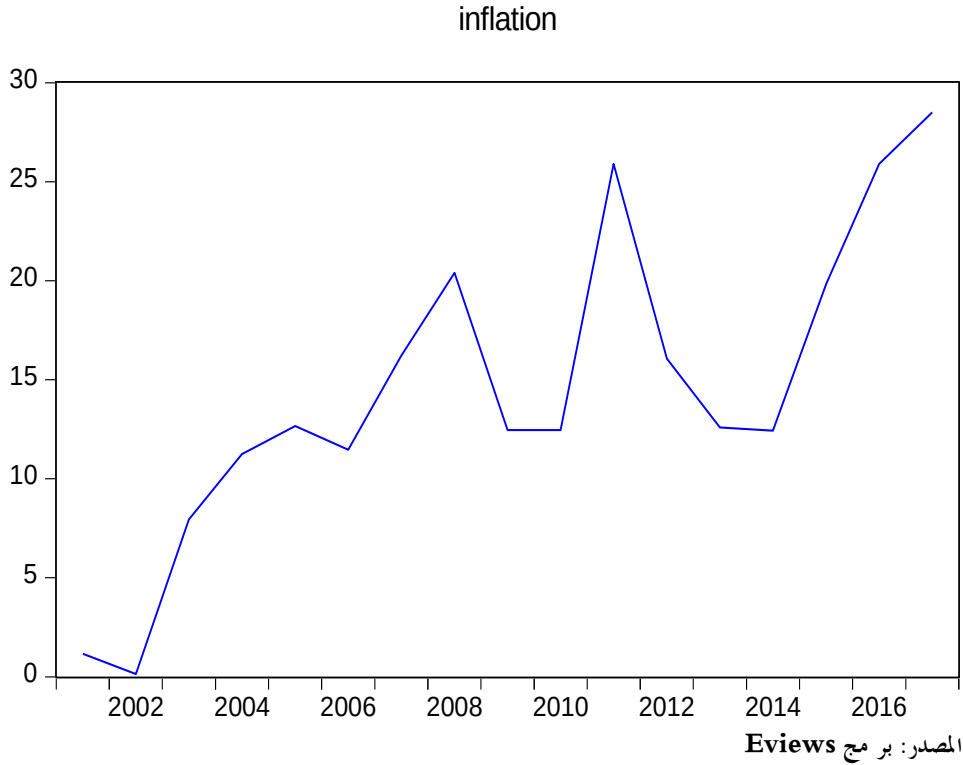


- الفترة الزمنية (2001-2017م):

وبدراسة التضخم خلال الفترة الثانية من الدراسة (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعد عام 2011م حيث يتضح من النتائج معنوية المتغير الوهمي الذي تم إدخاله على كل من ثابت وميل الدالة وقد جاءت نتائج التحليل المعادلة الثالثة التي تشير إلى فترة ما قبل أحداث 2011م ويتضح منها أن معدل التضخم قد شهد زيادة بلغت 1.6 % سنوياً بمعدل نمو يقدر بنحو 260.6% نمواً سنوياً في معدل التضخم خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م) كما يوضحه الشكل (3-10). كما حقق معدل التضخم انخفاضاً يقدر بحوالي 1.58 % سنوياً يعادل نحو 21.4% تراجعاً سنوياً في معدل التضخم خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017) وذلك ما تشير له المعادلة الرابعة التي تعكس الفترة (2011-2017م)⁽¹⁾.

شكل (3-10) معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2017م)

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السنة المالية 2014، ص 47.



ج: تطورات مؤشرات التوازن الخارجي:

يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات، كما يمكن وضع المفهوم لميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة⁽¹⁾.

(1) صادرات السلع والخدمات:

ان الاعتماد الكبير والمتزايد على الإيرادات من الصادرات النفطية سوف يؤدي حتماً إلى تذبذب وعدم استقرار الدخل من العملات الصعبة، والتي يستخدمها الاقتصاد الوطني في سد الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، ويتم تفسير ذلك من خلال العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الذي يتأثر بالطلب العالمي، واحتياجات التنمية في الدول النفطية الأخرى، وغير ذلك من عوامل تكنولوجية وسياسة واقتصادية، وبالنظر إلى السمة الربعية للاقتصاد الليبي لأن أسعار الصادرات خاصة النفطية تمثل سبباً مهماً في التأثير على برامج التنمية، وأيضاً مؤشراً مهماً للتوازن الخارجي، ففي منتصف الثمانينيات عندما أدى فائض العرض من النفط في السوق العالمية إلى انخفاض أسعاره إلى حد الانهيار، وهو ما انعكس على الفترة الأولى من الدراسة (1986 - 2000م)، ولقد أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى

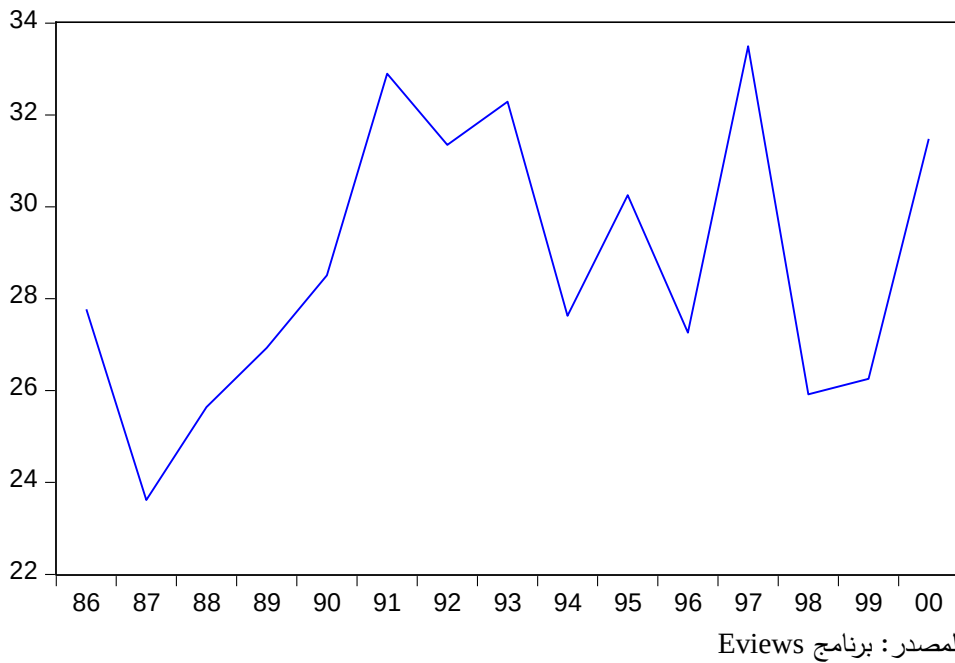
(1) حسني مهران، الاقتصاد الدولي، مطبعة أكتوبر الهندسية، كلية التجارة، جامعة بنها، بدون سنة نشر، ص 28.

تراجع إيرادات تصدير النفط الخام إلى الحد الذي عجزت فيه الدولة عن القيام بأعباء العملية التنموية⁽¹⁾.

- الفترة الزمنية (1986-2000م):

وخلال الفترة الأولى من الدراسة يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3-8) أن متوسط قيمة صادرات السلع والخدمات قد تراوحت بين 23.6 مليار دينار ليبي كحد أدنى خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) والتي أخذت في التزايد المضطرد حتي بلغ عام 1997 كحد أعلى نحو 116.3 % من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي تقدر بنحو 33.49 مليار دينار ليبي كما هو موضح في الشكل التالي :

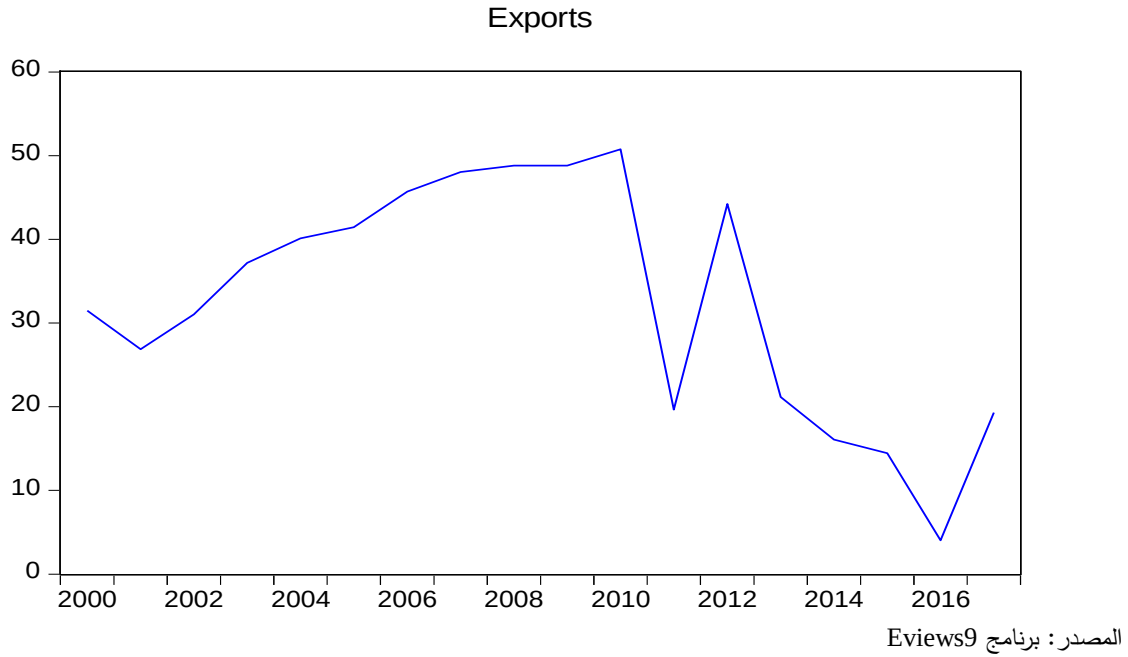
شكل (3-11) صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 1986-2000م
Exports



وبدراسة الاتجاه الزمني العام لصادرات السلع والخدمات خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم الاعتماد علي الكثير من الأشكال الرياضية حيث تبين عدم ثبوت معنوية أي من الاشكال المستخدمة في التقدير أي أن البيانات الخاصة بإجمالي صادرات السلع والخدمات تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1-10) المبين بالملحق الإحصائي⁽²⁾، والشكل التالي:

شكل (1-12) صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2017م

(1) مريم عيسى مهني، "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، آمارا ك، المجلد 7، العدد 20، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص ص82-83.
(2) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) والجدول (1-10).



- الفترة الزمنية (2001-2017م):

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات من السلع والخدمات للفترة الثانية من الدراسة (2001-2017م) حيث تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعد عام 2011م حيث يتضح من النتائج معنوية المتغير الوهمي الذي تم إدخاله علي ميل الدالة، ومن نتائج التحليل بالجدول السابق فإن المعادلة الثالثة تشير إلي فترة ما قبل أحداث 2011م ويلاحظ منها أن قيمة صادرات السلع والخدمات بالرغم من أنها مرتفعة، فهي في نفس الوقت غير مستقرة حيث بلغت حوالي 2.58 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل زيادة سنوي قدر بنحو 6.2% نمواً سنوياً في قيمة صادرات السلع والخدمات خلال الفترة الثانية (2000-2010م)⁽¹⁾.

في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن قيمة صادرات السلع والخدمات حقق انخفاضاً بلغ 3.85 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في صادرات السلع والخدمات خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م)⁽²⁾.

وعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الفترة (2001 - 2010م) نجد أن معدل الانخفاض ظهر بوضوح طيلة سنوات عدم الاستقرار السياسي للفترة (2011 - 2017م).

(2) واردات السلع والخدمات:

(1) وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية، 2010)، ص 1-12.

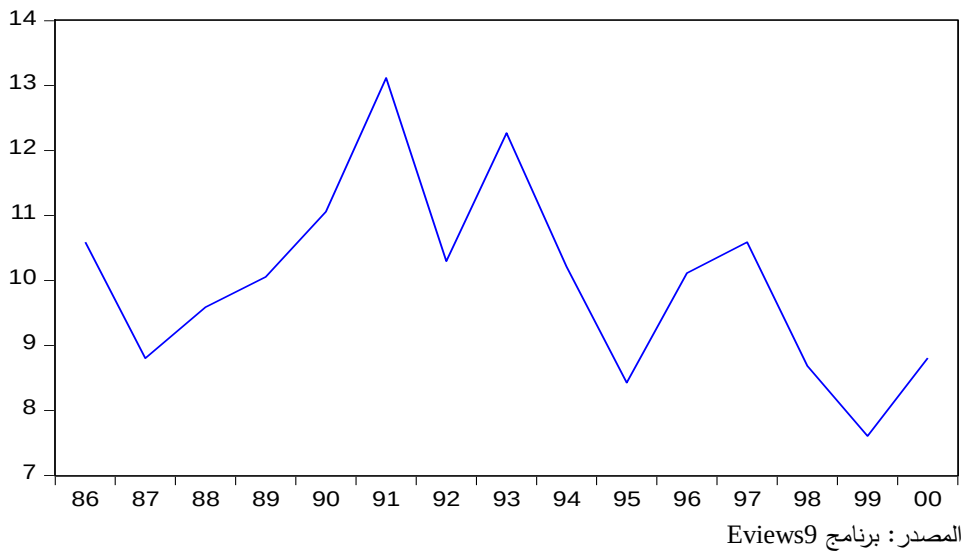
(2) وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية، 2015)، ص 1-12.

استناداً إلى الأرقام التي تضمنها الجدول (3-8) لقيمة الواردات للفترة الأولى من الدراسة فقد تبين أن متوسط قيمة واردات السلع والخدمات قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 7.6 مليار دينار ليبي خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) في حين بلغ حده الأقصى بنحو 13.1 % وذلك عام 1991.

- الفترة الزمنية (1986-2000م):

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لواردات السلع والخدمات خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000م) فقد تم الاعتماد على الكثير من المعادلات الرياضية حيث تبين عدم ثبوت معنوية أي من المعادلات المستخدمة في التقدير أي أن البيانات الخاصة بإجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة على النحو الذي تعكسه المعادلة الأولى بالجدول (1-11)⁽¹⁾ الموضحة بالملحق الإحصائي، والشكل (3-13) :

شكل (3-13) الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 1986م-2000م
Imports



- الفترة الزمنية (2001-2017م):

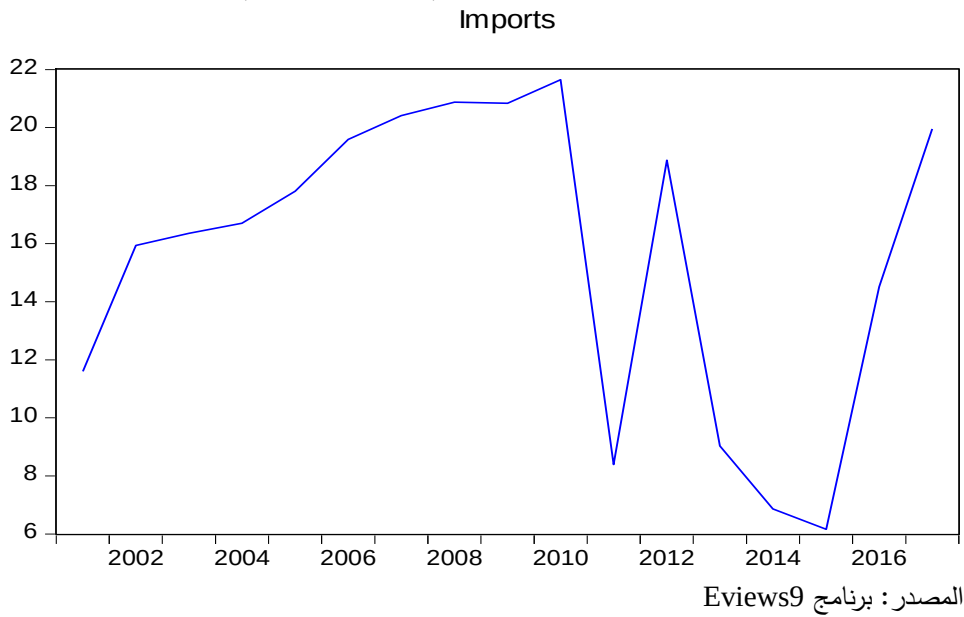
وبتحليل الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات من السلع والخدمات للفترة الثانية (2001-2017م) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011م وما بعد عام 2011م لتعكس النتائج معنوية المتغير الوهمي الذي تم إدخاله علي ميل الدالة فقط علي النحو الوارد بالجدول (1-11) حيث يتبين أن المعادلة الثالثة تشير إلي فترة ما قبل أحداث 2011م ويتضح منها أن قيمة الواردات من السلع والخدمات قد زادت بنحو 0.97 مليار دينار ليبي سنوياً

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) والجدول (1-11).

بمعدل نمو سنوي 5.3% نمواً سنوياً في واردات السلع والخدمات خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010م)⁽¹⁾.

في حين تشير المعادلة الرابعة إلى فترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن قيمة الواردات من السلع والخدمات قد انخفضت بمقدار 1.65 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل انخفاض قدر بنحو 16.7% تراجعاً سنوياً في قيمة الواردات من السلع والخدمات خلال السبع سنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017م) وذلك الموضح في الشكل (3-14).

شكل (3-14) الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 2001-2017م



(1) وزارة التخطيط، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-12.

3+

**قياس العلاقة بين الإنفاق العام
وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا
خلال الفترة (1986-2017م)**

- المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة القياسية.
- المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا.
- المبحث الثالث : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وميزان المدفوعات في ليبيا.
- المبحث الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986م-2017م.

الفصل الرابع

قياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد

الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)

تمهيد:

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى توسيع نطاق المعرفة الاقتصادية بدور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986 – 2017م) ولذلك فقد أعتمدت الدراسة في تحليلها علي تقسيم بيانات هذه الفترة إلى مرحلتين، الأولى (1986 – 2010م)⁽¹⁾، وهي نهاية الخطط الاقتصادية بالإضافة إلى بداية الانفتاح الاقتصادي ومحاولة الإصلاح، والمرحلة الثانية ما بعد عام 2011م والتي تميزت بعدم الاستقرار بسبب الانقسام السياسي وحتى نهاية الدراسة 2017م، ومن خلال ماسبق، فقد تم الاعتماد في تقسيم المباحث في ضوء العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي حيث يختص هذا الفصل بقياس هذه العلاقة من خلال مايلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية.

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وميزان المدفوعات في ليبيا.

المبحث الرابع : قياس العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

(1) تجدر الإشارة الى أن هذا الفصل تم الاعتماد فيه على إدخال المتغير الوهمي في النماذج القياسية المقدرة للعلاقات بين المتغيرات حتى تعكس الحالة قبل أحداث عام 2011م، وما بعدها خلال الفترة من (2011-2017م).

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة القياسية

من أجل قياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي يتضمن ذلك دراسة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، لكي تصبح نتائج التقدير التي ستعتمدها الدراسة غير زائفة.

حيث ستعتمد الدراسة على مجموعة من الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل الزمنية وفي حال اختلاف سكون تلك السلاسل الزمنية عند الفرق الأول وعند الفرق الثاني سيتم اعتماد طريقة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في تقدير معلمات النموذج. وسيجري التأكد من أن هناك علاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل وذلك وفق الاختبارات المعتمدة في النموذج المذكور أعلاه. وللوصول إلى نتائج القياس سيتم في هذا المبحث تناول النقاط الآتية:

أولاً: استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية.

ثانياً: نماذج الانحدار الذاتي (ARDL).

ثالثاً: توصيف النموذج واختبارات السكون.

أولاً : استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية

أ- مفهوم استقراريه (سكون) السلسلة الزمنية Stationary in time series

أن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون ساكنة عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً حول المحور السيني (محور الزمن)، أي أنها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، وقد تفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية وعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة لكونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، ولذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها وأن استخدام التحويلات يجعل البيانات مهيأة للتحليل والتي تعطي دالة للتقدير، ويستخدم هذا المفهوم أو المصطلح كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root). وإذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة فإن هذه السلسلة تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order one) ويرمز لها $I(1)$. وتتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين الصفر $I(0)$ و 2 ويرمز لها $I(2)$ ، أي لا يتجاوز اثنين مما يعني أن السلسلة الزمنية تحتوي جذري وحدة على الأكثر. وما عدا السلاسل الزمنية

المتكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$. فإن بقية السلال الزمنية تعد غير مستقرة (Non Stationary) فلا بد من أخذ الفرق الأول لها (First Difference) حتى تصبح مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$. أما إذا لم تصبح مستقرة فيتم أخذ الفرق الثاني وتكون سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية ويرمز لها $I(2)^{(1)}$.

في ضوء ما سبق، تصبح السلسلة الزمنية ساكنة بشكل تام (مستقرة) إذا تحققت الشروط الآتية⁽²⁾:

- ثبوت الوسط الحسابي $E(X_t) = u$
- ثبوت قيمة التباين $\text{var}(X_T) = \sigma^2 x$
- امتلاك السلسلتين (X_T, X_{T+K}) ارتباط مشترك يعتمد على الإزاحة (K) .

إذ أن:

u : تمثل وسط حسابي

$\sigma^2 x$: تمثل التباين

ب- اختبارات الاستقرار:

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ومعرفة درجة تكامل هذه السلاسل سيتم عرض أهم الاختبارات وأكثرها استخداماً كالتالي:

1- اختبار ديكي - فولر البسيط (DF):

عندما تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة فهذا يعني أن حد الخطأ العشوائي لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على اختبار T لمعرفة معنوية المتغير إحصائياً، وفي عام 1979 أوجد كل من ديكي وفولر اختباراً يتطلب إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول لها كمتغير تابع وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالاعتماد على ثلاث صيغ للمعادلات وعلى النحو الآتي⁽³⁾:

* صيغة سير عشوائي بسيط (بدون حد ثابت وإتجاه زمني)

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + U_t \rightarrow 1$$

إذ أن $\delta = B - 1$ ، فعندما $B = 1$ فهذا يعني $\delta = 0$

(1) عبد القادر محمد عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (2004)، ص 670.

(2) عبد القادر محمد عطية، المرجع السابق، ص 623.

(3) عمر ابراهيم عناد، "مسار الإنفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، (2017)، ص 89.

* صيغة سير عشوائي بوجود الحد الثابت

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + U_{t \rightarrow 2}$$

* صيغة سير عشوائي بوجود الحد الثابت والاتجاه الزمني

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + U_{t \rightarrow 3}$$

وأن الفرق بين هذه الصيغ الثلاث يكمن في إضافة الحد الثابت في المعادلة الثانية وإضافة الحد الثابت والزمن (T) في المعادلة الثالثة، وتأخذ هذه الصيغ جميعها فرضية العدم أي أن $H_0: a=0$ يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة مقابل الفرض البديل القائل $H_1: \delta=1$ ، وعند مقارنة (t) المحتسبة المطلقة مع قيمتها الجدولية في جداول ديكي - فولر يتم قبول أو رفض الفرضية، فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية هذا يعني أن السلسلة الزمنية قيد البحث مستقرة في فرقها الأول وقد تحقق السلسلة الزمنية استقراريتها بعد أخذ الفرق الثاني، هذا ما لم تكن مستقرة في مستواها الأصلي وغالباً ما تتحقق استقرارية السلاسل الزمنية الاقتصادية في الفرق الأول أو الثاني، ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى اختبار ديكي - فولر عدم اهتمامه بوجود مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي مما يعني أن تقديرات المربعات الصغرى للمعادلات أعلاه لا تتسم بالكفاءة⁽¹⁾.

2- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

قد أنشئ هذا الاختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية من قبل ديكي - فولر وذلك في عام 1981 وقد أطلق عليه باختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)، وأن هذا الاختبار يعد أكفأ اختبارات جذر الوحدة وذلك في محاولته لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع المتباطئ وذلك بتقدير معادلة الانحدار الاتية⁽²⁾:

$$\Delta y_t = \lambda_{t-1} + \sum_{i=1}^k B \Delta \lambda_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

ويتم استخدام هذا الاختبار بالطريقة نفسها التي استخدمت طريقة ديكي - فولر البسيط إذ يتم فحص إحصائية (t) للمعلمة λ ومقارنة هذه الإحصائية بالقيم الجدولية وعندما تكون t

(1) غيداء جعفر مهدي، "بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، (2013)، ص ص 74-75.

(2) مها محمد زكي، "الاقتصاد القياسي لأمثلة"، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة (2019): ص ص 360-361.

الجدولية أكبر من قيمتها المحتسبة وفي هذه الحالة نقبل فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة ومن ثم عدم استقرار السلسلة الزمنية وهنا يستوجب أخذ الفروق لها إلى أن تستقر السلسلة الزمنية ومن ثم إجراء اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) على الفروق وإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى فإن السلسلة متكاملة من الدرجة (1).I(1).
أما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني فإنها تكون متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، أما إذا كانت قيمة t الجدولية أقل من قيمتها المحتسبة هنا تقبل الفرض البديل أي عدم وجود جذر وحدة واستقرار السلسلة الزمنية⁽¹⁾.

3- اختبار فيليبس - بيرون Philips – perron Test

طور كل من فيليبس وبيرون اختبار ديكي - فولر الموسع عام 1988 من خلال العمل على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة الانحدار لاختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة غير معلمية لتباين الأنموذج ليأخذ بالحسبان وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة حيث أنه يسمح لحد الخطأ العشوائي أن يكون غير مستقل بشكل قليل وموزعا توزيعا غير متجانس وهو بذلك يتخلى عن الشروط التقليدية لتوزيع حد الخطأ العشوائي، ويعتمد على حساب جذر الوحدة أولاً ومن ثم تحويل الإحصائية للتخلص من آثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار ويمكن تقدير التباين على النحو الآتي:

$$S_u^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{u}_t^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^T \sum_{t=j+1}^T \hat{u}_t \hat{u}_{t-1} \dots \dots \dots (4)$$

ويستخدم هذا الاختبار الصيغ والقيم الجدولية ذاتها التي يستخدمها اختبار ديكي - فولر حيث تأخذ الصيغة الأولى بدون الحد الثابت وبدون اتجاه زمني وتأخذ الثانية الحد الثابت فقط لافتراض أن متوسط السلسلة لا يساوي صفراً، أما الصيغة الثالثة فتأخذ الحد الثابت مع الاتجاه الزمني، فإذا كانت (t) المحتسبة أكبر من (t) الجدولية فهذا يدل على استقرار السلسلة الزمنية⁽²⁾. ويمتلك اختبار فيليبس-بيرون قدرة اختبارية إحصائية أفضل وأدق من اختبار ديكي-فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعد هذا الاختبار (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية⁽³⁾.

ثانياً: نماذج الانحدار الذاتي (نماذج القيم الموزعة متاخراً) ARDL:

- (1) عمر ابراهيم عناد، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.
- (2) غيداء جعفر مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- (3) خالد بن حمد بن عبدالله، اختبار فرضية (كالدور) للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، (2005): ص 210-211.

وحتى نتحقق من أهمية استخدام النموذج، سنلقي نظرة سريعة على أنواع نماذج الانحدار الذاتي وأسباب الفترات المتأخرة ومراحل اختبار نموذج ARDL من خلال مايلي:

أ- أنواع نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) :

يجب التفرقة بين أنواع نماذج المتباطئات الموزعة كالتالي⁽¹⁾ :

النوع الأول : تعتمد فيه القيمة الحالية للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل ، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي وتسمى بالنماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة.

النوع الثاني : تعتمد فيه القيمة الحالية للمتغير التابع على القيمة المتباطئة للمتغير التابع نفسه، بالإضافة إلى الخطأ العشوائي، وتعرف هذه النماذج بنماذج الانحدار الذاتي، حيث تهتم بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

أما النوع الثالث : حيث تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، وكذلك مجموع القيم الماضية للمتغير التابع، بالإضافة إلى الخطأ العشوائي، وهي نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

ب- أسباب الفترات الزمنية المتأخرة: THE REASONS FOR LAGS⁽²⁾

1- أسباب فنية : بافتراض أن سعر رأس المال بالنسبة للعمالة ينخفض، مما يجعل تبديل رأس المال بالعمالة ممكناً اقتصادياً. بالطبع إضافة المزيد من رأس المال يحتاج إلى وقت (مرحلة التكوين)، بالإضافة إلى ذلك إذا كان انخفاض السعر مؤقتاً فإن المؤسسة قد لا تسرع في تبديل رأس المال بالعمالة، خصوصاً إذا كان من المتوقع بعد هذا الانخفاض المؤقت في سعر رأس المال أن يعود ويزداد أكثر من مستوياته السابقة. فأحياناً عدم توافر معلومات كافية يكون أحد أسباب وجود فترات زمنية متأخرة lags⁽³⁾.

2- أسباب مؤسسية : هذه الأسباب تعد أيضاً من أسباب الفترات الزمنية المتأخرة، التزامات التشييد قد تعوق المؤسسة من تغيير العمالة أو المواد الخام. وكمثال آخر، الأشخاص الذين

(1) محمود سعيد الفخري، الاقتصاد القيلسي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، (2016): ص 378-379.

(2) مها محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص 858.

(3) في الاقتصاد نادراً ما يكون اعتماد المتغير التابع Y على المتغيرات الأخرى X (المتغيرات المفسرة) في نفس اللحظة الزمنية. بل غالباً ما تستجيب Y للمتغير X بعد انقضاء فترة زمنية معينة. هذه الفترة الزمنية تسمى فترة متأخرة (Lag).

يستثمرون أموالهم في البنوك كودائع لفترات زمنية طويلة 1 سنة، 3 سنوات أو 7 سنوات يكون من غير الممكن مشاركتهم في أي سوق تجارية حتى ولو كانت مكاسبهم أكثر مما يحصلون عليه من البنك. وبنفس الشكل، فإن العاملين في شركة ما يكون مسموحاً لهم اختيار خطة التأمين الصحي التي يرغبون فيها، ولكن عندما يختار العامل خطة ما يكون غير مسموح له الخروج منها والدخول في خطة أخرى.

ج: مراحل اختبار نموذج الانحدار الذاتي (القيم الموزعة متاخراً) ARDL:

تشير العديد من الدراسات التي اظهرت اهمية اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فثمة مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990)⁽¹⁾. ولكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، كما أن نتائجها قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة. ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach المقترحة من قبل (Pesaran et al., 2001)⁽²⁾.

وتتميز طريقة ARDL عن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجرائها سواء أكانت درجة التكامل المشترك للمتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفاء في حالة العينات الصغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضح⁽³⁾.

وكنتيجة لذلك، وباعتماد علي قيمة المحسوبة، سيتم قبول الفرض العدمي، وتكون معاملات الانحدار لقيم المتغير المفسرة في الفترات الزمنية المتأخرة معنوية إحصائياً.

(1) Johansen, Søren, and Katarina Juselius. "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money." **Oxford Bulletin of Economics and statistics** vol52.(2)(1990)pp:169-210.

(2) Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships." **Journal of applied econometrics** vol16.Issue3 (2001)pp:289-326.

(3) Hoque, Mohammad Monjurul, and Zulkornain Yusop. "Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach." **Journal of Asian Economics**, vol 21.(1),(2010)pp:37-52.

وسيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك لكل معادلة من المعادلات الخمسة (إبعاد الاستقرار الاقتصادي ومؤشر الاستقرار الاقتصادي) التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالصيغة الآتية⁽¹⁾:

$$(5) \dots\dots\dots \Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \phi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t$$

حيث: Y: المتغير التابع، X: متجه المتغيرات المستقلة، $\alpha, \beta, \lambda, \phi, \delta$: معاملات المتغيرات، Δ : الفرق الأول للمتغيرات، n, m: فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (5) من خلال:

$$H_0: \phi = \delta = 0 \quad \text{اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات}$$

$$H_1: \phi \neq \delta \neq 0 \quad \text{مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات}$$

وبعد تقدير المعادلة (5) يتم استخدام اختبار Bound-test لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل Pesaran (2001)⁽²⁾، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F-statistic أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum \sigma_i Y_{t-i} + \sum k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6)$$

حيث: X, Y: كما عُرِفَت سابقاً، θ, σ, k : معاملات المتغيرات، ε : حد الخطأ العشوائي.

(1) Baranzini, Andrea, et al. "The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland." **Energy Economics**, vol 36. (2013) pp:464-470.

(2) Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. "**op.cit**, pp: 289-326.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (6)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum \pi_i \Delta Y_{t-i} + \sum \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t \dots\dots\dots (7)$$

حيث: γ : معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، v : حد الخطأ العشوائي.

د - اختبارات تشخيص النموذج المقدر:

تهتم الدراسة باختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المقدر باستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص للنموذج المقدر يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النماذج المقدره في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة واهم هذه الاختبارات مايلي⁽¹⁾:

1- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يختص هذا الاختبار بالكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (LM Test) وذلك من خلال قيمة F- ststistic فإذا كانت القيمة عند مستوى 5%، يعني قبول فرض العدم (HO) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي والعكس.

2- اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedsticity):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وذلك من خلال القيمة الخاصة ب (F- ststistic) فإن كانت غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم ورفض الفرض البديل.

3- اختبار كوزوم للاستقرارية (Stability Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية يستخدم اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع المتراكمة للبواقي، ويعد هذا الاختبار من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمر مهم وهو تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة اذا وقع الشكل البياني لإختبارات CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

(1) صقر الجيباني، علي منصور سعيد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

ثالثاً: توصيف النموذج واختبارات السكون :

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي) تستند إلى العلاقة الدالية الآتية إلى أنه تم تقدير هذه العلاقة الخطية بين الإنفاق العام وبين (أبعاد الاستقرار الاقتصادي منفردة لتحقيق الغرض الأول من الخطة الدراسية، ثم تقدير العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية مجمعة لتحقيق الغرض الثاني من خطة الدراسة وتحقيق الهدف منها). والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$y_t = b_0 + b_1 x_t + D + u$$

حيث:

(y_t): يمثل المتغير التابع لقيم (أبعاد الاستقرار الاقتصادي) في السنة t.

(b_0): هي ثابت الدالة.

(b_1): هي ميل الدالة، والتي تعبر عن المرونة وتعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

(x_t): تمثل المتغير المستقل للإنفاق العام فترات الإبطاء.

(D): المتغير الوهمي لفترة الأحداث 2011م.

(u): متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير العديد من النماذج لنفس المتغيرات المستقلة والتابعة على أساس وجود فترات إبطاء سنه بحسب اختيار النموذج لفترات الإبطاء المناسبة ($t-3$), ($t-2$), ($t-1$) باستخدام نماذج ذات فترات تباطؤ محددة⁽¹⁾ ذلك لأن قيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تتأثر بقيمة الإنفاق العام في سنوات سابقة⁽²⁾.

أ: وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

(1) محمود سعيد الفاخري، مرجع سبق ذكره، ص 354.

(2) جرت العادة على التفرقة بين نوعين من نماذج المتغيرات المتباطئة، ففي النوع الأول تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحالية والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي ويطلق على هذه النماذج نماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة. أما النوع الثاني ففيها تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على بعض القيم المتباطئة للمتغير التابع نفسه، ويطلق عليها عادة نماذج الانحدار الذاتي. (نفس المرجع السابق)

الهدف من الدراسة البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على أهداف الاستقرار الاقتصادي منفردة ومجمعة، والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن اجمال معطيات الدراسة بالجدول في المتغيرات الخاصة بالقياس، بالملحق الاحصائي رقم (1)⁽¹⁾:

المتغير المستقل :

▪ الإنفاق العام وأُعتد في ذلك على الإنفاق العام الإجمالي ToT-exp بالأسعار الثابتة لعام 2010م.

▪ المتغير الوهمي الذي يُعبر عن فترة ما بعد بعد أحداث 2011م. Dummy

المتغير التابع :

- النمو الاقتصادي وأُعتد في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP.
- التشغيل الكامل وأُعتد في ذلك على معدل البطالة UNMPL.
- استقرار المستوى العام للأسعار وأُعتد في ذلك على معدل التضخم INF.
- التوازن الخارجي وأُعتد في ذلك على رصيد الميزان التجاري NB (وذلك ليكون الميزان التجاري المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير).

سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية، حيث كان كينز في مقدمة -الداعين- إلى الإنفاق العام كوسيلة للقضاء على الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الآجل القصير والمتوسط، فالدخل والتشغيل من شأنهما أن يتعرضا لتقلبات مختلفة، نتيجة لما يحدث في مستوى الطلب الكلي⁽²⁾، وبذلك تبحث الدراسة في تأثير الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي والتشغيل (البطالة) في الآجلين الطويل والقصير، إذ يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة بنود الإنفاق القومي، وأن مقدار الزيادة المباشرة يكون كبيراً في الناتج بفعل عمل المضاعف. وبذلك يكون اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي موجب، ويؤدي الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي المتمثل في الأجور والمرتبات الى تخفيض البطالة. كما يمكن أن يؤثر الإنفاق العام في متغيرات أخرى مثل الميزان التجاري، وذلك من خلال النظرية الاقتصادية التي اشارت إلى ان التأثير بين الإنفاق العام كمفسر لمقدار الاستيعاب المحلي على الميزان التجاري (صافي الميزان التجاري)، كما يؤثر

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2) جدول رقم (1-2).

(2) من خلال العرض السابق للتطورات في مكونات الطلب الكلي للاقتصاد الليبي (الإنفاق العام بشقيه) نجد أن الإنفاق الاستهلاكي هو أكبرها، وان كان أكثرها سلبية، وأن الإنفاق الاستثماري أكثرها تقلباً وعدم استقرار، وأن الإنفاق العام أسهل الإجراءات استجابة للسياسة الاقتصادية. (انظر الفصل الثالث).

الإنفاق العام في التضخم، إذ أن ارتفاع بنود الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وبخلافه فإنه ثمة تكيف لآليات الوصول إلى القيم التوازنية في الاقتصاد تعمل من أجل جذبه نحو الاستقرار أو إبعاده عنها بحسب طبيعتها مما يجعل ثمة تغير يحصل في الناتج أو في الأسعار بحسب مرونة المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة. وبذلك يرتبط التضخم بالإنفاق العام خاصة الاستهلاكي بعلاقة سالبة، كما يمكن الاستعانة بمعدل التضخم لكي يعبر عن المستوى العام للأسعار وذلك للتحقق من الاختبارات والتوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن فرضيات الدراسة.

كما سيتم استخدام متغيرات أخرى مثل المتغير الوهمي (Dummy Variable) وذلك لرصد تأثير المتغيرات النوعية في المتغيرات التابعة (يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011-2017م). إذ تحدد له وحدة تحكمية بأسلوب معين كأفضل تقريب للانحرافات الممكنة في المعامل والذي يتم التعبير عنه كمياً بقيمتي (الصفر والواحد)⁽¹⁾. وكذلك متغير الزمن (Time Variable) الذي يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الأخرى المؤثرة في والتي لم تضمن في الدالة.

ب: نتائج اختبارات الاستقرار (السكون) للسلاسل الزمنية:

مما سبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع تأجيل قياس وتحليل العلاقات بين الإنفاق العام وإبعاد الاستقرار الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL)، Autoregressive Distribute Lag، إلى المباحث القادمة حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة⁽²⁾:

$$y_t = a + \sum_{i=0}^k \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

(1) مصطفى كامل رشيد، "تقييم كفاءة آليات انتقال أثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تحارب بلدان مختار مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، (2005): ص 88.

(2) محمود سعيد الفاخري، مرجع سبق ذكره، ص 378.

1- عرض السلاسل الزمنية :

نبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشكال المبينه بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة⁽¹⁾.

2 - فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل الإنفاق العام للفترة (1986-2017م) كانت على النحو الآتي:-

الجدول (4-1)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986م-2017م)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
TOT.G	(0.0294)*	(0.0006)*	(0.6529)	(0.0000)*	(0.0725)	(0.0000)*
INF	(0.2927)	(0.5347)	(0.6005)	(0.0002)*	(0.0012)*	(0.0000)*
GDP	(0.5755)	(0.0421)*	(0.4975)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
NB	(0.1542)	(0.9789)	(0.3847)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
UB	(0.0005)*	(0.0235)*	(0.6459)	(0.0313)*	(0.0410)*	(0.0029)*
indxecony	(0.0178)*	(0.0428)*	(0.7377)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) قد استقرت عند الصيغ (الحد الثابت مع اتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع اتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الاتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (4-1) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

وإن السلاسل الزمنية للمتغيرات الميزان التجاري (NB) ومعدل التضخم (INF) مستقرة عند الفرق الأول فقط بالصيغ الثلاث، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج المحلي

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، شكل (2-1) وشكل (2-2).

الإجمالي (GDP)، الميزان التجاري (NB) ومعدل التضخم (INF) مستقرة (ساكنه) عند الفرق الأول أي (I(1)).

أما السلاسل الزمنية لمتغيرات الإنفاق العام (G) والبطالة (UNPLM) ومؤشر الاستقرار الاقتصادي (INDEXECONOMY) فقد استقرت سلسلة الإنفاق عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات الإنفاق العام (TOTG) والبطالة (UNPLM) ومؤشر الاستقرار الاقتصادي (INDEXECONOMY) مستقرة (ساكنه) أي (I(0)).

3- فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفترة (1986-2017م) كانت على النحو الآتي:

الجدول (2-4)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017م)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
TOT.G	(0.0294)	(0.1074)	(0.6667)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
INF	(0.2517)	(0.4903)	(0.7552)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
GDP	(0.0782)	(0.2611)	(0.3607)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
NB	(0.2705)	(0.6045)	(0.3145)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
UB	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.7548)	(0.0420)*	(0.0334)*	(0.0049)*
indxecony	(0.0228)*	(0.0521)*	(0.8092)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتضخم (INF) وأن السلاسل الزمنية للميزان التجاري (NB) قد استقرت عند المستوى فقط عند صيغة (حد ثابت)

عند احتمالية (5%)، قد استقرت عند الفرق الأول بالصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني - دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (2-4) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%). حيث أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الإنفاق العام والتضخم والنواتج المحلي الإجمالي لم تكن مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، لذا تم إجراء الفرق الأول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات (إجمالي الإنفاق العام والتضخم والنواتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري) مستقرة (ساكنه) أي (I(1)).

وإنّ السلاسل الزمنية للمتغيرات إجمالي الإنفاق العام (TOT.G) قد استقر عند الصيغ (الحد الثابت) عند المستوى واستقر بالصيغ الثلاث عند الفرق الأول، وبالنسبة لمعدل البطالة (UB) ومؤشر الاستقرار الاقتصادي (INDEXECONOMY) قد استقرت عند المستوى بالصيغ (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمني) عند احتمالية (5%)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات (الإنفاق العام مستقرة عند الفرق الأول أي (I(1) ومعدلات البطالة ومؤشر الاستقرار الاقتصادي (INDEXECONOMY) مستقرة عند المستوى (ساكنه) أي (I(0)).

لنتخلص من جذر الوحدة تعليق مرشح الفروق على كل السلاسل الزمنية المستقرة عن الفرق الأول فنحصل على سلاسل زمنية مستقرة كما يبينه الشكلان (3) و(4)⁽¹⁾.

وبتطبيق اختبار جذر الوحدة مرة أخرى على سلاسل الفروق الأولي نجد أن النتائج تؤكد عدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى بالصيغ الثلاث.

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2) الشكل (1-2)، (2-2)، (3-2)، (4-2)

- والجدير بالذكر:

- إذا كانت جميع السلاسل لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفرية (مستقرة في المستوى) يتم التقدير وفق OLS أو ARDL، أما إذا كانت بعض السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الصفرية وبعضها الآخر متكاملة من الرتبة الأولى فإن النموذج الأنسب للتقدير ARDL شريطة ألا يكون أي من المتغيرات متكاملًا من الرتبة الثانية، للمزيد من الاطلاع انظر:

- Svilokos, Tonći. "Does Economic Crisis Affect the Demand for Money: Evidence from Croatia?." *Financial Studies*, vol 20.(3).(2016),p11.

المبحث الثاني

قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا

وفقاً للتحليل الاقتصادي فإن الزيادة في الإنفاق العام يشكل طلباً إضافياً إلى جانب الطلب الخاص على الخدمات والسلع، ويعتبر هذا الطلب الإضافي دخلاً يخصص للاستهلاك والاستثمار وذلك يزيد من الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى التشغيل والناجح المحلي اللذان يعتبران المكونات الأساسية للعرض الكلي⁽¹⁾، لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا لذا تم الاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (3-3)، لتقدير العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على نموذج قياسي ARDL.

وسيتناول قياس وتحليل العلاقة كالاتي:

أولاً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ثانياً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.

أولاً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

من خلال تطبيق نموذج الإنفاق العام على الاقتصاد الليبي ومعرفة مدى انطباق النظرية الكينزية على الاقتصاد الليبي حيث يمكن التعرف على آثار الإنفاق العام على الناتج أو الدخل الكلي، والاستهلاك في الأجلين القصير والمتوسط حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام الإجمالي إلى حدوث زيادة في الناتج الإجمالي ويعتبر هو القوة التي تدفع إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة عند زيادة الإنفاق العام، وبطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي⁽²⁾، حيث تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس حالة الاقتصاد الليبي في عدم وجود استقرار سياسي من الفترة 2011م إلى 2017م، واختبار مدى تكييف النظرية الاقتصادية مع خاصية الاقتصاد الليبي

(1) رياض المؤمن، "أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ليبيا، بنغازي، (1991م): ص 49

(2) Hemming, Richard, Selma Mahfouz, and Michael Kell. The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity--a review of the literature. International Monetary Fund WP/02/208, (2002),p:28

والمتمثلة في الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تعتمد على الأساليب القياسية لاختبار انطباق النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الليبي. وفي إطار هذا النموذج المذكور تم اختبار النموذج⁽¹⁾ الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات للتعبير عن العلاقة بين الإنفاق العام كمتغير مستقل، وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع⁽²⁾.

أ. تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي في الأجل القصير للفترة (1986-2017م) :

1. الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين الإنفاق العام كمتغير مستقل والناتج المحلي كمتغير تابع كما في نتائج الجدول (3-4) حيث تبين تأثير الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017م) على الناتج المحلي الإجمالي معنوية النموذج ككل عند (F- St 0.000) وتبين أن $R^2 = 0.99$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 99%.

2. التفسير الاقتصادي للنموذج :

حيث بلغ معامل الانحدار للمتغير المستقل - الإنفاق العام عند نفس العام - يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.7394) عند مستوى معنوية 0.0037%، وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل مليار دينار واحد فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بـ (0.7394) مليار دينار ليبي. أما بالنسبة لتأثير أحداث 2011م فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير الوهمي (-32.98) وهذا ما يؤكد التأثير السلبي للأحداث خلال فترة الدراسة⁽³⁾، وذلك يعني أن الأحداث أثرت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار انخفاض (32.9848) مليار دينار كما تبين من النتائج أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة الليبية يؤثر سلباً على الناتج

(1) الجدير بالذكر : أنه تم الاختيار بين النماذج وفقاً لنتائج اختبار استقرارية البيانات (اختبار السكون) ولتحقيق الغرض الرئيسي للدراسة.

(2) يجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد أُخذ كمؤشر للنمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وقد تم الاعتماد على الأسعار الثابتة لعام 2010م في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

(3) هذا ما يؤكد تقرير ديوان المحاسبة الصادر سنة 2011م، ص 11، تجاوز المصروفات الفعلية لرقم الإيرادات المحصلة بـ 28 مليون دينار.

المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عند نفس العام وعند الأعوام بفترة إبطاء عام وعامين وثلاثة أعوام.

جدول (3-4) أثر الإنفاق العام علي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير
للفترة (1986-2017م)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0620	2.042279	0.234553	0.479022	GDP2010م(-1)
0.0037	3.526194	0.209696	0.739428	TOT_EXP
0.4389	0.798507	0.257836	0.205884	TOT_EXP(-1)
0.4762	-0.733669	0.305088	-0.223834	TOT_EXP(-2)
0.0462	2.203022	0.294627	0.649071	TOT_EXP(-3)
0.3693	-0.930099	0.272725	-0.253661	TOT_EXP(-4)
0.1281	1.625209	0.156501	0.254347	TOT_EXP(-5)
0.0001	-5.276567	6.251195	-32.98485	DUMMY
0.0019	3.868185	13.53451	52.35399	DUMMY(-1)
0.0060	-3.276992	15.76658	-51.66694	DUMMY(-2)
0.0294	2.446330	15.53266	37.99801	DUMMY(-3)
0.1424	-1.561656	13.57289	-21.19618	DUMMY(-4)
0.4272	0.819618	10.40191	8.525591	DUMMY(-5)
0.0317	-2.406884	4.905307	-11.80651	C
48.24449	Mean dependent var	0.991682	R-squared	
15.77482	S.D. dependent var	0.983364	Adjusted R-squared	
4.564654	Akaike info criterion	2.034630	S.E. of regression	
5.236570	Schwarz criterion	53.81633	Sum squared resid	
4.764450	Hannan-Quinn criter.	-47.62283	Log likelihood	
2.140843	Durbin-Watson stat	119.2232	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

ويتضح مما سبق أن التغيرات في الإنفاق العام سوف تسبب حدوث تغيرات في الناتج بصورة مباشرة وغير مباشرة وذلك يعني انطباق النموذج الكينزي⁽¹⁾ الذي ينص على أن أي زيادة في الإنفاق العام أو تخفيض للضرائب سوف يؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني⁽²⁾.

(1) وذلك ما ينطبق مع تفسير بيكوك - وايز مان حول تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يتعرض النمو المتزن إلى اختلال بسبب الأزمات الطارئة لمواجهة ظروف المجتمع، انظر الفصل الأول ص 31-32.

(2) Arola, Mika. **Effects of Fiscal Policy on Private Consumption**. No.133.1996: p6

ب: تأثير الإنفاق العام على الناتج الإجمالي في الأجل الطويل للفترة (1986-2017م):

اهتمت العديد من الدراسات بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾، وتبحث الدراسة من خلال إبراز دور الإنفاق العام وتوضيح مدى مساهمته في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، وفي هذا السياق القياسي تستخدم الدراسة الفرضية التي أنشأها بارو⁽²⁾، التي تنطلق من أن الإنفاق العام يساهم إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وباستخدام منهج التكامل المشترك⁽³⁾ للعلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل اتضح الآتي:

1- الدلالة الإحصائية للنموذج:

تشير النتائج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة راجعة إلى التغيرات في كل من الإنفاق العام وأحداث 2011م، وبدراسة تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يتضح من النتائج أن للإنفاق العام أثر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك⁽⁴⁾ ونلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية، كما تشير إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس التباين⁽⁵⁾ Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس، كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام Cumulative Sum of

(1) Alshahrani, Mr Saad A.. and Mr Ali J. Alsadiq. Economic growth and government spending in Saudi Arabia: An empirical investigation. **International Monetary Fund**, WP/14/3, (2014) PP: 3-25.

(2) انظر الفصل الثاني ص (80)

(3) جلول بن عناية، "أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر"، **ماجستير غير منشورة**، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، (2005): ص 125.

(4) تم استخدام اختبار ARDL Bounds Test انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج رقم (1-2).

(5) والجدير بالذكر: أن من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقاً له ذات تباين متجانس، حيث يعد من الفروض المهمة التي تسبب تحيزاً في الأخطاء المعيارية للمعاملات المقدرة ومن ثم تكون النتائج مضللة، انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج رقم (1-2) ثالثاً، ورابعاً، وخامساً.

(CUSUM) Recursive Residual واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل لإحصاء (CUSUM) و (CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني⁽¹⁾.

2- الدلالة الاقتصادية للنموذج:

يتضح أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي أن عند زيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.421 مليار دينار وقد تم الحصول على نتائج مماثلة في الدراسات⁽²⁾ في حين تشير نتائج علاقة المتغير الوهمي الذي يعكس أحداث 2011م بالجدول نفسه إلى فترة (2011-2017م) والتي توضح سلبية تأثير الأحداث على الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه الأحداث أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 13.408 مليار دينار.

جدول (4-4) أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل للفترة 1986-2017م

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	4.013517	0.161064	0.646431	D(TOT_EXP)
0.3187	1.027317	0.299678	0.307865	D(TOT_EXP(-1))
0.0053	-3.196864	0.201548	-0.644322	D(TOT_EXP(-2))
0.0000	-7.083986	4.905014	-34.747054	D(DUMMY)
0.0006	4.216405	13.754269	57.993567	D(DUMMY(-1))
0.0037	-3.360856	12.300184	-41.339153	D(DUMMY(-2))
0.0807	1.856851	8.384670	15.569083	D(DUMMY(-3))
0.0012	-3.882538	0.168394	-0.653796	CointEq(-1)
Cointeq = GDP2010 - (2.4218*TOT_EXP -13.4086*DUMMY -17.5110)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.797502	0.163660	2.421760	TOT_EXP
0.0086	-2.971837	4.511874	-13.408557	DUMMY
0.0012	-3.869141	4.525812	-17.511002	C

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، سادساً من نتائج رقم (1-2).

(2) انظر إلى : Constantions Alexion 2009 وأحمد على الحوته 2007 و Musa Abolgasem Taweel

2016، ص 17 وص 23 وص 25.

ثانياً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام ومستوى البطالة :

إنَّ للبطالة تأثيراً واضحاً علي حجم الدخل وعلي توزيعه، ويتمثل التأثير علي حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أما تأثيره علي توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلي تغير مستوى الأجور في نفس الإتجاه، ليس بالنسبة للإضافات الجديدة في حجم العمالة فقط ولكن أيضاً بالنسبة للعاملين القدامى، ومن ثم فإن زيادة التشغيل تؤدي إلي أن يحصل العمال على نصيب أعلى من الدخل وزيادة البطالة تؤدي إلي أن يحصلوا علي نصيب أقل، هذا في ظل افتراض أن زيادة التشغيل (نقص البطالة) أو نقص التشغيل (زيادة البطالة) إنما تأتي من تغير الطلب علي عنصر العمل لأي سبب من الأسباب⁽¹⁾.

وهذا الجزء يختص بقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة وذلك لتوضيح ما إذا كانت زيادة التشغيل راجعة إلي سياسة حكومية هادفة إلي القضاء علي البطالة أو الحد منها، أو أنها مجرد زيادة عدد العاملين في ظل عدم تغير مستوى الإنتاجية أو تغير دالة الإنتاج فإن ذلك سيكون معناه اقتطاع جزء من الإنفاق العام قد لا يكون له تأثير إيجابي علي حجم الدخل والإنتاج، ومن ثم فإن مثل هذه السياسة يكون منصبا علي إعادة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة، وهنا قد نستبدل البطالة المقنعة بالبطالة السافرة.

أ. تأثير الإنفاق العام علي مستوى البطالة في الاجل القصير للفترة (1986-2017م)

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

يتضح من النتائج الموضحة بالجدول (4-5) أن النموذج مقبول إحصائياً عند $F\text{-STS} (0.000045)$ وتشير $R^2 (0.86)$ أن هناك علاقة تفسيرية قوية بين متغيرات النموذج، أي ان هناك علاقة تفسيرية قوية بين الإنفاق العام والبطالة.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج :

من خلال قياس أثر الإنفاق العام فقد تبين عدم معنوية الإنفاق العام لنفس العام والإنفاق العام بفترة إبطاء عام، اما بالنسبة للإنفاق العام بفترة إبطاء عامين فقد تبين معنويته عند مستوى معنوية (0.021) ، وذلك يعني أن الإنفاق العام بمقدار مليار دينار واحد بفترة إبطاء عامين له تأثير يساهم في تخفيض معدلات البطالة بمقدار (0.104) ألف عامل، أما بالنسبة لتأثير الأحداث في الأجل القصير فقد تبين عدم معنوية الأحداث لفترات إبطاء لعام واحد وعامين وثلاثة أعوام بينما تبين معنوية تأثير الأحداث لأربعة أعوام سابقة فقد يشير معامل

(1) معهد البحوث والدراسات العربية، مشكلة البطالة في الوطن العربي "دراسة استطلاعية"، (1992): ص158.

الانحدار عند (الأحداث بفترة إبطاء أربعة أعوام⁽¹⁾) إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار (3.156) ألف عامل، وقد يتعدى هذا الأثر من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تؤثر على ظهور عجز في الميزان التجاري الذي يدفع في نهاية الامر إلى ظهور ضغوط تضخمية ويخفض القوة الشرائية⁽²⁾.

جدول (4- 5) أثر الإنفاق العام علي معدلات البطالة في الأجل القصير

للفترة 1986 - 2017م

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNEMPL(-1)	-0.302943	0.160302	-1.889829	0.0770
UNEMPL(-2)	-0.096783	0.042083	-2.299816	0.0353
TOT_EXP	-0.000778	0.021813	-0.035676	0.9720
TOT_EXP(-1)	-0.023977	0.022969	-1.043925	0.3120
TOT_EXP(-2)	-0.104240	0.042860	-2.432084	0.0271
TOT_EXP(-3)	0.045958	0.027956	1.643965	0.1197
DUMMY	-1.602650	0.630802	-2.540654	0.0218
DUMMY(-1)	1.293999	1.080368	1.197739	0.2485
DUMMY(-2)	-1.769618	1.362719	-1.298594	0.2125
DUMMY(-3)	3.025058	1.733316	1.745243	0.1001
DUMMY(-4)	-3.156786	1.352319	-2.334351	0.0329
C	29.42287	3.111491	9.456198	0.0000
R-squared				
Adjusted R-squared				
S.E. of regression				
Sum squared resid				
Log likelihood				
F-statistic				
Prob(F-statistic)				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

ب- تأثير الإنفاق العام علي البطالة في الأجل الطويل للفترة (1986-2017م) :

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الأجل الطويل تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات في الأجل الطويل. كما أشارت اختبارات التشخيص أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial

(1) الجدير بالذكر : أن فترة الإبطاء هناك تشير إلى الأعوام التي تتميز بحكومة واحدة وبرلمان (2013-2014م).

(2) سنعرض في هذا الفصل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري.

- قد يظهر أثر المزاخمة في الأجل القصير المرتبطة بحالة التشغيل الكامل في الاقتصاد، حيث أن أي زيادة في الإنفاق العام في هذه الوضعية ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وإن تدخل الدولة يعد غير رشيد ولا بد أن يكون في إطار تشغيل ناقص.

Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وأظهر اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس، كما يتضح من الشكل⁽¹⁾ أن المعاملات مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة.

2- الدلالة الاقتصادية للنموذج :

يتضح من نتائج الدراسة المبينة بالجدول رقم (4-6) أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي على معدلات البطالة حيث يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار دينار واحد سوف يؤدي إلى تخفيض البطالة بمقدار 0.0593 ألف عامل، أما معامل الانحدار المتغير الوهمي ليعكس فترة أحداث ما بعد عام 2011م حيث يتبين من نتائج المعادلة أن الأحداث في الأجل الطويل أدت إلى تخفيض البطالة مقدار 1.5788 ألف عامل⁽²⁾.

جدول (4-6) أثر الإنفاق العام على البطالة في الأجل الطويل للفترة (1986م - 2017م)

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0353	2.299816	0.042083	0.096783	D(UNEMPL(-1))
0.9720	-0.035676	0.021813	-0.000778	D(TOT_EXP)
0.0271	2.432084	0.042860	0.104240	D(TOT_EXP(-1))
0.1197	-1.643965	0.027956	-0.045958	D(TOT_EXP(-2))
0.0218	-2.540654	0.630802	-1.602650	D(DUMMY)
0.2125	1.298594	1.362719	1.769618	D(DUMMY(-1))
0.1001	-1.745243	1.733316	-3.025058	D(DUMMY(-2))
0.0329	2.334351	1.352319	3.156786	D(DUMMY(-3))
0.0000	-9.512644	0.147144	-1.399726	CointEq(-1)
Cointeq = UNEMPL - (-0.0593*TOT_EXP -1.5789*DUMMY + 21.0205)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.673830	0.010456	-0.059324	TOT_EXP
0.0002	-4.872111	0.324065	-1.578879	DUMMY
0.0000	67.861343	0.309756	21.020452	C

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج (2-3) ثالثاً، ورابعاً، وخامساً.

(2) ويرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على التوظيف العشوائي الذي لا يخضع لشروط التوظيف حيث تدفع نصف الميزانية الحكومية من الإنفاق الاستهلاكي على بند مرتبات القطاع العام. أنظر تقرير ديوان المحاسبة، أعداد متفرقة.

ومن خلال ماسبق اتضح أن مستويات البطالة في ليبيا تتوقف بشكل كبير على الإنفاق العام، في الأجل الطويل والأجل القصير على حد سواء ، وبالتالي فإن الإنفاق العام يترك أثراً مباشراً كبيراً على مستويات البطالة ويساهم في تخفيضها، وذلك كنتيجة عامة توضح ارتفاع نسبة القوى العاملة التي تستوعبها الحكومة، ويعتبر ضعف في إنتاجية القطاع العام، وأن القطاع الخاص لا يزال ضعيفاً أمام هيمنة القطاع العام وهذا الأمر يتفق مع تحليل كينز لدور الإنفاق العام وعلاقتها بالبطالة والهدف الرئيس هنا أن الدولة تتدخل لإنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة مالية توسعية⁽¹⁾. وقد جاءت النتائج مماثلة للدراسات⁽²⁾.

(1) انظر الفصل الأول، ص 90.

(2) دراسة Brucker and Pappa, 2012 ومقرني حميد، 2015، ص 18 و ص 19.

المبحث الثالث

قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وميزان المدفوعات في ليبيا

يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرتهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين، فالتوازن الداخلي للاقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي⁽¹⁾، وفي التحليل التالي إلقاء مزيد من الضوء من خلال قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام بالأسعار الثابتة لعام 2010م، والتضخم والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي، وذلك كمايلي:

أولاً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.

ثانياً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري.

أولاً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

سيتم تحليل دور الإنفاق العام في تأثيره على التضخم من قياس العلاقة المباشرة بين الإنفاق العام والتضخم بالإضافة إلى تأثير المتغير الوهمي الذي يعبر عن فترة الأحداث مابعد عام 2011م، وهذا المقياس يشدد في جوهره على أساسيات النظرية الكينزية في الطلب الفعال، في تحديد المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

أ- تأثير الإنفاق العام على مستوى التضخم خلال الاجل القصير الفترة (1986م-2017م)

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

بدراسة تأثير الإنفاق العام خلال الفترة (1986م-2017م) على مستوى التضخم فقد كانت النتائج التي يظهرها الجدول (4-7) ذات دلالة إحصائية حيث يشير النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا ما يشير إليه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0.619 كما يشير معامل التحديد إلى أن 76% من التغيرات الحاصلة في

(1) انظر : الفصل الأول المبحث الثالث، تفاصيل : الإنفاق العام والتوازن الخارجي.

(2) أحمد حمد الله السمان، "أبعاد مشكلة التضخم في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980"، مجلة آفاق

اقتصادية، العدد 34، السنة التاسعة الإمارات العربية المتحدة ، (ابريل 1988)، ص112.

التضخم راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج، كما أن جميع المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية مقبولة في الأجل القصير.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج :

يتضح لنا من خلال تحليل معاملات الانحدار في هذا النموذج إلى العلاقة الانحدارية القوية الموجودة بين الإنفاق العام والتضخم حيث بلغ معامل الانحدار -0.4957 ، وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق العام بفترة إبطاء أربعة أعوام بمقدار مليار دينار واحد فإن التضخم سوف ينخفض بمعدل (0.4957) ، وهذا دليل على الأثر الكبير الذي تتركه الزيادة في الإنفاق العام على التضخم في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد الليبي أعتمد على فتح بيع النقد الأجنبي في المصارف التجارية عام 2013 وبالتالي فإن النفقات العامة كان لها تأثير إيجابي على تخفيض مستويات الأسعار، كما أظهرت نتائج أن الأحداث ساهمت بشكل كبير في زيادة التضخم حيث بلغ معامل الانحدار للمتغير الوهمي من نفس العام، وذلك يعني أنه أحداث 2011م ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (20.68%) ، وذلك عام 2011م، بفترة إبطاء عام واحد كان لها تأثير إيجابي حيث بلغ معامل الانحدار (24.226) ، وذلك يعني أن حالة الاستقرار السياسي في عام 2012م كانت سبب في تخفيض معدلات التضخم بمقدار 24.226.

جدول (4- 7) أثر الإنفاق العام علي مستوى التضخم للفترة (1986 - 2017م)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFATION(-1)	0.727703	0.153027	4.755378	0.0002
TOT_EXP	0.169980	0.193175	0.879924	0.3919
TOT_EXP(-1)	-0.081380	0.244067	-0.333433	0.7431
TOT_EXP(-2)	0.351805	0.232691	1.511895	0.1501
TOT_EXP(-3)	0.159789	0.167321	0.954985	0.3538
TOT_EXP(-4)	-0.495736	0.202520	-2.447829	0.0263
TOT_EXP(-5)	-0.374968	0.285636	-1.312748	0.2078
DUMMY	20.68237	5.892606	3.509886	0.0029
DUMMY(-1)	-24.22637	11.74209	-2.063207	0.0557
DUMMY(-2)	16.68993	7.629114	2.187663	0.0439
C	9.645422	7.028864	1.372259	0.1889
Mean dependent var				
S.D. dependent var				
Akaike info criterion				
Schwarz criterion				
Hannan-Quinn criter.				
Durbin-Watson stat				
R-squared				
Adjusted R-squared				
S.E. of regression				
Sum squared resid				
Log likelihood				
F-statistic				
Prob(F-statistic)				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

والنتيجة هنا أن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي مع عدم حدوث تغير في الأسعار المحلية. ومن الملاحظ أن الآثار قصيرة الأجل تحقق انتقال وضعي توازني جديد فقط دون تغير السعر. ويطلق على الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي في الأجل القصير خطأً أفقيًا الحالة الكينزية⁽¹⁾.

ب- تأثير الإنفاق العام على معدلات التضخم في الأجل الطويل للفترة (1986-2017م):

1- الدلالة الإحصائية للنموذج:

أما فيما يتعلق بنتائج جدول (4-8) التحليل في الأجل الطويل فقد تبين عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع⁽²⁾. حيث تشير إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وقد بين اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس، كما يتضح من الشكل أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج:

هذه النتيجة تفسر أن للسياسة النقدية دوراً في التأثير على معدلات التضخم في الأجل الطويل وذلك لثبوت عدم تأثير الإنفاق العام في مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة، وتتفق الدراسة مع نتائج دراسات سابقة⁽³⁾.

جدول (4 - 8) أثر الإنفاق العام على مستوى التضخم في الأجل الطويل للفترة

(1986 - 2017م)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3566	-0.949304	1.046489	-0.993436	TOT_EXP
0.1411	1.548268	31.181859	48.277879	DUMMY
0.2150	1.291200	27.433706	35.422395	C

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

(1) مجدي الشوربجي، "آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، (2013)، ص 118.

انظر أيضاً:

Kandil, Mrs Magda E., and Hanan Morsy. Determinants of Inflation in GCC.. International Monetary Fund, No. 9-82 2009: pp 2-32

(2) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج رقم (2-3).

(3) انظر: دراسة محمد بن عبدالله الجراح 2011م، خليل عبد الكريم محسن محمد، 2011م، Mohsen Mehraraa, et, 2016، Okran, K.K, 2007، Hoonlim, 1997، ص 20 و ص 21.

ثانياً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي :

حيث اعتمدت الدراسة علي قياس أثر الإنفاق العام كمفسر لمقدار الاستيعاب المحلي وذلك بقياس أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري، وذلك لشرح أثر الإنفاق العام الحقيقي مستخدماً في ذلك القياس بيانات الأسعار الثابتة لعام 2010م، وبذلك تنهم الدراسة بسوق السلع والخدمات وتهمل الأثر النقدي علي المتغيرات الاقتصادية.

الاقتصاد الذي يتصف بمثل الظروف السابقة (أي وجود فائض في ميزانه التجاري مع وجود حالة ضعف في التوظيف أو قريبة من التوظيف تكون قدرته الاستيعابية فيه أقل من الإنتاج. وهنا نقصد بالقدرة الاستيعابية إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري). فإن كانت معادلة الدخل:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

فإنه يمكن كتابة المعادلة على الصورة:

$$Y = A + B$$

حيث:

$$A = \text{القدرة الاستيعابية } (C+I+G)$$

$$B = \text{صافي الميزان التجاري } (X-M)$$

أي أن صافي الميزان التجاري (الصادرات من السلع والخدمات - الواردات من السلع والخدمات) يساوي الفرق بين الدخل والقدرة الاستيعابية للاقتصاد. فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فهذا يعني أن القدرة الاستيعابية أكبر من الدخل، وبالتالي فإن التغير في ميزان المدفوعات بالتالي يجب التدخل مباشرة في القدرة الاستيعابية أي خفض الإنفاق باتباع سياسة تخفيض الإنفاق Expenditure Reducing Policy، وقد يؤدي مثل هذا الإجراء إلى خفض الطلب على السلع والخدمات مما سيؤدي بالمصانع والمنشآت إلى تسريح بعض من عناصر إنتاجها والتحاقها بالصناعات الموجهة للتصدير⁽¹⁾ والصناعات المنافسة للواردات وهذا بالطبع

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص 299.

والجدير بالذكر: يمكن أن نتوقع من اتباع سياسة إنفاق عام توسعية تؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري ولكن في ذات الوقت يمكن توقع أيضاً تحسن في العملة المحلية ذلك لأن التوسع في عجز الموازنة العامة للدولة يدفع سعر الفائدة الحقيقي للارتفاع. لذلك يتوقع في حالة حدوث تغير جذري في السياسة الإنفاقية انحراف في اتجاه الميزان الجاري مبتعداً عن سعر الصرف، وهذا ما حدث خلال الفترة الأولى (1986م - 2000م) لسنوات الحصار الاقتصادي، كما أن التغيرات في العرض المحلي أو الطلب الخارجي أو كلاهما يمكن أن تولد علاقة وارتباطاً إيجابياً قوياً بين الحساب الجاري والإنفاق العام، لذلك يمكن القول من التحليل السابق وإن كانت هناك اضطرابات

سيؤدي إلى عدم ارتفاع الأسعار نظراً لأن خفض قيمة العملة قد صاحبه خلق بطالة في الموارد الاقتصادية.

أ: تأثير الإنفاق العام على الميزان التجاري في الاجل القصير للفترة (1986-2017م):

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

تشير نتائج الجدول (4-9) هذا النموذج إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين الميزان التجاري كمتغير تابع والإنفاق العام والمتغير الصوري كمتغيرات مستقلة وهذا ما يشير إليه معامل الارتباط الذي بلغ 0.88، كما أن معامل التحديد أو معامل الجودة للنموذج يشير إلى أن 91% من التغيرات الناتجة في ميزان التجاري يفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام والمتغير الوهمي، ومن الواضح أن النموذج ذو دلالة إحصائية مقبولة وهذا ما تبينه قيمة فيشر التي كانت أكبر من القيمة الجدولية.

جدول (4-9) أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري للفترة (1986م-2017م)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2391	-1.213389	0.211865	-0.257074	BLANC(-1)
0.0023	3.493279	0.072921	0.254733	TOT_EXP
0.4057	-0.849339	0.126265	-0.107242	TOT_EXP(-1)
0.1717	1.417585	0.085290	0.120905	TOT_EXP(-2)
0.0001	4.930457	0.085374	0.420931	TOT_EXP(-3)
0.0139	2.695857	0.110778	0.298643	TOT_EXP(-4)
0.0000	-6.679471	1.922326	-12.84012	DUMMY
0.7317	-0.347697	2.607863	-0.906745	C
18.94418	Mean dependent var	0.915794	R-squared	
6.890870	S.D. dependent var	0.886322	Adjusted R-squared	
4.758843	Akaike info criterion	2.323338	S.E. of regression	
5.139473	Schwarz criterion	107.9580	Sum squared resid	
4.875206	Hannan-Quinn criter.	-58.62381	Log likelihood	
1.741774	Durbin-Watson stat	31.07326	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

2-التفسير الاقتصادي للنموذج :

اقتصادية ومالية أن أى تغير في السياسة الإنفاقية سوف يتولد عنه وجود علاقة إيجابية عبر الزمن بين الميزان الجارى والإنفاق العام مع شرط انضباط وترشيد الإنفاق.

يبين هذا النموذج أن الإنفاق العام له تأثيرًا كبيرًا على الميزان التجاري حيث بلغ معامل الانحدار للإنفاق العام من نفس العام (0.254)، وهذا يعني أنه إذ زادت النفقات العامة بمقدار مليار دينار واحد فإن الميزان التجاري سوف يزداد بـ (0.254) مليار دينار وهذا ما يؤكد وجود العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري وذلك كنتيجة لتمويل الإنفاق العام للواردات خلال فترة الدراسة⁽¹⁾، وبصورة عامة فإن التأثير الإيجابي للإنفاق العام هو تسرب في حقيقة الأمر عن طريق تمويل الواردات وذلك يساهم في ضعف مساهمة الإنفاق العام والتي قامت الدراسة بتوضيحها في الفصل الثالث، حيث إن الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري سيؤدي إلى زيادة حجم الواردات اللازمة لسد الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات الإنتاجية أو الاستهلاكية، وذلك يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال أي زيادة في التسرب من دورة الدخل، هذا غير أن دولة ليبيا تعتمد في صادراتها على المواد الأولية وتدني أداء المنشأة الحكومية وتضخم حجم الجهاز الإنتاجي.

ب - تأثير الإنفاق العام على الميزان التجاري في الأجل الطويل خلال الفترة 1986-2017م:

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري في الأجل الطويل نجد أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج كما هو موضح بالمعادلة كما تبين من اختبارات التشخيص أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey إلى خلو المعادلة المقطرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وأظهر اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس، كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقطرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقطرة للمعادلة كما في الشكل لإحصاء (CUSUM) و (CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني⁽²⁾.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج :

كما تشير النتائج بالجدول رقم (4-10) ولقد بلغ معامل الانحدار في المعادلة (0.785) والذي يعني أنه إذ زاد الإنفاق العام بمليار دينار سوف يؤدي إلى زيادة في الميزان التجاري بمقدار (0.785) مليار دينار وهذا دليل على وجود علاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري والذي يشير إلى وجود تسربات من الإنفاق العام خارج البلاد عن طريق الواردات، كما أثرت

(1) تمويل الواردات في ليبيا .

(2) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج (2-4).

الأحداث سلباً على الميزان التجاري بمقدار (10.21)، وذلك يعني أن الأحداث ساهمت في زيادة عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بمقدار (10.21) مليار دينار. حيث إن هذه النتائج جاءت متفقة مع العديد من الدراسات⁽¹⁾.

**جدول (4-10) أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في الأجل الطويل
للفترة (1986-2017م)
Long Run Coefficients**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT_EXP	0.785928	0.071719	10.958390	0.0000
DUMMY	-10.214292	1.313517	-7.776294	0.0000
C	-0.721314	2.082881	-0.346306	0.7327

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة. بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

خلاصة ماسبق فقد عكس التحليل السابق أن الاقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الاقتصادي (1986 - 2000م) أعتمد علي تخفيض (قيمة العملة) لعلاج عجز ميزان المدفوعات خلال فترة انخفاض أسعار النفط وهذا العلاج مبني على الآثار التي يحدثها التغير في الإنفاق من الإنفاق علي السلع والخدمات الاجنبية إلى الإنفاق علي السلع المنتجة محلياً. وبهذا فإن التحليل السابق اعتمد على دراسة التوازن مستخدماً في ذلك الأسعار الثابتة لأسعار 2010م.

بينما يمكن القول أن الاقتصاد الليبي يتأثر بالأسعار العالمية والاضطرابات الاقتصادية حيث إن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن اقتصادات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان (مثل ليبيا)، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناعات لادخار أو استثمار العوائد النفطية⁽²⁾، كما إن وجود انعكاسات سلبية للسياسة الإنفاقية توضح الأزمة الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر

(1) انظر: محمد كرديلة، 2013م، حسام أبو سعيدة ضو محمد، 2015م، ص 24 ص 25.

(2) المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، "رصد وقراءة في أهم الأحداث السيلسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا"، طرابلس (حصاد 2015): ص ص 27-28.

(المرض الهولندي)⁽¹⁾ على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي باستثماره محلياً أو استثماره خارجياً للحفاظ على استقرار الاقتصادي.

(1) كما أننا نجد أن زيادة الطلب على سلع الصادرات الخارجية يؤدي إلى خلق عجز في الحساب الجاري الليبي وفي ذات الوقت يؤثر ذلك على الأسعار في ليبيا، ومن ثم فإن سياسة الإنفاق في ليبيا ذات أثر كبير على العلاقة بين الميزان التجاري وهذا ما تم عرضه في الفصل الثالث.

المبحث الرابع

قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز علي الإنفاق الاستثماري، كما يساهم الإنفاق الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل علي الفئات منخفضة الدخل، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال تصميم مؤشر الاستقرار الاقتصادي للدول النامية، وقد جمعها الاقتصادي Nicolas Kaldor 1908-1986 في أربعة أهداف نهائية ضمن مايسمي بالمربع السحري والتي تتمثل في⁽¹⁾:

- النمو الاقتصادي
- التشغيل الكامل
- التضخم
- توازن ميزان المدفوعات

وقد أوضح "كينز" أن أي استقرار اقتصادي يتحقق من خلال مستوى عال من النشاط الاقتصادي، بينما أكد (1971) N.Kaldor⁽²⁾ أن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة إذا كانت مساحة المربع أكبر من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من تلك الأهداف، وإن كان من الصعب أن يتم تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد.

وفي ضوء ماسبق يمكن تقسيم المبحث الى الآتي:

أولاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

(1) أحمد ضيف، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر 1989-2012"، نكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2015): ص 207. انظر ايضا:

- Kaldor, Nicholas. "Economics without equilibrium.", University, College Cardiff Press, (1985). Available on : <https://books.google.com>.

(2) Kaldor, Nicholas. "The irrelevance of equilibrium economics." The Economic Journal. vol 82. Issue.328 (1972)pp: 1237-1255.

ثانياً: تقدير العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

من خلال التحليل السابق يمكن معرفة دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب المربع السحري لكالدور، ويساعد على الفهم الدقيق لأهم الآثار التي يمكن أن تترتب على تغير الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار وذلك بالاعتماد على التحليل والقياس السابق بإضافة فترات إبطاء على النموذج وفقاً لنموذج ARDL.

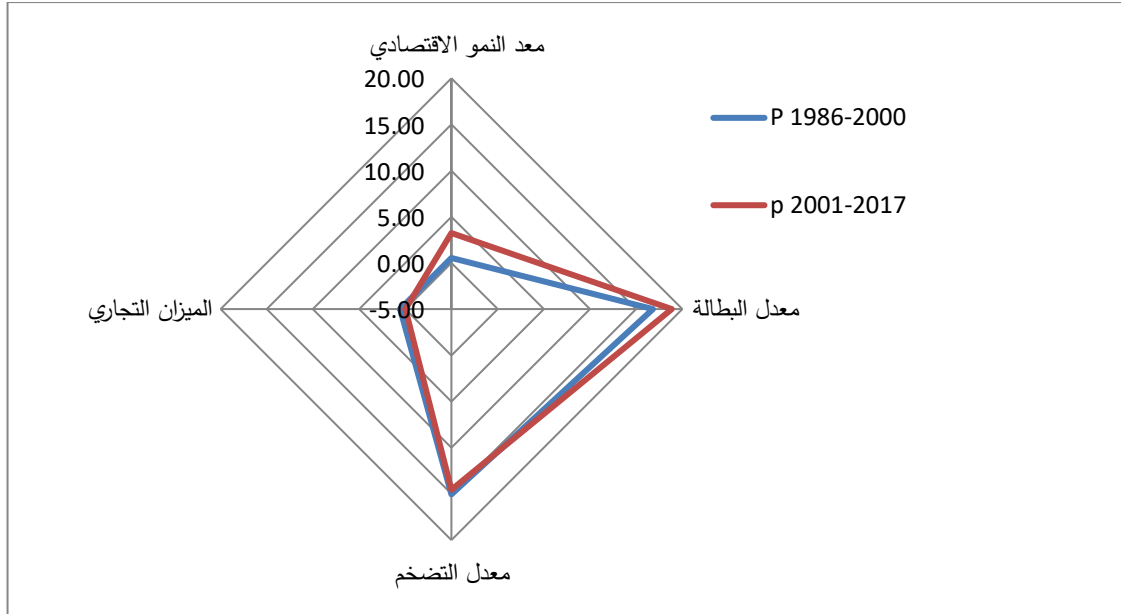
ولرسم المربع السحري لكالدور فقد تم الاعتماد على بيانات الجدول (2-2)⁽¹⁾ والذي يوضح تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الأولى (1986 - 2000م) والفترة الثانية (2001 - 2017م) وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية: {النمو الاقتصادي (ويعكسه الناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الثابتة لعام 2010م)، التشغيل الكامل (ويعكسه معدل البطالة)، استقرار المستوى العام للأسعار (ويعكسه معدل التضخم)، التوازن الخارجي (ويعكسه رصيد الميزان التجاري)}.

يوضح الشكل البياني (1-4) المربع السحري للفترة الأولى (1986 - 2000م) والفترة الثانية (2001 - 2017م)، حيث يتضح أن المربع السحري خلال الفترة الثانية (2001 - 2017م) أكبر من المربع السحري خلال الفترة الأولى وذلك يعني أن وضع الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الثانية كان أفضل من الفترة الأولى من فترة الدراسة.

شكل (1-4) المربع السحري للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986م - 2017م⁽²⁾

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، جدول رقم (2-2).

(2) تم رسم المربع باستخدام برنامج excel2010



أ- بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017):

ولقياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي فقد تم استخدام نموذج قياسي اعتماداً على عدد من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية⁽¹⁾ والتي تتمثل في:

(1) معدل نمو مستقر.

(2) البطالة.

(3) التضخم.

(4) ميزان المدفوعات.

وقد سبق دراسة التطور الزمني لتلك المؤشرات خلال الفترة 1986م – 2017م للاقتصاد الليبي، وكذلك تم دراسة العلاقة بين كل مؤشر من هذه المؤشرات على حده والإنفاق العام. وفي الجزء التالي من هذا الفصل سوف يتم بناء رقم قياسي يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الليبي، وربط العلاقة بين الرقم القياسي للاستقرار الاقتصادي والإنفاق العام بأنواعه المختلفة، وهذا يُعد دليلاً غير مباشر للعلاقة بين المؤشرات المختلفة للاستقرار الاقتصادي والإنفاق العام.

وقد استندت الدراسة في بناء الرقم القياسي للاستقرار الاقتصادي على المنهجية المتبعة في بناء مؤشر التنمية البشرية (UNDP, 1992)⁽¹⁾ اعتماداً على المؤشرات الاقتصادية السابقة

(1) انظر الفصل التمهيدي للدراسة.

- رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر.

- Montiel peter & serven, luis. "Macroeconomic stability in Developing Countries : How Much is enough"

- خالد بن حمد بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 210-211.

ذكرها. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية ليس لها نفس وحدات القياس لذا وجب التغلب على هذه المشكلة، وتشمل هذه المنهجية خطوات تضمن حلاً لتلك المشكلة وذلك على النحو التالي:

- بناء الرقم القياسي الجزئي لكل مؤشر على حدة:

في هذا الجزء من الدراسة تم تصميم رقم قياسي لقياس الاستقرار الاقتصادي الليبي باستخدام المتغيرات السابق الإشارة إليها لكل متغير على حدة وذلك وفقاً للصيغة الآتية :

$$I_t = (X_t - X_{\min}) / (X_{\max} - X_{\min})$$

I_t : تشير إلى الرقم القياسي الخاص بكل مؤشر.

X_t : تشير إلى القيمة الفعلية للمؤشر عبر الزمن t .

$X_{\max}$: القيمة القصوى للمؤشر خلال فترة الدراسة.

$X_{\min}$: القيمة الدنيا للمؤشر خلال فترة الدراسة.

وجميع قيم هذه الأرقام القياسية تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح.

ب - بناء الرقم القياسي المركب للاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي :

وذلك من خلال أخذ المتوسط البسيط لجميع الأرقام القياسية الجزئية لجميع المؤشرات عند النقاط الزمنية المختلفة لفترة الدراسة، وذلك استناداً على المنهجية السابق الإشارة إليها. وتنحصر قيمة ذلك المؤشر أيضاً بين (الصفر والواحد الصحيح). وكلما اقتربت قيمة هذا الرقم القياسي من الواحد الصحيح دل ذلك على تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي نتيجة لتزايد الفروق بين القيم القصوى والقيم الدنيا للمتغيرات المستخدمة وهذا يشير إلى تزايد درجة التقلب وعدم الاستقرار لهذه المتغيرات، في حين كلما اقتربت قيمة هذه المتغيرات من الصفر دل ذلك على تزايد درجة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع انخفاض الفجوة بين القيم القصوى والدنيا للمتغيرات مما يشير إلى انخفاض درجة التقلب لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

جدول (4-11) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا للفترة 1986 - 2017م

السنة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للنمو الاقتصادي	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للبطالة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للتضخم	مؤشر الاستقرار الاقتصادي لميزان التجاري	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
1986	0.27	0	0.51	0.07	0.21
1987	0.25	0.01	0.55	0.03	0.21

(1) انظر إلى : سامي السيد وآخرون، تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعدلات النمو للاقتصاد المصري خلال الفترة من 1975م إلى 2011م، مرجع سبق ذكره.

- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report, New York, **Oxford University Press**, 10017, USA, March(1992), PP. 1-216.

السنة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للنمو الاقتصادي	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للبطالة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للتضخم	مؤشر الاستقرار الاقتصادي لميزان التجاري	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
1988	0.37	0.42	0.5	0	0.32
1989	0.37	0.86	0.56	0.03	0.46
1990	0.35	1	0.41	0.16	0.48
1991	0.41	0.9	0.84	0.07	0.56
1992	0.31	0.91	0.75	0.13	0.53
1993	0.31	0.91	0.67	0.02	0.48
1994	0.34	0.9	0.8	0.08	0.53
1995	0.32	0.92	0.71	0.16	0.52
1996	0.34	0.92	0.54	0.13	0.48
1997	0.36	0.92	0.52	0.14	0.49
1998	0.31	0.91	0.53	0.07	0.46
1999	0.33	0.91	0.52	0.16	0.48
2000	0.34	1	0.27	0.31	0.48
2001	0.33	0.91	0.04	0.22	0.37
2002	0.32	0.91	0	0.12	0.34
2003	0.4	0.92	0.3	0.28	0.48
2004	0.35	0.91	0.43	0.31	0.5
2005	0.38	0.91	0.49	0.67	0.61
2006	0.37	0.89	0.44	0.85	0.64
2007	0.36	0.89	0.62	1	0.72
2008	0.41	0.88	0.79	0.95	0.75
2009	0.33	0.86	0.48	0.39	0.51
2010	0.35	0.86	0.48	0.58	0.57
2011	0	0.78	1	0.15	0.48
2012	1	0.91	0.62	0.6	0.78
2013	0.05	0.91	0.48	0.08	0.38
2014	0.2	0.91	0.48	0.08	0.42
2015	0.27	0.91	0.76	0.08	0.51
2016	0.40	0.86	1.00	0.08	0.58
2017	0.38	0.86	1.10	0.08	0.60

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالجدول رقم (2-2) بالملحق الإحصائي رقم (2)

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel 2010

ثانياً : تقدير العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة ما دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟ وذلك من خلال قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

أ: تأثير الإنفاق العام الإجمالي على الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير

في هذا الجزء سيتم التعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال اختبار الفرض القائل بأن الإنفاق العام يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الليبي وذلك من خلال مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1986-2017م).

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

تشير نتائج الجدول (4-12) هذا النموذج إلى وجود علاقة ارتباطية قوية في الأجل القصير بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع والإنفاق العام والمتغير الوهمي كمتغيرات مستقلة وهذا ما يشير إليه معامل الارتباط الذي بلغ (0.73)، كما أن معامل التحديد أو معامل الجودة للنموذج يشير إلى أن (62%) من التغيرات الناتجة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي يفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام والمتغير الصوري ، ومن الواضح أن النموذج ذو دلالة إحصائية مقبولة وهذا ما تبينه قيمة فيشر التي كانت أكبر من القيمة الجدولية كما أن اختبار D.W يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج :

يبين هذا النموذج أن الإنفاق العام له تأثير كبير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير حيث بلغ معامل الانحدار للإنفاق العام من نفس العام (0.0112)، وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق العام بمليار دينار سوف يزداد مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمعدل يقترب من واحد صحيح بمقدار (0.0112) وهذا ما يؤكد وجود العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي أي أن الإنفاق العام في نفس العام أدى إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

كما تبين من خلال معامل الانحدار أن للإنفاق العام بفترة إبطاء عام واحد إلى أن الإنفاق العام سوف يؤدي إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الصفر بمقدار (0.8) وذلك يدل على مساهمة الإنفاق العام لعام سابق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تشير نتائج التحليل القياسي إلى أنه خلال الدراسة أن معنوية الإنفاق العام بفترة إبطاء عام واحد، والإنفاق العام بفترة إبطاء عامين، كما ثبتت معنوية تأثير الإنفاق العام، وتشير التقديرات المبينة بالجدول (4-12)، كما يشير معامل انحدار الإنفاق العام بفترة إبطاء عامين إلى أن زيادة الإنفاق بفترة إبطاء عامين بمليار دينار واحد يترتب عليها اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من الواحد صحيح بنحو (0.0082)، وذلك ما يشير إلى حالة عدم استقرار اقتصادي وهذا يعني أن للإنفاق العام بفترة إبطاء عامين أثر سلبي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي وذلك يعزى لقرب قيمة المؤشر من الواحد صحيح. أما بالنسبة لفترة الأحداث فقد ثبت معنوية التأثير عند نفس العام أي أن الأحداث ترتب عليها اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من الواحد بنحو (0.099) خلال الأحداث وهذا يدل على أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي في حالة عدم استقرار كامل بسبب الحرب في تلك الفترة.

جدول (4-12) أثر الإنفاق العام علي مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير للفترة 1986-2017م

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INDEXECONOMY(-1)	0.441817	0.177490	2.489257	0.0222
INDEXECONOMY(-2)	-0.311189	0.162195	-1.918611	0.0702
INDEXECONOMY(-3)	0.233830	0.150803	1.550571	0.1375
INDEXECONOMY(-4)	-0.318078	0.140657	-2.261379	0.0357
TOT_EXP	0.011279	0.002128	5.299101	0.0000
TOT_EXP(-1)	-0.008964	0.002737	-3.275769	0.0040
TOT_EXP(-2)	0.008201	0.002469	3.321984	0.0036
DUMMY	0.099630	0.038732	2.572285	0.0187
C	0.170930	0.084400	2.025223	0.0571
Mean dependent var				
S.D. dependent var				
Akaike info criterion				
Schwarz criterion				
Hannan-Quinn criter.				
Durbin-Watson stat				
R-squared				
Adjusted R-squared				
S.E. of regression				
Sum squared resid				
Log likelihood				
F-statistic				
Prob(F-statistic)				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

ب - تأثير الإنفاق العام الإجمالي على الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل للفترة (1986-2017م):

دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل تبين وجود علاقة تكامل مشترك⁽¹⁾ بين متغيرات الدراسة:

1-الدلالة الإحصائية للنموذج:

بتشخيص النموذج المُقدر فقد تبين أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وتشير نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين ARCH Heteroskedasticity Test: أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس، كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% الذي يوضحها الشكل البياني.⁽²⁾

(1) وجددير بالذكر أن قيمة F-Statistic وقعت بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة

غير محسومة، انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج (5-2).

(2) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج (5-2).

كما يتضح من اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المُقدر الوارد بالملحق⁽¹⁾ بأن إمكانية الاعتماد على النموذج المُقدر للتنبؤ بحجم المتغير التابع (مؤشر الاستقرار الاقتصادي) مستقبلاً، حيث يقع الخط المُمثل لمؤشر الاستقرار الاقتصادي المتوقع داخل القيمة الحرجة. كما تقترب قيمة كلاً من : (Theil Inequality coefficient, Bias Proportion) من الصفر (0.000002, 0.0618868) على التوالي وكذلك صغر قيمة جذر متوسط مربع الخطأ Root Mean Squared Error الأمر الذي يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج النموذج المُقدر في التنبؤ بالقيم المستقبلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج:

فقد اتضحت معنوية الإنفاق العام والمتغير الوهمي الذي يعكس فترة أحداث عام 2011 وما بعده، حيث يتبين من دراسة تقديرات معامل الانحدار للإنفاق العام 0.0110 إلى أن الإنفاق العام في الأجل الطويل يؤدي إلى اقتراب المؤشر من الواحد صحيح وذلك يدل على دور الإنفاق في الأثر السلبي للإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أن للمتغير الوهمي الذي تم إدخاله على النموذج كمتغير مستقل مؤثر، قد جاءت نتائج التحليل على النحو الوارد بالجدول (4-13) كما تشير التقديرات التي يتضح منها أن الأحداث كانت سبباً أساسياً في اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من الواحد صحيح بنحو 0.10، وذلك يعكس حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي عند أحداث 2011م.

جدول (4-13) أثر الإنفاق العام على مؤشر الاستقرار الاقتصادي

للفترة (1986-2017م)

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0581	2.016591	0.196092	0.395438	D(INDXECONOMY(-1))
0.5737	0.572519	0.147154	0.084248	D(INDXECONOMY(-2))
0.0357	2.261379	0.140657	0.318078	D(INDXECONOMY(-3))
0.0000	5.299101	0.002128	0.011279	D(TOT_EXP)
0.0036	-3.321984	0.002469	-0.008201	D(TOT_EXP(-1))
0.0187	2.572285	0.038732	0.099630	D(DUMMY)
0.0005	-4.223581	0.225785	-0.953620	CointEq(-1)
Cointeq = INDXECONOMY - (0.0110*TOT_EXP + 0.1045*DUMMY + 0.1792)				

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.623019	0.002385	0.011027	TOT_EXP
0.0074	2.997911	0.034850	0.104476	DUMMY

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (2)، نتائج (2-5) سابقاً.

0.0216	2.504088	0.071580	0.179243	C
--------	----------	----------	----------	---

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

مما سبق يتضح تباين دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج التحليل أن للإنفاق العام تأثير على الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط فقط، أما بالنسبة للأجل الطويل فكانت النتيجة غير محسومة؛ كما أن لفترة الأحداث تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1986-2017). فضلاً عن صلاحية النموذج المقدر، مما يعني إمكانية استعانة السلطات المالية في ليبيا بنتائج النموذج في التخطيط ورسم سياسات للضبط الإنفاق العام ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

الفصل الختامي

الخلاصة والنتائج

- المبحث الأول : النتائج والدروس المستفادة من التجارب الدولية.
- المبحث الثاني : مقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

الفصل الختامي

الخلاصة والنتائج

تمهيد :

تسعى مختلف الدول في العالم إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة مما يحقق الرفاهية والتقدم لمواطنيها، ونجد أن الدول التي تعتمد على مجال الطاقة في صادراتها تكون أمام تغيرات كثيرة قد تمثل فرصة أو تشكل خطراً بسبب التقلبات الكثيرة لأسعار الطاقة على المستوى العالمي، مما يضطرها إلى إيجاد حلول تسمح لها بالاستفادة من التجارب الدولية ولعل هذا الفصل يعكس ما يمكننا الاستفادة من التجارب التي تم عرضها في الفصل الثاني من هذه الرسالة ولتحقيق الغرض من الدراسة فقد تم تقسيم الفصل الختامي إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: النتائج والدروس المستفادة من التجارب الدولية

المبحث الثاني: مقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

المبحث الأول

النتائج والدروس المستفادة من التجارب الدولية

يُعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المقترن بمعدل نمو حقيقي مناسب مع تجنب التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار، أي أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتضمن مزيجاً من التوازن الداخلي والخارجي مقترناً بتحقيق مستوى ملائم من التشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع وتراجع معدلات التضخم. ومن ثم، فإن أية سياسة اقتصادية يجب أن تعمل على تحقيق أربعة أهداف تتمثل في: استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بالتخفيف من حدة العجز، وتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي. ومن خلال ماسبق، فقد تم تقسيم المبحث كالاتي:

أولاً: ملخص ونتائج الدراسة النظرية.

ثانياً: أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية

ثالثاً: نتائج الدراسة القياسية.

أولاً : ملخص ونتائج الدراسة النظرية:

استهدفت الدراسة التعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986 - 2017م وذلك من خلال دراسة تطور الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وكذلك تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة في منهجية البحث على البيانات الثانوية المنشورة من خلال مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط في دولة ليبيا، وبيانات الأمم المتحدة المتاحة على شبكة المعلومات الدولية ، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي.

وقد تضمنت الدراسة ستة فصول تناول الفصل التمهيدي (الإطار العام للدراسة) في المبحث الأول منه مقدمة الدراسة ومشكلة وأهمية الدراسة وأهداف ومنهجية الدراسة. كما تناول المبحث الثاني للفصل الدراسات السابقة المتعلقة بالإنفاق العام وعلاقته بأبعاد الاستقرار الاقتصادي، حيث تناول عرض لأهم نتائج الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

في حين تُخصّص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي حيث تناول المبحث الأول منه الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية بدأ أولها باستعراض مفهوم الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية وتفسير دور الإنفاق العام الاقتصادي من خلال عرض أهم المفكرين الذين اهتموا بهذا الجانب، وأسفرت الدراسة في هذا المبحث على أن الإنفاق العام جزء مهم من أجزاء السياسة المالية وذلك لما له من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي، كما اهتمت الدراسة بهيكل الإنفاق العام حيث اتضح أن هناك معايير لتصنيف الإنفاق العام أهمها المعيار الاقتصادي وتختلف المعايير باختلاف وجهات الإنفاق ونوع التقسيم فهناك معيار التأثير في الدخل الوطني وينقسم إلى (الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي)، وهناك معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري)، كما عرض المبحث أهم الأسباب الظاهرية والحقيقية وراء ازدياد الإنفاق العام، حيث تُعد انخفاض قيمة النقد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الظاهرية للإنفاق العام أو غير الطرق المحاسبية العامة، وأن هناك العديد من الأسباب وراء الزيادة الظاهرية للإنفاق العام منها أسباب تتعلق بالزيادة التي تنتج عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية أو توسع الدولة في إقامة مشاريع اقتصادية عامة، أو في حالة "الركود الاقتصادي" وذلك بسبب فشل نظام السوق. كما أسفرت النتائج في هذا المبحث بأن فاعلية الإنفاق العام تتوقف على محددات التمويل حيث اتضح أن هناك العديد من طرق التمويل تتباين في أثارها على فاعلية الإنفاق العام من أهمها التمويل المحلي والتمويل الخارجي والتمويل عن طريق الإيرادات النفطية. وقد تعرض المبحث الثاني من الفصل الأول لتناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وقد انتهت الدراسة في هذا المبحث إلى مايلي:

يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي عند أبرز المدارس الاقتصادية المعاصرة وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد ركزت الدراسة على اتجاهين هما:

اتجاه أنصار السوق حيث ركزت المدرسة الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة على أن الإنفاق العام لن يتسم بالكفاءة والفاعلية وبالتالي يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها المجتمع.

أما اتجاه تدخل الدولة فقد اهتمت المدرسة الكينزية بدور الدولة في الاقتصاد والتأكيد على أهمية الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسية إنفاقية رشيدة

للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة، وقد انتهت نتائج هذا المبحث إلى أن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يهدف إلى المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار العام في الأسعار، بينما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق نمو مستقر، ومحاربة البطالة وتوفير العمل، وتحقيق التوازن الخارجي، ومحاربة التضخم، وأختص المبحث الثالث بالعلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي وأسفرت الدراسة عما يلي:

■ العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي :

تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة، وفي إطار هذه النظريات فإن مختلف الدراسات أضافت الإنفاق العام كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وحيث أنه في الأجل الطويل يتحدد الإنتاج بمستوى العرض بحيث أن سياسة الإنفاق العام التوسعية لا تؤثر على نمو الناتج بل تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الأسمى، وذلك حسب النظريات النيوكلاسيكية التي تقر بأن النمو مرتبط بالتطور النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة للنمو تقر بإمكانية وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي.

إنّ الإنفاق الاستثماري له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة وبالتالي يتوقف الأثر في النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضة على النوع الآخر (الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري)، آثار المزامنة في الأجل القصير والآثار الدخيلة في الأجل الطويل.

■ العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

إن الفرق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فإن المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم التشغيل بالجهاز الإنتاجي، وتظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

اعتبرت النظرية الكينزية أن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حدوث أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا

يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتاً.

■ العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

ترى المدرسة الكينزية أن للدولة قدرة على تحقيق الاستقرار في الأسعار وذلك بشرط توافر الرغبة السياسية، كما يجب على الحكومات أن توظف طاقاتها لتحقيق الاستقرار السعري والتشغيل الكامل، لكن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، ففي الدول النامية لا بد من بناء جهاز إنتاجي مرن حيث أن زيادة الطلب الفعلي لن تجدي نفعاً لأن مشكلة هذه الدول تتمثل في ضالة مواردها الاقتصادية، لذلك ينصح بعض الاقتصاديون بعدم اللجوء إلى هذه السياسة إلا عندما تبدأ معالم مرونة الجهاز الإنتاجي بالظهور.

■ العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات:

تختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث إن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكينزية فتختلف عن سابقتها حيث يقرون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي ويفسرون ذلك من خلال منهج الاستيعاب ومن أهم هذه المناهج:

التحليل النيوكينزي لمندل فمنج حيث أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري - هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية كبيرة لانتقال رأس المال - هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي.

التحليل الكينزي لألكسندر سيدني ويبنر منهجه علي أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع والخدمات التي يتم استيعابها محلياً، وهو عبارة عن الإنفاق الاستهلاكي العائلي (الخاص) والحكومي وإجمالي الاستثمار، فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فإن الميزان التجاري للدولة يحقق عجزاً بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح. ويركز المدخل في تحليله على المتغيرات الاقتصادية الكلية متجاهلاً بذلك الآثار غير المباشرة على النقود.

وأهتم الفصل الثاني بعرض تجربتا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة والنامية حيث تناول المبحث الأول تجربة النرويج في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال صندوق الثروة السيادي بينما تناول المبحث الثاني التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد أسفرت نتائج الدراسة في هذا الفصل عن عرض الآتي :

ثانيًا : أهم الدروس المستفادة الدروس المستفادة من التجارب الدولية :

بالرغم من أن ليبيا تمتلك صندوق سيادي (صندوق الاستثمار)، إلا أنه يعاني العديد من النقائص سواء من خلال اعتماده على مداخيل صادرات الطاقة، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها وهو ما جعلنا نعرض التجربة النرويجية في هذا الصدد، ولعل التجربة الماليزية التي اهتمت بالإنفاق في مجال الطاقة البشرية وبأسلوب التخطيط الذي يختلف تماماً عن النموذج السابق الذي تتوافر فيه الموارد المالية فمن الضروري أن يكمل كل منهما الآخر وهذا محور اهتمام الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

أ- الاستفادة من التجربة النرويجية :

مما لاشك فيه، أن وجود النفط في أي بلد يمثل فرصة فريدة للاستفادة من هذا المصدر الثمين، وبما أن النفط مصدر ناضب لذا فإن هذه الفرصة ذات أمد محدود، ولا تقسح المجال للكثير من الأخطاء، لذلك يتحتم على البلد أن يتحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط، بحيث تتناغم العمليات في خدمة المصلحة الوطنية الشاملة، ويقتضي هذا بالطبع وجود سياسة مالية واضحة للبلد، ومن الجدير ذكره في هذا المجال، أن هناك في أي بلد قوى متعددة، داخلية وخارجية، تعمل دائبة للتأثير في قرارات النفط في اتجاهات مختلفة، وفي أكثر الأحيان تتضارب في ما بينها، ذلك فإن نجاح أي بلد في الاستفادة من مصادره النفطية، يعتمد بصورة خاصة على قابليته في تحديد وتنفيذ سياسة نفط واضحة ومتكاملة، يؤمن ويلتزم بها أكبر عدد من المواطنين والمؤسسات الوطنية، ومن الأفضل أن يتوصل البلد إلى هذه السياسة في وقت مبكر لعمليات النفط، وهذا ما حدث في النرويج، إلا أنه لم يحدث في ليبيا، لا في أول مراحل اكتشاف النفط، ولا في وقتنا الحاضر.

ولكن بأي شكل من الأشكال كيف يعمل البلد الذي لا يملك تلك المقومات، مثل ليبيا؟ وكيف يمكن له الاستفادة من تجربة النرويج في مجال إنتاج النفط والصناعة النفطية؟ يتطلب ذلك من الحكومة الليبية، تطوير التشريعات والأنظمة والوثائق التعاقدية اللازمة، وخلق تنظيم محكم ومتكامل لقطاع النفط، يحدد أدوار المؤسسات الأهلية والحكومية، ووسائل التعامل بين الاثنين، على أساس الشفافية والعدالة والأمانة الحرفية، كما لابد من تأسيس مؤسسات تقوم بمتابعة عمليات النفط، والتأكد من التزام الشركات العاملة بتشريعات البلد وأنظمتها وبشروط العقود المبرمة، كما لابد للحكومة من تجهيز تلك المؤسسات بالكفاءات والطاقات اللازمة، للقيام بأعمالها في تطبيق السياسة النفطية وتحقيق أهدافها المنشودة، كما حصل تماماً في النرويج.

إن صناعة النفط في ليبيا تنتهي بمجرد استخراجها من باطن الأرض وبيعه، وبذلك يخسر ليبيا من جراء ذلك من ناحيتين هما :

- 1- الناحية الأولى : تتمثل بخسارته للقيمة المضافة التي يمكن أن يجنيها من وراء صناعة المشتقات النفطية، والتي تكون أسعارها مرتفعة قياساً بسعر النفط الخام.
- 2- الناحية الثانية : فإن الخسارة تتمثل بكلفة استيراد المشتقات النفطية في حالة عدم تصنيعها محلياً في حين أن الفائدة الكبرى التي جنتها النرويج من صناعة النفط لم تكن عن طريق بيعه كسلعة أولية فقط، بل امتد إلى تطوير الصناعات النفطية، وتعظيم قيمة المنتجات الخام، عن طريق الاستفادة من فارق الأسعار الكبير بين النفط كسلعة أولية، والمنتجات النفطية، كما أسهم ذلك في تنمية الصناعة المحلية، وتوفير الطاقة، وتشغيل الأيدي العاملة، إن ليبيا بأمر الحاجة إلى مثل هذه الفوائد، فهو بحاجة إلى توفير الطاقة محلياً بدلاً من استيرادها من الخارج، عن طريق تطوير صناعة المشتقات النفطية بكافة أنواعها المختلفة، كالتصفية والتكرير والتصنيع.

ب- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية :

هناك العديد من الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها :

- 1- في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
- 2- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.

- 3- الاعتماد علي الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
 - 4- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصادات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
 - 5- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجنى ثمارها.
 - 6- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة علي أدائها.
 - 7- أن تتوزع التنمية علي مستوى الدولة بالكامل دون القصور علي مناطق وأهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل فلا بد من نشر ثمار التنمية لكل المناطق.
 - 8- التأكيد علي البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات سوف تزول مع الوقت في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
- ولعل التجربة الماليزية أوضحت مدى أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية في ماليزيا في نفس الوقت الذي أهملت في النماذج العربية للأسباب الآتية:
- 1- وجود نظرة تقليدية تسيطر علي بعض ادارات الموارد البشرية التي ما زالت تعتقد أن دورها هو مجرد إدارة المستندات والأوراق الخاصة بالعاملين داخل المؤسسة.
 - 2- وجود نظرة تنم عن عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية انتاجية سواء علي المستوى الجزئي أو الكلي.
 - 3- ضعف المخصصات المالية لإدارات الموارد البشرية خاصة في أداء دورها في التدريب.
 - 4- ما زالت هناك مؤسسات تعتقد أن استثمار العنصر البشري يمثل عبئا إضافياً علي المؤسسة، لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة.
 - 5- أن الموارد البشرية هي ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما تم الارتقاء بمهاراتها، أدى ذلك إلى المساهمة في التقدم الاقتصادي.
 - 6- أن التدريب والتحفيز للموظف يجعله أكثر إبداعاً، وبالتالي تتفتح في ذهنه حلول لأى مشكلات يواجهها، وتكون لديه دائماً قدرة علي مواكبة أى تطورات وتغييرات في أنظمة المؤسسة التي يعمل فيها، وليس مقاومتها.

7- أن الشركات في الدول الغربية تستثمر بكثافة في العنصر البشري الذي يستطيع إيجاد حلول إبداعية في مجال الإنتاج. وجاء ذلك ضمن اهتمام عالمي بدأ منذ تسعينات القرن العشرين الماضي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة كقاطرة للتقدم الاقتصادي للمجتمعات.

ثالثاً : نتائج الدراسة القياسية :

تضمن الفصل الثالث تطور الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986م - 2017م، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث اهتم المبحث الأول بتطور الإنفاق العام بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وتقدير معدلات الاتجاه الزمني العام خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى دراسة تطور الإنفاق الاستهلاكي بشقيه (العائلي والحكومي) والإنفاق الاستثماري، حيث أسفرت نتائج الدراسة عما يلي :

■ حيث يبقى الإنفاق الاستهلاكي مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.90% في المتوسط خلال فترة الدراسة (1986-2017م) مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي يساهم بحوالي 38% خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا، أما بالنسبة للفترة الثانية (2001-2017م)، في حين أصبح الإنفاق الاستهلاكي شبة ثابت وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات منها المرتبات والدعم.

■ تميز الإنفاق العام بالأسعار الثابتة بالتذبذب خلال الفترة الأولى (1986-2000م) وذلك بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خلال فترة الحصار الاقتصادي والتقني، وبالنسبة للفترة الثانية (2001-2017م) شهدت الدولة بعض التحويلات التشريعية والاقتصادية التي ساهمت في زيادة الإنفاق الاستثماري وتفعيل دور القطاع الخاص للتخفيف عن القطاع العام من عبء الموازنة العامة، كما ساهمت الأحداث في تخفيض الإنفاق العام حيث حقق تراجعاً سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2011-2017م).

كما تناول أيضاً المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال دراسة تطور حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث أظهرت الدراسة النتائج التالية:

■ انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى للدراسة (1986-2000م) ويعود ذلك إلى انخفاض العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط، الأمر

الذي أثر في قدرة الدولة على الإنفاق العام، وذلك يشير إلى تدني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أوضحت النتائج أن زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت خلال الفترة الأحداث (2011-2017م).

■ كما أوضحت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي أكبر من نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة (1986-2017م)، باستثناء بعض الأعوام المتقاربة مثل 2008 و 2010 و 2013 كان متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري أكبر من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالجهاز الإداري التي تم اتخاذها نحو إعادة الهيكلة والتحول إلى الإنتاج.

■ كما تبين أن هناك زيادة للإنفاق العام سواء حقيقية أو ظاهرية في الاقتصاد الليبي. وتناول المبحث الثاني عرض موجز عن أهم التطورات الاقتصادية والسياسية خلال فترة الدراسة، كما تناول واقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا وذلك من خلال تحليل الاتجاه الزمني العام لكل من النمو الاقتصادي والتشغيل والتضخم والصادرات والواردات من السلع والخدمات، وأسفرت نتائج الدراسة على مايلي:

■ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتبع إلى حد كبير التغيرات الاقتصادية والسياسية أي عندما يتحقق نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 فإن ذلك انعكاس لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كما يتأثر بأسعار الصادرات النفطية.

■ ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة الأولى (1986-2000م) يعود إلى شروط صندوق النقد الدولي (سياسة تقليل العمالة) في فترة الحصار الاقتصادي، وأيضاً لعدم قدرة القطاع العام على أحداث المزيد من التشغيل، أما انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة الثانية (2000-2017م) فالسبب يعود إلي السياسات والبرامج الاستثمارية بعد رفع الحظر عن ليبيا.

■ ارتفاع إجمالي عرض النقود خلال عام حيث تضاعف خلال الفترة (1986-2000م) بمعدل زيادة سنوية نحو 6.17% سنوياً، أما الفترة الثانية فقد اتسمت بنوع من الاستقرار خلال الفترة (2001-2010) والتي اتضح منها أن إجمالي عرض النقود قد زاد بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 19.1% نمواً سنوياً في إجمالي عرض النقود، أما بالنسبة لفترة الأحداث فقد قدر معدل النمو السنوي بـ 6.8% خلال الفترة (2011-2017م).

■ شهد التضخم انخفاضاً في ليبيا خلال الفترة الأولى (1986-2000م) والذي قدر بنحو 3.2%، بينما الفترة الثانية سجلت زيادة بلغت 1.6% سنوياً، كما حقق التضخم انخفاضاً يقدر بحوالي 1.58% سنوياً خلال السبع سنوات الأخيرة (2011-2017م).

■ اتسمت الصادرات من السلع والخدمات في ليبيا زيادة أكبر من الواردات من السلع والخدمات خلال فترة الدراسة (1986-2017م)، حيث تعتمد الصادرات من السلع والخدمات بشكل مباشر على الإيرادات من الصادرات النفطية والتي يستخدمها الاقتصاد الوطني في سد الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والتي تتأثر بعوامل مؤثرة في الطلب على النفط، حيث سجلت الصادرات من السلع والخدمات انخفاض خلال الفترة الأولى (1986-2000م) ويعود ذلك إلى تراجع إيرادات النفط، كما سجلت الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (2001-2010) زيادة بنحو 5.3% نمواً سنوياً، رغم انخفاض الصادرات من السلع والخدمات خلال نفس الفترة بمعدل 16.7% تراجعاً سنوياً، أما بالنسبة لفترة الأحداث فقد ظهر الانخفاض بوضوح في كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات طيلة سنوات عدم الاستقرار السياسي.

وقد أهتم الفصل الرابع بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة 1986م - 2017م، وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها علي تقسيم البيانات إلى فترتين، الفترة الأولى من 1986م - 2010م أما بالنسبة للمرحلة الثانية أي ما بعد عام 2011م والتي تميزت بعد الاستقرار بسبب الانقسام السياسي وحتى نهاية فترة الدراسة 2017م، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث اهتم المبحث الأول بتحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقية الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الداخلي (العرض الكلي) للاقتصاد الليبي النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا خلال مراحل الدراسة واختص الثاني بقياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الخارجي (التضخم وميزان المدفوعات).

وبدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا وذلك باستخدام نموذج (ARDL) لتقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل، حيث تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل لفترة زمنية محددة وفقاً للنموذج، وقد أدخل المتغير الوهمي في المرحلة الثانية من الفترة الثانية (2011-2017م) فترة ما بعد أحداث 2011م.

وقد جاءت نتائج التحليل على النحو التالي:

- 1- أظهرت الدراسة بأن الإنفاق العام في الأجل القصير بفترة إبطاء عام واحد له أثر إيجابي علي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى (1986 - 2017م) للدراسة فعند زيادة الإنفاق العام بمليار دينار واحد سوف يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو 0.7394 مليار دينار، أما بالنسبة للفترة التي يعكسها المتغير الوهمي (2011-2017م) فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأحداث ساهمت بشكل سلبي في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 32.984 مليار دينار خلال فترة الأحداث وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- 2- بينت نتائج التحليل بان للإنفاق العام في الأجل الطويل أثر ايجابي علي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى (1986 - 2017م) للدراسة فعند زيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار واحد سوف يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي بنحو 2.421 مليار دينار، كما بينت النتائج للفترة التي يعكسها المتغير الوهمي (2011 - 2017م) فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأحداث أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي بمقدار 13.408 مليار دينار ليبي.
- 3- اوضحت النتائج اختبار الأجل القصير أن للإنفاق العام بفترة إبطاء عامين يساهم في تخفيض البطالة بمقدار 0.104 ألف عامل وذلك خلال فترة الدراسة (1986م - 2017م) أما بالنسبة للفترة التي يعكسها المتغير الوهمي (2011 - 2017م) فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأحداث أدت إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 3.156 ألف عامل.
- 4- وقد قدر أثر إجمالي الإنفاق العام علي البطالة في الأجل الطويل، أنه بزيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار واحد يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة بنحو 0.0593 ألف عامل، بالنسبة للفترة الثانية (2011 - 2017م) فقد ساهمت في تخفيض معدلات البطالة بنحو 1.5788 ألف عامل.
- 5- كما توصلت نتائج الدراسة خلال فترة (1986-2017م) ما قبل أحداث ويتضح منها انه بزيادة الإنفاق العام بفترة إبطاء أربعة أعوام بنحو مليار دينار واحد سيؤدي إلي انخفاض في مستوى التضخم بمعدل 0.4957%، في حين فترة (2011-2017م) والتي يتضح منها أن الأحداث ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التضخم حيث زاد مستوى التضخم بمعدل 24.226%، وهذا دليل على مساهمة الأحداث في ارتفاع معدلات التضخم.
- 6- وتوصلت الدراسة من خلال نتائج التحليل إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام ومستويات التضخم. وهذا مايتفق مع النظرية النقدية حيث أن

النقود تؤثر على مستويات التضخم في الأجل الطويل، وعكست تلك الفترة التي يعكسها المتغير الوهمي الظروف الاقتصادية بسبب الانقسام السياسي في ليبيا التأثير الضعيف للإنفاق العام على التضخم وذلك بسبب اصدار نقد محلي جديد ادي إلى زيادة في عرض النقود والنفقات وانعكس على التضخم.

7- وخلصت الدراسة في تحليلها لنتائج العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات أن الاقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الاقتصادي (1986 - 2000م) اعتمد علي تخفيض قيمة النقود لعلاج عجز ميزان المدفوعات خلال فترة انخفاض أسعار النفط وهذا العلاج مبني على الآثار التي يحدثها التغير في الإنفاق العام من الإنفاق علي السلع والخدمات الاجنبية إلى الإنفاق علي السلع المنتجة محلياً. وبهذا فإن التحليل السابق أعتمد على دراسة التوازن مستخدماً في ذلك الأسعار الثابتة لأسعار 2010م، حيث بينت نتائج الدراسة في الأجل القصير أن زيادة الإنفاق العام لنفس العام بمليار دينار واحد سوف يترتب عليها زيادة في الميزان التجاري بنحو 0.2547 مليار دينار ليبي، وهذا ما يؤكد تسرب النفقات العامة عن طريق تمويل الصادرات من السلع والخدمات.

8- بينما أظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي يتأثر بالأسعار العالمية والاضطرابات الاقتصادية حيث أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن اقتصادات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان (مثل ليبيا)، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق لادخار أو استثمار العوائد النفطية، حيث أن وجود انعكاسات سلبية للسياسة الإنفاقية توضح الأزمة الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر (المرض الهولندي) على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي باستثماره محلياً أو استثماره خارجياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد، حيث توصلت نتائج التحليل لفترة أحداث (2011-2017م) والتي اتضح منهما انه بزيادة الإنفاق العام بمليار دينار واحد سيؤدي إلي عجز في الميزان التجاري بنحو 12.480 مليار دينار.

9- أما بالنسبة للعلاقة في الأجل الطويل فقد ثبت أن هناك تكامل مشترك وذلك يعني عند زيادة الإنفاق العام بمليار دينار واحد سوف يؤدي إلى زيادة في الميزان التجاري بمقدار 0.785 مليار دينار. كما أثرت فترة الأحداث على الميزان التجاري فقد حققت عجز في

الميزان التجاري بمقدار 10.21 مليار دينار، وذلك يعني أن الأحداث 2011م ساهمت في زيادة عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة⁽¹⁾.

10- تدل النتائج السابقة أن سياسات الإنفاق العام تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي وهو ما يتفق مع الفرضية الأساسية للدراسة حيث أشارت النتائج إلى :

أ- أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير وهو ما يتفق مع الفرض الأول للدراسة.

ب- كما أظهرت نتائج القياس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة حيث أن الإنفاق العام في ليبيا يؤدي إلى تخفيض مستوى البطالة، وذلك ما يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص وجود علاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الأجلين القصير والطويل.

ب- أظهرت النتائج أيضاً ضعف الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة بين زيادة الإنفاق العام وتحسن ميزان المدفوعات حيث أثر الإنفاق العام بشكل ضعيف على تحسن الميزان التجاري، وقد يكون ذلك الأثر نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية على توازن ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ج- كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام له تأثير في مستوى العام للأسعار في الأجل القصير فقط وليس له أثار على الأسعار في الأجل الطويل وذلك يدل أيضاً على عدم الاتفاق مع الفرضية الرابعة التي تقول بأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة حدة التضخم في الاقتصاد الليبي.

وتناول المبحث الرابع في الفصل الرابع قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986 - 2017م)، حيث هدف الجزء الأول إلى تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وذلك اعتماداً على تفسير (كالدور) لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ، ورسم المربع السحري في ليبيا خلال فترتي الدراسة وذلك لمعرفة دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور، كما توصلت الدراسة إلى بناء رقم قياسي يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد

(1) أن هذه النتيجة تتعلق بتفسير نموذج فلمنج مندل (العجز التوأم النسبي): وذلك لان ارتفاع الناتج المحلي ناتج عن سياسة الانفاق العام، ففي حالة نظام الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية بشراء فائض العملة الأجنبية بالعملة الوطنية وذلك يزيد من عرض العملة الوطنية وترجع أسعار الفائدة الى قيمتها الأولية، حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي الى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات ويؤدي ايضا إلى زيادة الادخار الخاص.

الليبي (الدول النامية)، وربط العلاقة بين الإنفاق العام بأنواعه المختلفة وهذا المؤشر، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط مؤشر الاستقرار الاقتصادي وصل أعلى قيمة له خلال المرحلة الأولى من الدراسة (1986-2000م) حيث وصلت قيمته إلى 0.20 ويعزى ذلك إلى ارتفاع مؤشر البطالة إلى قيمة الاستقرار حيث وصل (صفر) ومؤشر الاستقرار في الميزان التجاري إلى 0.07 لعام 1986م وذلك لتأثر المؤشرين بفترة الخطط التنموية السابقة، وسجل مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الثانية أعلى قيمة له عام 2002 ليصل إلى نحو 0.34 ويعزى ذلك للاستقرار مؤشر التضخم عند أعلى قيمة له (صفر) واستقرار الميزان التجاري عند 0.12، وقامت الدراسة بقياس العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي واختبار درجة تأثير الإنفاق العام بفترات إبطاء في الأجل القصير والتكامل المشترك في الأجل الطويل، وقامت الدراسة باختبار صلاحية النموذج واستقراره خلال فترات الدراسة حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق العام في الأجل القصير له تأثير كبير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي وذلك يعني أن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار دينار واحد يؤدي ذلك إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الواحد صحيح بنسبة تقدر بنحو 0.0112، وبالنسبة للإنفاق العام بفترة إبطاء عام واحد يؤدي إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الصفر بمقدار 0.8، وذلك يعني أن الإنفاق العام لسنة سابقة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالنسبة للفترة الأحداث (2011-2017م) فإن الأحداث أدت إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الواحد الصحيح بنحو 0.099، وذلك يدل على حالة عدم الاستقرار بسبب الحرب والانقسام السياسي.

11- وتوصلت الدراسة إلى نتيجة غير محسومة حول وجود أثر للإنفاق العام في الأجل الطويل على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1986-2017)، حيث تشير النتائج أنه بزيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار واحد يؤدي ذلك إلى اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي من الواحد الصحيح بنحو 0.0110، كما تشير نتائج تحليل الفترة (2011-2017م) أن للإنفاق العام أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي الأحداث إلى اقتراب المؤشر من الواحد الصحيح بمقدار 0.1044، وذلك يدل أيضاً على مساهمة الأحداث في تعميق الاختلال وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتأكد لنا أنه بالرغم من وجود علاقات عكسية في بعض الفترات إلا أنه هناك بعض المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار وصلت قيمتها إلى الصفر وهو ما يعكسه المربع السحري لكالدور في اقتصاد ليبيا. وهذا ما يؤكد أهمية الفرض الخامس للدراسة وهو أن الإنفاق العام يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك ما يتفق مع النظرية الكينزية، حيث أظهرت النتائج السابقة تباين دور الإنفاق العام ويعزى ذلك لعدم ترشيد الإنفاق العام أو لظروف اقتصادية وسياسية التي مر به الاقتصاد الليبي خلال فترة

الدراسة، وذلك ما تتطلع له الدراسة خلال المبحث الثاني في عرض أهم المقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

المبحث الثاني

مقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

تنبثق مقترحات تعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا من خلال الدروس المستفادة من التجارب الدولية من جهة، ومن خلال واقع وظروف الاقتصاد الليبي من جهة أخرى وذلك على النحو التالي:

أولاً: على مستوى التجارب الدولية.

ثانياً: على مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

أولاً: على مستوى التجارب الدولية:

أ- التجربة النرويجية:

لنجاح فك الارتباط المباشر بين إيرادات النفط المتقلبة والإنفاق العام (التحويل من مادة خام إلى منتجات أتمن) : بشكل عام يمكن تلخيص أهم الخطوط العريضة في مجال طور تعظيم القيمة المضافة للمنتجات النفطية كأهداف رئيسة لهذه العملية في ليبيا بما يأتي :

- 1- النظر في أفضل السبل لتحقيق أعلى قيمة مضافة من قطاع النفط، تعزز العائدات النفطية التقليدية، وتكون في نفس الوقت أساساً لصناعات وطنية جديدة، وتشجع الصناعات المحلية التي تستفيد من النفط، كما هو الحال في النرويج.
- 2- استعمال النفط والغاز ومنتجاتهما لسد حاجة البلد بالدرجة الأساس وقبل كل شيء، لأنهما ثروة وطنية لعموم أفراد الشعب، وهذا سوف يجنب الاقتصاد الليبي أزمات الوقود المتكررة، ويوفر للحكومة تكاليف استيراد تلك المنتجات، والجدير بالذكر في هذا المجال، أن الدولة الليبية مستمرة باستيراد المشتقات النفطية لغاية عام 2018م، بحسب المؤسسة الوطنية للنفط، وهذا يعطي صورة تشاؤمية حول مستقبل الصناعة النفطية في ليبيا واستمرار الاعتماد على الخارج في مجال استيراد تلك المشتقات.

- 3- النظر في أفضل الاستراتيجيات لتحقيق سياسة التسويق المناسبة، وخلق المؤسسات اللازمة لهذا الغرض، والتي من شأنها دراسة الأسواق المحلية والدولية لتشخيص أفضل الوسائل لتسويق النفط وكذلك الغاز.

السعي إلى تنسيق الأهداف المذكورة، لتتماشى مع سياسة التطوير في البلد بصورة عامة، ومع سياسة رشيدة لتوفير فرص العمل بصورة خاصة، والسعي الحثيث على تكوين كوادر

فنية محلية متطورة في المجال النفطي، والاستفادة من تجربة النرويج في مجال إرغام الشركات النفطية على تطوير الكوادر المحلية، في مجال إنتاج النفط والصناعة النفطية.

ب- التجربة الماليزية:

في مجال التخطيط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من التركيز على ما يلي :

- 1- ولاء راسخ لدى الشعب تجاه الوطن والمواطنين بما يسأهم في إرساء النهضة والثقافة والتحرر كمجتمع تحكمه قوة الإدارة والأخلاق الحميدة والقيم.
- 2- سيادة العدالة الاقتصادية وإزالة الفوارق القائمة على أسس عرقية أو دينية.
- 3- سيادة الرفاهية الاقتصادية لكافة الفئات الاجتماعية.
- 4- تعزيز القدرات الذاتية للمجتمع الليبي وتوفير الثقة الكاملة بقدرته على إنجاز الأفضل داخليا وخارجيا.
- 5- سيادة الديمقراطية التي تتناسب والتركيب السكانية للشعب الليبي.
- 6- الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الإبداع والابتكار التقني بما يؤهله لاحتلال مكانه مرموقة على الخريطة التكنولوجية العالية.
- 7- تبني استراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث لا بد أن ينتقل الاقتصاد الليبي من اقتصاد متخلف يعتمد على تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعا متميزا.
- 8- تشجيع الصناعات التصديرية.
- 9- التركيز على التطوير والتحديث التقني، وتنمية رأس المال البشري من خلال تحسين هيكل المهارات لدى قوى العمل.
- 10- تحفيز القطاع الخاص للقيام بأفضل الممارسات في عملية التصنيع والتصدير لتوفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل خطط التنمية.

ثانياً: على مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في

ليبيا:

أ- النمو الاقتصادي:

رغم ما حقق من تقدم ملموس في بعض الأعوام فلا زال الاقتصاد يعتمد على مصدر واحد لتمويل الإنفاق العام الذي بدوره يُعد قناة لتمويل مشروعات التنمية ومواجهة كل الاحتياجات من سلع رأسمالية والوسيلة وتحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي مما قد يكون مصدر خطورة حين انخفاض أو نزوب الثروة النفطية دون أن تحل محلها ثروات في قطاعات إنتاجية أخرى

تكون قادرة على تمويل التنمية ذاتياً وقادرة أيضاً على تنويع الصادرات وذلك قد يعود للاعتبارات التالية :

1. نتيجة للزيادة السكانية فقد زاد وعى المواطنين باحتياجاتهم المتراكمة من مختلف الخدمات مما ألقى على الدولة مسئولية توفير هذه الاحتياجات.
2. محدودية الطاقة الاستيعابية بالنسبة للاقتصاد الليبي وخاصة بالنسبة للأسواق والمواني والطرق والمرافق.
3. اختلال التوازن بين عرض العنصر البشري كماً وكيفاً والمطلوب منه لتلبية احتياجات التقدم وتحقيق التشغيل الكامل.

وتفرعاً من ذلك فإنه يمكن القول بأن أى آليات استراتيجية وطويلة المدى **لضبط وترشيد الإنفاق العام** لابد أن تستهدف مؤشرات الاقتصاد الحقيقي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط وتوفير آلية عمل لحوكمة ورقابة الصناديق السيادية وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورسم الخطوات الجادة نحو التنمية الاقتصادية.
 - تنوع الإنتاج مع خلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية وبالتالي تنوع الصادرات والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي، وذلك للمحافظة على الاحتياط النقدي الأجنبي وتحقيق توازن مستقر في ميزان المدفوعات.
 - الاهتمام بالزراعة باعتبارها منتجاً لكثير من السلع الضرورية للاستهلاك النهائي والوسيط للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً.
 - التركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري.
- إن ضعف مشاركة الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة رغم قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العديد من السنوات فإن الإنفاق العام في ليبيا لا يختلف عن الدول النامية والتي عادة ما تستهدف رفع مستوى معيشة القاعدة العريضة من السكان والتي تقتضي مايلي:
- التوسع في القطاع العام في المشروعات ذات الطابع الخاص والتي يصعب على القطاع الخاص القيام بها.
 - المشاركة بين القطاعين كلما أمكن ذلك.
 - إعطاء القطاع الخاص فرصة للمساهمة في النشاط الاقتصادي بدون استغلال أو احتكار.

ولإعادة الاقتصاد إلى الوضع الملائم من خلال وضع سياسة مالية فعالة تقوم بعملية ترشيد الإنفاق العام، وذلك من خلال رفع كفاءته وفعاليته فإن هذا يتطلب في المقام الأول تحديد العوامل التي تؤثر على الإنفاق الجاري والاستثماري حتى يتم ترشيد الإنفاق العام بشكل فعال والعودة بالاقتصاد إلى الاستقرار الاقتصادي:

ب- البطالة:

في ضوء الأوضاع التي يمر بها السكان والقوى العاملة كان لابد أن نسلط هذه السياسات الآتية في تنمية القوى العاملة التي يجب أن تتميز بكثافة استثمارية عالية:

- من النتيجة السابقة، فإن الإنفاق العام "وبالذات الجانب الاستثماري" قد لعب دوراً هاماً في الحد من ظاهرة البطالة، وبالتالي "زيادة مستوى التشغيل" وذلك مايدعو إلى تمكين القطاع الاستثماري من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تمتص جزءاً من البطالة وذلك لتخفيف العبء على القطاع العام.
- زيادة نسبة مساهمة السكان الوطنيين في القوى العاملة وذلك مع الأخذ في الحسبان تنفيذ الإلزام بحيث يشمل مراحل التعليم وماسيترتب عليه من إخراج عدد كبير من قوى العمل القادرين على العمل والراغبين فيه.
- زيادة نسبة عدد المشتغلين في قوة العمل وذلك بالعناية بالتعليم الفني والعمل علي زيادة نسبة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، لأن سوق العمل الجديد يبحث عن العمالة الماهرة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية.
- زيادة كفاءة العاملين من الليبيين عن طريق التدريب على نطاق واسع وعن طريق تعديل مناهج التعليم وسياساته بحيث تتلاءم مع احتياجات سوق العمل وعن طريق إدخال مزيد من التقنية وأساليب تنظيم العمل كلما أمكن ذلك.
- توفير الحوافز العلمية التي تحقق زيادة مساهمة القوى المحلية خصوصاً في المجالات التي يعزفون عنها مثل العمل الزراعي والمهني.
- ضرورة تنظيم قدوم العمالة الوافدة ضمن الحاجة الفعلية إليهم في تحريك عجلة الاقتصاد وذلك عن طريق القيام بدراسات تفصيلية للعرض والطلب على العمال في مختلف القطاعات بحيث يكون هناك هدف من خلال هذه الدراسات وهي العمل على إحلال العمالة المحلية محل الوافدة.

- المحافظة على الإنتاجية وحتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ يمكن إحلال العمالة الوطنية الماهرة محل الوافدة بصورة تدريجية وفق معدلات النمو في مستوى التشغيل.
- اتباع سياسة حكيمة في استخدام غير الليبيين حيث إنّ الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية سيظل قائماً خلال فترات طويلة.
- وبصفة عامة فإن سياسات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا تحتاج إلى تشجيع الزيادة السكانية لتوفير الأعداد اللازمة من القوى العاملة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع نفقات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لرعاية الأسرة وتقديم خدمات صحية فعالة للتخفيض من عدد الوفيات خاصة الأطفال الرضع.

ج- المستوى العام للأسعار:

قد تتخذ الوسائل النقدية كعناصر للسياسة المالية كأن يزداد عرض النقود باقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي وحصوله الدولة بذلك على موارد تمول بها نفقات الميزانية وهي سياسة تضخمية يكون لها خطرها إذا كانت لتمويل نفقات استهلاكية أو لم تحكم السيطرة عليها وفي ضوء التغيرات المحتملة يلزم أن تكون السياسة المالية مرنة مع السياسة النقدية بحيث يمكنها تعديل نفسها واستخدام التنسيق المستمر بين الإنفاق والوسائل النقدية ولمراعاة ذلك نشير إلى العناصر التالية :

- تحقيق التوافق بين عمليات الإنشاء الإعماري (البنية التحتية) والإنتاج والاستيراد والتصدير.
- تحقيق أهداف الإنفاق الاستثماري عن طريق حفظ الإنفاق الاستهلاكي في الحدود المستهدفة.
- تدعيم إنتاج سلع الصادرات والعمل على رفع مستوياتها بمختلف الوسائل حتى يتحقق هدف زيادة الصادرات.
- الاهتمام بتحقيق الحجم الأمثل لعرض النقود في الاقتصاد، من خلال السياسة النقدية الانكماشية.

د- توازن ميزان المدفوعات:

- رفع كفاءة أجهزة الاستيراد خلال مرحلة النمو التي تمر بها البلاد وبما يتناسب مع النمو الاقتصادي المستهدف.

- إعادة تنظيم تجارة الاستيراد بما يتلاءم مع التغيرات في هيكل الواردات وفي هيكل التصدير المستهدف في خطة تحقيق الاستقرار وذلك من خلال واقع التطبيق المالي وعلى ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية.
- إيجاد التنسيق والتكامل بين أجهزة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي بما يحقق فاعلية الإشراف والتوجيه لنشاط استيراد التجارة الخارجية.

هـ-الاستقرار السياسي:

من خلال ماسبق شهدت ليبيا بعض الأحداث الداخلية والخارجية التي أثرت سلباً على كفاءة الإنفاق العام وعلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي أهمها أحداث 2011م التي عكسها المتغير الوهمي خلال فترة الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى عدة توصيات:

- المحافظة على وحدة الوطن حكومة وشعب.
- العمل على توحيد المؤسسات الحكومية بكفاءة أنواعها، حيث أن تعدد الأجهزة وتضارب الاختصاصات وتنازع السلطة وعدم وجود أجهزة من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الفساد.⁽¹⁾
- المحافظة على استقلالية مصرف ليبيا المركزي والالتزام بالتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة.
- المحافظة على استقلالية المؤسسة الليبية للنفط وذلك لصيانة البنية التحتية وزيادة كمية الإنتاج.
- محاربة الفساد في جميع الإدارة وخاصة في المؤسسة الليبية للاستثمار.

(1) حيث يعد الفساد مظهر من مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

قائمة المراجع

- أولاً : المراجع باللغة العربية.
- ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية : أ-الكتب :

- أحمد عبد الرحيم زردق وحسني مهران ومحمد سعيد بسيوني، "في اقتصاديات النقود"، مطبعة أكتوبر الهندسية، بنها، بدون سنة نشر.
- جيمس جوارتيني، "الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، السعودية، (1999).
- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، (1998).
- حافظ محمود شلتوت، "اقتصاديات المالية العامة (الإنفاق العام والموازنة)"، بدون دار نشر، بنها، (1999).
- حسني مهران، "التحليل الاقتصادي الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)"، الخولي للطباعة، بنها، بدون سنة نشر.
- -، الاقتصاد الدولي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية، 2000.
- -، الاقتصاد الدولي، مطبعة أكتوبر الهندسية، كلية التجارة، جامعة بنها، بدون سنة نشر.
- -، "في مبادئ المالية العامة-بعض أنواع الإيرادات العامة"، مطبعة أكتوبر الهندسية، بدون سنة نشر، كلية التجارة، جامعة بنها.
- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، مصر (1992).
- رمزي زكي، "انفجار العجز"، دار المدى للثقافة، الطبعة الأولى، دمشق، (2000).
- -، "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي القاهرة، (1996).
- ريتشارد موسجراف، بيجي موسجراف، ترجمة، محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، "المالية العامة في النظرية والتطبيق"، دار المريخ، الرياض، (2017).
- سامي خليل، "النظريات والسياسات النقدية والمالية"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكتاب الثاني، الكويت، (1982).
- سلوى سليمان، "السياسة الاقتصادية دراسات في الاقتصاد التطبيقي" الطبعة الاولى، وكالة المطبوعات، الكويت (1989).
- سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن عمر، دار المريخ للنشر، السعودية، (2007).

- صفوت عبد السلام عوض الله، "السياسات التكيفية لصندوق النقد الدول وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية"، دار النهضة، القاهرة، (1993).
- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، (2017).
- عبد الرحيم عبد الواحد، "مهاثير محمد بعيون عربية وإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، (2003).
- عبد القادر محمد عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (2004).
- عمرو محي الدين، "أزمة النمر الآسيوية - الجذور والآليات والدروس المستفادة"، الطبعة الأولى، دارالشروق، القاهرة، (2000).
- عبد المطالب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013).
- —، "اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، (2016).
- —، "نماذج تنموية معاصرة - النموذج التنموي الماليزي - النموذج التنموي الصيني - النموذج التنموي التركي - النموذج التنموي المكسيكي - النموذج التنموي المصري والبحث عن نموذج تنموي جديد بعد ثورة 25 يناير 2011"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2013).
- مجدي الشوربجي، "الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة (1994).
- محمد حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، (2007).
- محمد دويدار، "علم الاقتصاد السياسي بين النظرية والواقع التاريخي - حصاد الفكر الاجتماعي بعامة والاقتصادي بخاصة في نصف قرن"، منشأة المعارف، الإسكندرية، (2015).
- محمد سعيد بسيوني، "اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة - الموازنة العامة)"، بدون دار نشر، بنها، (2019).
- —، "التحليل الاقتصادي الكلي (التقلبات والدورات - الاستقرار والسياسات - النمو الاقتصادي)"، مطبعة أكتوبر الهندسية، بنها، (2015).
- مجدي الشوربجي، "آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، (2013).

- محمود سعيد الفاخري، الاقتصاد القياسي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، (2016).
- مها محمد زكي، "الاقتصاد القياسي بالأمثلة"، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة (2019).
- ميراند زغلول رزق، "علم المالية العامة (النفقات العامة والموازنة العامة للدولة)"، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، بنها، (2001).
- نادية سالم النمر، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، (2010).

ب-الدوريات والمجلات :

- ابن عزة محمد، "دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية: دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد 9، (2015).
- أحمد طلفاح، "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي"، راجع: <http://www.arab-api.org/course23> الكويت، (2002).
- أحمد إبرههي علي، "التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي". مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 88 (2011).
- أحمد حمد الله السمان، "أبعاد مشكلة التضخم في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 34، السنة التاسعة الإمارات العربية المتحدة ، (ابريل 1988).
- أحمد علي الحوتة، "اختبار فرضية واغنر في الاقتصاد الليبي (1975-2000)"، مجلة إدارة الأعمال مصر، عدد 119، (2007)، متاح على: <https://search.mandumah.com/Record/63101>
- أحمد منير نجار، "دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (1999): ص 28.
- أسامة عبد الرحمان، "المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد"، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، (2000).

- جعفر طالب أحمد، عقيل حميد سلمان، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 28، الجزء الثاني، (2018).
- جوشوا غرين، "نظرة عامة عن تصحيح الاقتصاد الكلي"، دراسات صندوق النقد الدولي، (1998).
- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت، (2007).
- حسين صالح وآخرون، التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266)، القاهرة، 2016.
- رشا عبدالعزيز، "الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، عدد 3، (2011).
- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (أكتوبر 1997).
- -، "الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 - 1979"، قضايا التخطيط والتنمية رقم (16)، معهد التخطيط القومي، مصر.
- رياض المؤمن، "أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ليبيا، بنغازي، (1991م).
- زياد أبو فحم، "دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، مؤسسة الثقافة للنشر، الامارات العربية المتحدة، (2008).
- سالم عطية بن سليم، تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986 - 2010)، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 35، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، (2013).
- سامي السيد وآخرون، "تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعدلات النمو للاقتصاد المصري خلال الفترة من 1975 الى 2011"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد 46، يونيو (2013).

- السبتي وسيلة، كزيز نسيرين، "دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، (2017).
- سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 6 و 9، القاهرة، ربيع (2015).
- سلام الشامي، هيثم الطروق، "قياس أثر تقلبات النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)"، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، طرابلس، العدد 5، فبراير 2012.
- سمير خوري، "سياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي"، معهد صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (1998).
- سهير أبو العنين، دور السياسة المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (247)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2013.
- صقر حمد الجيباني، علي منصور سعيد عطية، تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا، خلال الفترة 1986-2017، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 2، العدد 4، (2019).
- صلاح الدين انبية جمعة، الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، عدد 4، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا، (2014).
- الطاهر الهادي الجهمي، "مقالات في الاقتصاد والسياسة والنفط"، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الطبعة الأولى، طرابلس (2010).
- عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الشلف، الجزائر، (2010).
- عبدالحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451، (2002).
- على توفيق الصادق، "سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الرابع، مارس، أبو ظبي، (1998).

- علي أحمد درج، "التجربة التنموية المالية والدراس المستفادة منها عربياً"، مجلة جامعة بابل - العلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد 23، العدد 3، العراق، (2015).
- علي منصور سعيد عطية، علي جبار عريمش، إيهاب إسماعيل، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، خلال الفترة 1990-2015، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة والبيئة، المجلد 1، العدد 4، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مصر، 2018.
- فادي خليل، "عجز الموازنة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته - حالة القطر العربي السوري"، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 1، (2004).
- فاروق القاسم، "النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (2010).
- فرحات عباس، سعود وسيلة، "حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 3، عدد 4، جامعة برج بوعريج، الجزائر، (ديسمبر 2015).
- ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد 35، العدد 129، الكويت، (2009).
- محمد بن عبد الله الجراح، "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق سوريا، المجلد 27، العدد الأول، 2011.
- محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي، "التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة المستنصرية، (2014).
- محمد منير الطوخي، "أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، (2014).
- مريم عيسى مهنى، "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، آمارياك، المجلد 7، العدد 20، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

- مصطفى بكار محمود، "استثمارات ليبيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - خلال الأربع عقود الماضية (1963 - 2001)"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (2003).
 - مصطفى مفتاح محمد كريدلة. "اثر العوائد النفطية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال فترة 1990-2010"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عدد 35، (2013).
 - ملكية مسعودي، "البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي - التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والقدرة الشرائية - دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا التي اعتمدت على منهج المقارنة بين سياسات البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر وفرنسا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، الجزائر، عدد 14، (2015).
 - موسى الروابدة، "قجوتي الإنفاق الحكومي و الميزان التجاري و نمو الدين العام في الأردن." مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 2002.
 - نبيل بوفليح، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد : 4، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، (2010).
 - هبة عبد المنعم، "أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح سياسات استقرار"، الدراسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، (2012).
 - يوسف محمود وآخرون، الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، عدد 1، جامعة تشرين، (2008).
- ج-المؤتمرات والتقارير والندوات :**
- إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962، 1998"، مجلس التخطيط العام، وزارة التخطيط، طرابلس، 1999.
 - إدارة الخطط والبرامج، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)"، مجلس التخطيط العام، وزارة التخطيط، طرابلس، 2001.

- المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، "رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا"، طرابلس (حصاد 2015).
- معهد البحوث والدراسات العربية، مشكلة البطالة في الوطن العربي "دراسة استطلاعية"، (1992).
- تقرير صندوق النقد الدولي حول ليبيا، "صندوق النقد الدولي"، (2006).
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي 2014، (طرابلس: أبريل 2015).
- صندوق النقد الدولي، قضية مختارة. ليبيا - زيارة خبراء الصندوق "بيان ختامي"، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 4 مايو 2012).
- علي رمضان شنيبش، "النقود والمصارف والسياسة النقدية مع تطبيقاتها في ليبيا"، منشورات مصرف ليبيا المركزي، الطبعة الأولى، (2013).
- مصرف ليبيا المركزي، "تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا"، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، 16 (سبتمبر)، (2010م).
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية 2007.
- —، التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية 2008.
- —، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية 2009.
- —، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السنة المالية 2014.
- —، التقرير السنوي الخامس والخمسون، السنة المالية 2011.
- —، النشرة الاقتصادية، (طرابلس : الربع الرابع لسنة 2014).
- —، "النشرة الاقتصادية"، المجلد 57، (طرابلس: الربع الثاني، 2017).
- تقديرات قوة العمل في ليبيا 1973-2007م، قطاع الإحصاء والتعداد، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق طرابلس ليبيا للسنوات 1986م إلى 1989.
- نبيل بوفليح، "دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية-صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التيسير والعلوم التجارية جامعة الشلف، الجزائر، (6-7 نوفمبر 2012).
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية، 2010).
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية، 2015).

د- الرسائل العلمية :

- أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) للمدة (1981-2008)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- أحمد ضيف، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر 1989-2012"، دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2015).
- السيد فراج السعيد، "برامج الاستقرار الاقتصادي الذي يوازي صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية مع تطبيق على الاقتصاد المصري للفترة (1970-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، مصر (2003).
- الصديق نصر سالم الشالبي، "محددات الانفاق العام في الاقتصاد الليبي -دراسة تطبيقية للفترة 1970-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، (1992).
- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر -بسكرة- 2013.
- جلول بن عناية، "أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر"، ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، (2005).
- حسام أبو سعيدة ضو محمد، "إيرادات قطاع النفط الليبي وأثرها على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر ، (2015).
- حسن محمود محمد العمري، "أثر عجز الموازنة على أداء الاقتصاد الأردني خلال المدة (1981-1988)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، (1988).
- حيدر نعمة بخيت، "سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، (2007).

- خالد بن حمد بن عبدالله، اختبار فرضية (كالدور) للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، (2005).
- خضير عباس المهر، "التقلبات الاقتصادية بين السياستين المالية والنقدية - دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية"، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، السعودية (1981).
- خليل عبدالكريم محسن محمد، "تطور حجم الإنفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (1990-2009)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه الأنبار، (2011).
- رضوان العناني، "تقييم دور السياسات الاقتصادية في الحد من الاختلالات الهيكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، (2015).
- سامي عبد الرحيم الزيود، "الإنفاق العام أثره على الاقتصاد الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، (1989).
- شاكر محمد شهاب، "آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1968"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، (1989).
- عبد الكريم سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة الى حالة أبوظبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيصر بيسكرة، الجزائر، (2014).
- عمر ابراهيم عناد، "مسار الإنفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، (2017).
- غيداء جعفر مهدي، "بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، (2013).
- فتوح خالد، "تطور الإنفاق العمومي واثره على التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر (2015).

- محمد سعيد بسيوني الجراوني، "محددات الاستثمار في مصر في الفترة من 1975-1997"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، (2002).
 - محمود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1995).
 - مصطفى كامل رشيد، "تقييم كفاءة آليات انتقال أثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تجارب بلدان مختار مع إشارة خاصة للعراق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، (2005): ص 88.
 - مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد هاشم، "السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة (2010).
 - مقراني حميد، "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.
 - نادية حسين علوان، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في جمهورية العراق"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، مصر (2015).
 - نصر خالد عبد الكريم، "أثر تقلبات إيرادات البترول على الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على دولة ليبيا خلال الفترة من 2000م إلى 2017م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، (2019م).
- ثانياً : المراجع الأجنبية :**

A- Books :

- Boadway. R.W. and D.E Wildasin. "Public Sector Economics" Boston, Little Brown.(1985).
- Brown, C. V., and P. M. Jackson. "Public Sector Economics (Martin Robertson, Oxford)." (1982).
- Gregory Mankiw, Principles of Economies, Third Edition, E Book Edition, USA, (2004).). books.google.com
- Harvey S. Rosen, Ted Gayer, "Public Finance", New York: McGraw Hill, Eighth Edition, (2008).

- Kaldor, Nicholas. "**Economics without equilibrium**.", University, College Cardiff Press, (1985). Available on : <https://books.google.com>
- Keynes, J.M., **The end of Laissez-Faire**, in Essays in Persuasion W.W Norton, New York, 1963.
- Lipsey and Chrystal , " **Economics**" tenth edition, untited states, Oxford university press, Inc, New York, (2004).
- Magnus Henrekson, "**The peacock-Wiseman Hypothesis**", In N.Gemmel, ed, public sector Growth, Theories and International Evidence. Cheltenham; Edward Elgar publishing (1993)
- Mullard, Maurice. **The politics of public expenditure**. Rutledge, London (2005). books.google.com
- Musgrave R.A.and Musgrave, **Public finance in theory and practice** New York: MCGraw Hill,(1979).
- Paul A. Samuelson and others, **Economics** (New-York : MC Grew – Hill, Inc, 1995).
- R.chelliab,"**Faiscal policy in underdeveloped Countries**", London, (1960).
- Snowdon, Brian, and Howard R. Vane. "**An encyclopedia of macroeconomics**." Edward elgar publishing, 2002,pp;623-625. - Available at : Books : Google.com
- Thomas Mayer, James S. Duesenberry, Robert Z.Aliber, "**Money Banking and Economy**", New York : Sixth Edition, CH 21, (1996).

B- Research, journals and periodicals:

- Abbas, SM Ali, et al. "Fiscal policy and the current account." **International Monetary Fund**, *Economic Review* Vol. 59. No.4, (2011).
- Abdullah, Hussin, and Selamah Maamor. "Relationship between national product and Malaysian government development expenditure: Wagner's law validity application." **International Journal of Business and Management**, Vol.13, No.8, (2018).
- Alexiou,Constantinos."Government spending and economic growth: Econometric evidence from the South Eastern Europe (SEE)." **Journal of Economic and social research** vol 11.no1 (2009).
- Allen, Mark, and Jaime Caruana. "Sovereign wealth funds a work agend **International Monetary Fund**, No.29 (2008).

- Alshahrani, Mr Saad A., and Mr Ali J. Alsadiq. Economic growth and government spending in Saudi Arabia: An empirical investigation. **International Monetary Fund**, WP/14/3, (2014).
- Arola, Mika. **Effects of Fiscal Policy on Private Consumption**. No.133.1996.
- Aschauer, David Alan. "Does public capital crowd out private capital?." **Journal of monetary economics** Vol. 24, No. 2 (1989).
- Backer, Larry Catá. "Sovereign wealth funds as regulatory chameleons: The Norwegian sovereign wealth funds and public global governance through private global investment." **Georgetown Journal of International law**. Vol. 41, No 2 (2009).
- Baranzini, Andrea, et al. "The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland." **Energy Economics**. vol 36. (2013).
- Barro, Robert J. "Economic growth in a cross section of countries." **The quarterly journal of economics** vol 106 No.2 (1991).
- Braunstein, Jürgen. "Sovereign Wealth Funds: The Emergence of State Owned Financial Power Brokers." **Available at: SSRN 1452797** (2009).
- Brückner, Markus, and Evi Pappa. "Fiscal expansions, unemployment, and labor force participation: Theory and evidence." **International Economic Review** vol 53.(4) (2012).
- Burstein, Ariel, Martin Eichenbaum, and Sergio Rebelo. *Why are Rates of Inflation so low after large devaluations?*, working paper No8748, **National Bureau of Economic Research**, 2002.
- Clark, Gordon L., and Ashby HB Monk. "The Norwegian government pension fund: Ethics over efficiency." **Rotman International Journal of Pension Management** vol 3. Issue(1), (2010) pp;14.
- Ferderer, J. Peter. "Oil Price Volatility and the Macroeconomy." **Journal of macroeconomics** vol 18.(1) (1996).
- Haavelmo, Trygve. "The probability approach in econometrics." **Econometrical : Journal of the Econometric Society** vol 12 jui(1944). Available at: [The Econometric Society](http://www.econometricsociety.org/)
- Hemming, Richard, Selma Mahfouz, and Michael Kell. The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity--a review of the literature. **International Monetary Fund** WP/02/208, (2002).

- Herrea,Santiago,"Public expenditure and growth", **The World Bank**,policy research working paper No4392,october2007.
- Hoff, Karla, and Joseph Stiglitz. "Modern economic theory and development." *Frontiers of development economics*, **worldbank**, (2001).Availableat:<https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/0-1952-1592-3#page=398>
- Hooker, Mark A. "Are oil Shocks Inflationary? Asymmetric and Nonlinear Specifications Versus Changes in Regime." **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 34, No.2, (May,2002).
- Hoque, Mohammad Monjurul, and Zulkornain Yusop. "Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach." **Journal of Asian Economics**, vol 21. (1),(2010).
- Jafarov, Etibar, and Daniel Leigh. "Alternative fiscal rules for Norway. " **International Monetary Fund**,Working Papers, No.07/241 (2007).
- Johansen, Søren, and Katarina Juselius. "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money." **Oxford Bulletin of Economics and statistics** vol52.(2)(1990).
- Kahn, Richard F. "The relation of home investment to unemployment." **The Economic Journal** vol41.Issue162 (1931).
- Kaldor, Nicholas. "The irrelevance of equilibrium economics." **The Economic Journal** .vol 82. Issue.328 (1972).
- Kaleem, Ahmad. "Modeling monetary stability under dual banking system: the case of Malaysia." **International Journal of Islamic Financial Services** , vol 2.No 1 (2000)pp:21-42.
- Kandil, Mrs Magda E., and Hanan Morsy. Determinants of Inflation in GCC.. **International Monetary Fund**, No. 9-82 2009.
- Kassim, Salina H., M. Shabri Abd Majid, and Rosylin Mohd Yusof. "Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: Evidence from Malaysia." **Journal of Economic Cooperation and Development**, Vol. 30.(1) (2009).
- Kihaule, Arnold Mathias. "**Fiscal Adjustment Policies and Fiscal Deficit : The CaseofTanzania**".Diss.CurtinUniversity,2006:p58 <https://www.semanticscholar.org/paper/Fiscal-adjustment-policies-and-fiscal-deficit%3A-the-Kihaule/06229e938fb8aae72597e0f30408c2d8c0bf25de>

- Kimmitt, Robert M. "Public footprints in private markets: Sovereign wealth funds and the world economy." **Foreign Affairs** vol.87(1),(2008).available at:-<https://www.jstor.org/journal/foreignaffairs>
- Lerner,Abba P,Functional Finance and the Federal Debt, **Social Research**,Vol. 10.No.1(February 1943); available at: <https://www.jstor.org/stable/40981939>
- Lim, Joseph. "The new structuralist critique of the monetarist theory of inflation: The case of the Philippines." **Journal of Development Economics** vol 25. Issue 1 (1987).
- Lin, Chi-ang. "'Structural' Wagner's Law and Institutional Dynamics: An Evolutionary Perspective." **Public Finance= Finances publiques** Vol.53.(2) (1998).
- Looney, Robert E. "Oil revenues and viable development: impact of the Dutch disease on Saudi Arabian diversification efforts." **American Arab Affairs**, No.27, (1988).
- Lopes da Veiga, José, Alexandra Ferreira-Lopes, and Tiago Sequeira. "Public debt, economic growth, and inflation in African economies." **South African Journal of Economics**, vol 84 Issue(2), (2014).
- Magazzino, Cosimo. "The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries." **Theoretical and Practical Research in Economic Fields (TPREF)** vol 1.No3 (2011).
- Mayer, Evic, Moyen Stephane, Stahler, Nikolai ,Government expenditures and unemployment a DSGE perspective, Deutsche Bunde (Eurosystem), series1, **Economics Studies**. no18(2010).
- Mehrara, Mohsen, Mohsen Behzadi Soufiani, and Sadeq Rezaei. "The impact of government spending on inflation through the inflationary environment, STR approach." **World Scientific News** EISSN 2392-2192,NO.37 (2016).
- Mehrara, Mohsen. "The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries.", **Energy Policy**, Vol. 36. Issue 3, (2008).
- Montiel, Peter, and Luis Servén. "Macroeconomic stability in developing countries: How much is enough?." **The World Bank Research Observer**, Vol.21 No. 2 (2006).
- Mortazavifar, S., and K. Saeedi. "The Effect of Government Expenditure on Unemployment Rate for Iran." **International Journal of Review in Life Sciences** vol 5 No.7 (2015).

- Musa Abolgasem, Taweel, Rashed Muftah. S. Abdulladi , "Causality between Government Expenditure and GDP in the Libya Economy", **Journal of Economics and Political Science**: Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University, Libya, Issue 7: June, (2016).
- Palamalai, Srinivasan. "Causality Between Public Expenditure AND Economic Growth: The Indian case." *Srinivasan, P.(2013), "Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case", **International Journal of Economics and Management**, vol 7.no2 (2014).*
- Papi, Ms Laura, and Ms GC Lim. *An econometric analysis of the determinants of inflation in Turkey*. working paper No.97/170. **International Monetary Fund**, 1997.
- Payne, James E., and Bradley T. Ewing. "International evidence on Wagner's hypothesis: A cointegration analysis." **Public Finance= Finances publiques** vol 51.(2) (1996).
- Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships." **Journal of applied econometrics** vol 16 ,Issue.3 (2001).
- Rashid, Samee. "Sovereign Wealth Funds and the Possibilities of Establishing Them in Iraq." **Univ.of Wisconsin Legal Studies ResearchPaper** (2013).Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2377586>
- S.Regimes and Revenue Management Vadar, Petroleum Fiscal Systems. **International Monetary Fund**, Work Paper, No. 04/41, (July,2008).
- Svilokos, Tonći. "Does Economic Crisis Affect the Demand for Money: Evidence from Croatia?." **Financial Studies**, vol 20.(3).(2016).
- Tiebout, Charles M. "A pure theory of local expenditures." **Journal of political economy** vol 64.(5) (1956).
- Warren, Tracey. "Work–life balance/imbalance: the dominance of the middle class and the neglect of the working class." **The British Journal of Sociology** vol66.Issue 4 (2015).
- Yasin, Mesghena. "Public spending and economic growth: empirical investigation of Sub-Saharan Africa." **Southwestern Economic Review** Vol. 30 (2011).
- Yellen, Janet L. "Symposium on the budget deficit." **Journal of Economic Perspectives**, Vol 3. No.2, (1989).

C- Reports :

- Ocampo, Jose Antonio. *A Broad View of Macroeconomic Stability*. **United Nations**, Department of Economics and Social Affairs, 2005.1-2 www.un.org/desa/papers
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report, New York, **Oxford University Press**, 10017, USA, March(1992).

E-Internet :

- <https://www.jstor.org>
- <https://www.regjeringen.no/en/topics/the-economy/the-government-pension-fund/>
- <https://www.norges-bank.no>, 2018.
- <https://data.worldbank.org>
- <https://data.oecd.org>
- <http://www.lia.com.mt/ar>
- mida.gov.my
- WWW.UN.ORG
- <https://books.google.com.org>

الملاحق

الملحق الإحصائي رقم (1)

جدول (1-1) الاتجاه الزمني العام لإنفاق الاستهلاكي العائلي

خلال الفترة (1986-2017م)

الخيطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث	
b0	9.36	9.36	9.36	
T	7.08	7.08	7.08	
b1	0.62	0.62	-1.16	
T	2.92	2.92	2.92	
D	12.52			
T	1.54			
DX	-1.78			
T	2.74			
R	0.89	0.89	0.89	
R2	0.8	0.8	0.8	
F	14.3	14.3	14.3	
Pv	0	0	0	
G R	2.5	4.8	-16.8	
مقدار التغير	0.2	0.6	-1.2	
رقم المعادلة	1	3	4	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

جدول (2-1) الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي الحكومي

خلال الفترة (1986-2017م)

الخيطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث	
b0	5.71	5.71	5.71	
T	7.72	7.72	7.72	
b1	0.19	0.19	-0.59	
T	1.61	1.61	1.61	
D	5.44			
T	1.2			
DX	-0.78			
T	2.15			
R	0.87	0.87	0.87	
R2	0.76	0.76	0.76	
F	11.8	11.8	11.8	
Pv	0	0	0	
G R	0.7	2.8	-16.8	
مقدار التغير	0	0.2	-0.6	
رقم المعادلة	1	3	4	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (3-1) الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي
خلال الفترة (1986 - 2017م)**

الخيطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث
b0	11.53	14.81	14.81
T	24.41	7.52	7.52
b1	0.25	0.84	-1.73
T	4.85	2.64	2.64
D	18.08		
T	1.5		
DX	-2.57		
T	2.66		
R	0.8	0.89	0.89
R2	0.64	0.8	0.8
F	23.5	14.5	14.5
Pv	0	0	0
G R	1.86	4.3	-16.7
مقدار التغير	0.3	0.8	-1.7
رقم المعادلة	1	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة. باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (4-1) الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستثماري
خلال الفترة (1986 - 2017م)**

الخيطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث
b0	11.83	11.42	11.42
T	13.05	6.83	6.83
b1	-0.09	0.82	-1.44
T	0.95	3.03	3.03
D	15.99		
T	1.56		
DX	-2.26		
T	2.76		
R	0.25	0.89	0.89
R2	0.06	0.79	0.79
F	0.9	14	14
Pv	0.4	0	0
G R	-0.9	5.2	-16.7
مقدار التغير	-0.1	0.8	-1.4
رقم المعادلة	1	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة. باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (5-1) تقدير الاتجاه الزمني العام للإنفاق العام
خلال الفترة (1986 - 2017م)**

الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث	
b0	26.2	26.2	26.2	
T	7.2	7.3	7.3	
b1	1.7	1.7	-3.2	
T	2.8	2.8	2.8	
D	34.07			
T	1.53			
DX	-4.83			
T	2.72			
R	0.89	0.89	0.89	
R2	0.8	0.8	0.8	
F	14.4	14.4	14.4	
Pv	0	0	0	
G R	0	4.7	-16.7	
مقدار التغير	0	1.7	-3.2	
رقم المعادلة	2	3	4	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة. باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (6-1) الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م
خلال الفترة (1986 - 2017م)**

الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث	
b0	39.42	39.42	39.42	
T	5.78	5.78	5.78	
b1	4.08	4.08	-6.01	
T	3.71	3.71	3.71	
D	74.77			
T	1.79			
DX	-10.1			
T	3.02			
R	0.88	0.88	0.88	
R2	0.78	0.78	0.78	
F	13.2	13.3	13.3	
Pv	0	0	0	
G R	0	6.6	-16.7	
مقدار التغير	0	4.1	-6	
رقم المعادلة	2	3	4	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة. باستخدام برنامج Eviwes.

جدول (1-7) الاتجاه الزمني العام لمعدلات البطالة في ليبيا
خلال الفترة (1986 - 2017م)

0	الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث
b0	9.52	19.57	19.57	13.39
T	4.13	69.45	69.45	69.45
b1	0.91	-0.11	-0.11	0.41
T	3.59	2.38	2.38	2.38
D		-6.18		
T		3.58		
DX		0.52		
T		3.79		
R	0.71	0.77	0.77	0.77
R2	0.5	0.6	0.6	0.6
F	12.9	5.5	5.5	5.5
Pv	0	0	0	0
G R	5.4	0	-0.6	2.2
مقدار التغير	0.9	0	-0.1	0.4
رقم المعادلة	1	2	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

جدول (1-8) الاتجاه الزمني العام لعرض النقود
خلال الفترة (1986 - 2017م)

0	الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الأحداث	بعد الأحداث
b0	3.45	-1.19	-1.19	-1.19
T	14.98	0.38	0.38	0.38
b1	0.42	4.48	4.48	4.48
T	16.61	8.89	8.89	8.89
D		12.15		
T		0.63		
DX		-0.29		
T		0.19		
R	0.98	0.99	0.99	0.99
R2	0.96	0.97	0.97	0.97
F	276	122.7	122.8	122.8
Pv	0	0	0	0
G R	6.2	0	19.1	6.8
مقدار التغير	0.4	0	4.5	4.5
رقم المعادلة	1	2	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (1-9) الاتجاه الزمني العام لتضخم في ليبيا
خلال الفترة (1986-2017م)**

0	الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الاحداث	بعد الاحداث
b0	6.3	-8.2	-8.2	-8.2
t	3	2.6	2.6	2.6
b1	-0.16	1.6	1.6	-1.58
t	0.7	3.1	3.1	3.1
D		36.04		
t		1.85		
DX		-3.18		
t		2.04		
r	0.19	0.79	0.79	0.79
R2	0.04	0.62	0.62	0.62
F	0.5	6	6	6
pv	0.6	0	0	0
G R	-3.2	0	260.6	-21.4
مقدار التغير	-0.2	0	1.6	-1.6
رقم المعادلة	1	2	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

**جدول (1-10) الاتجاه الزمني العام للمصادرات السلع والخدمات
خلال للفترة (1986 - 2017م)**

	الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الاحداث	بعد الاحداث
b0	27.13	27.69	27.69	27.69
T	16.77	6.11	6.11	6.11
b1	0.2	2.58	2.58	-3.85
T	1.14	3.53	3.53	3.53
D		45.54		
T		1.64		
DX		-6.43		
T		2.9		
R	0.3	0.89	0.89	0.89
R2	0.09	0.79	0.79	0.79
F	1.3	14.2	14.2	14.2
Pv	0.3	0	0	0
G R	0.7	0	6.2	-16.7
مقدار التغير	0.2	0	2.6	-3.9
رقم المعادلة	1	2	3	4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

جدول (11-1) الاتجاه الزمني العام لواردات السلع والخدمات
خلال للفترة (1986 - 2017م)

0	الخطية	مع المتغير الوهمي	قبل الاحداث	بعد الاحداث
b0	11	12.84	12.84	12.84
T	14.42	6.6	6.6	6.6
b1	-0.12	0.97	0.97	-1.65
T	1.46	3.1	3.1	3.1
D		18.44		
T		1.55		
DX		-2.62		
T		2.75		
R	0.38	0.89	0.89	0.89
R2	0.14	0.79	0.79	0.79
F	2.1	13.8	13.8	13.8
Pv	0.1	0	0	0
G R	-1.2	0	5.3	-16.7
مقدار التغير	-0.1	0	1	-1.7
رقم المعادلة	1	2	3	4

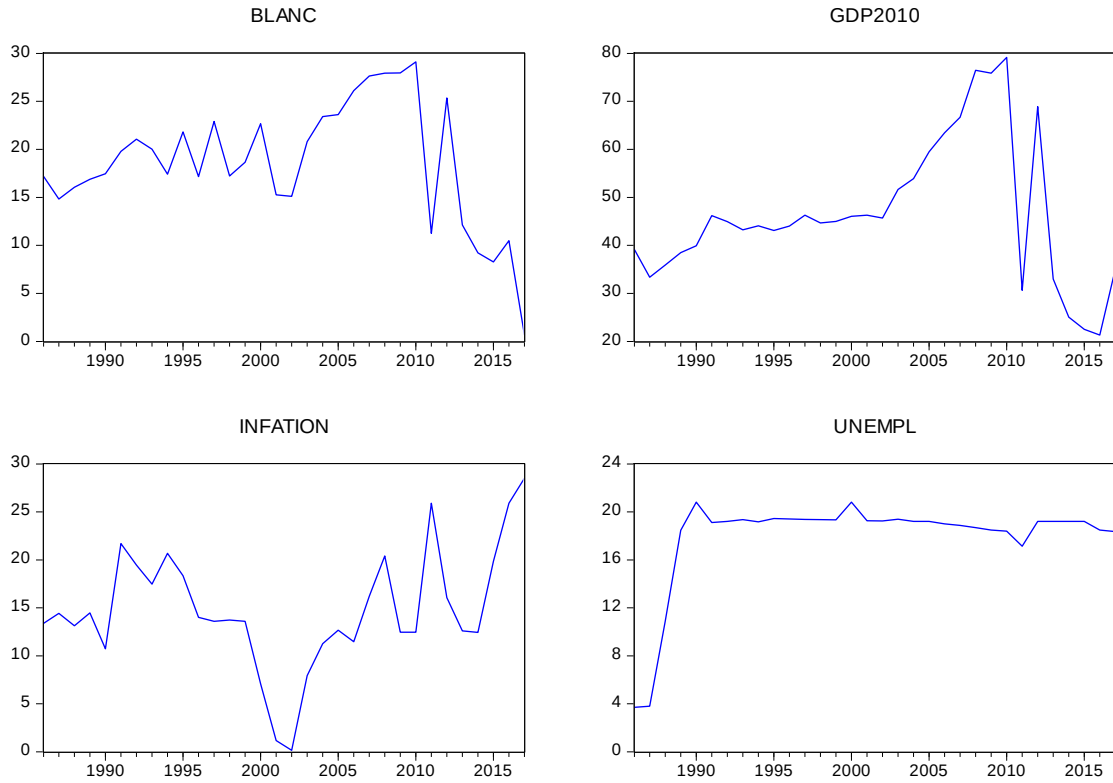
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviwes.

الملحق الإحصائي رقم (2)

جدول رقم (2-1) : معطيات الدراسة ومصادرها

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة من 1986م إلى 2017م	بيانات الأمم المتحدة UN	Tot-exp INV GC	الإنفاق العام بشقية
	بيانات الأمم المتحدة UN	gdp	الناتج المحلي الحقيقي
	الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ليبيا البنك الدولي World bank	Unmpl	معدل البطالة
	مصرف ليبيا المركزي بيانات الأمم المتحدة UN	INF	معدل التضخم
	مصرف ليبيا المركزي بيانات الأمم المتحدة UN	NB	رصيد الميزان التجاري

شكل (1-2) أبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)

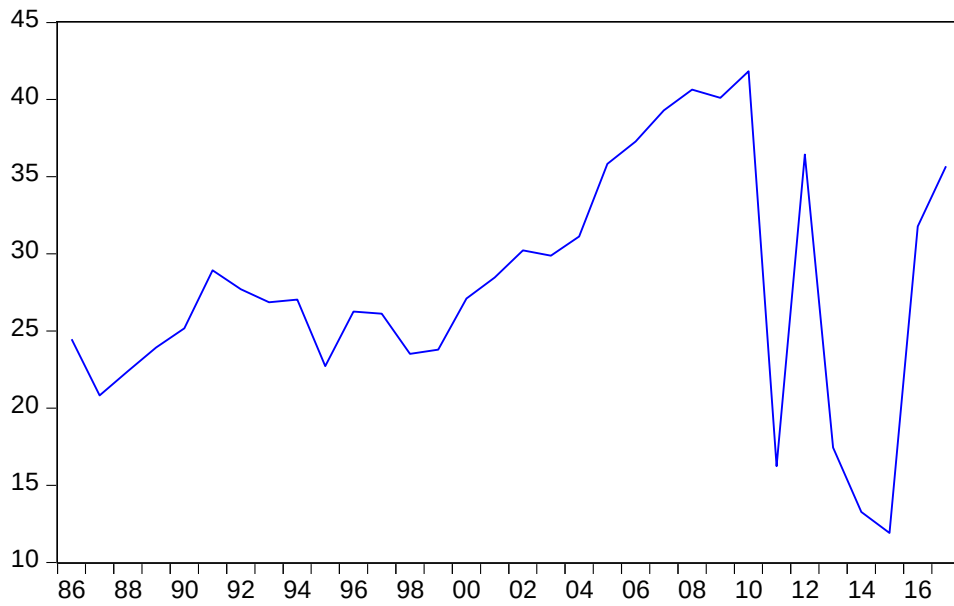


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

شكل (2-2) الانفاق العام بشقية

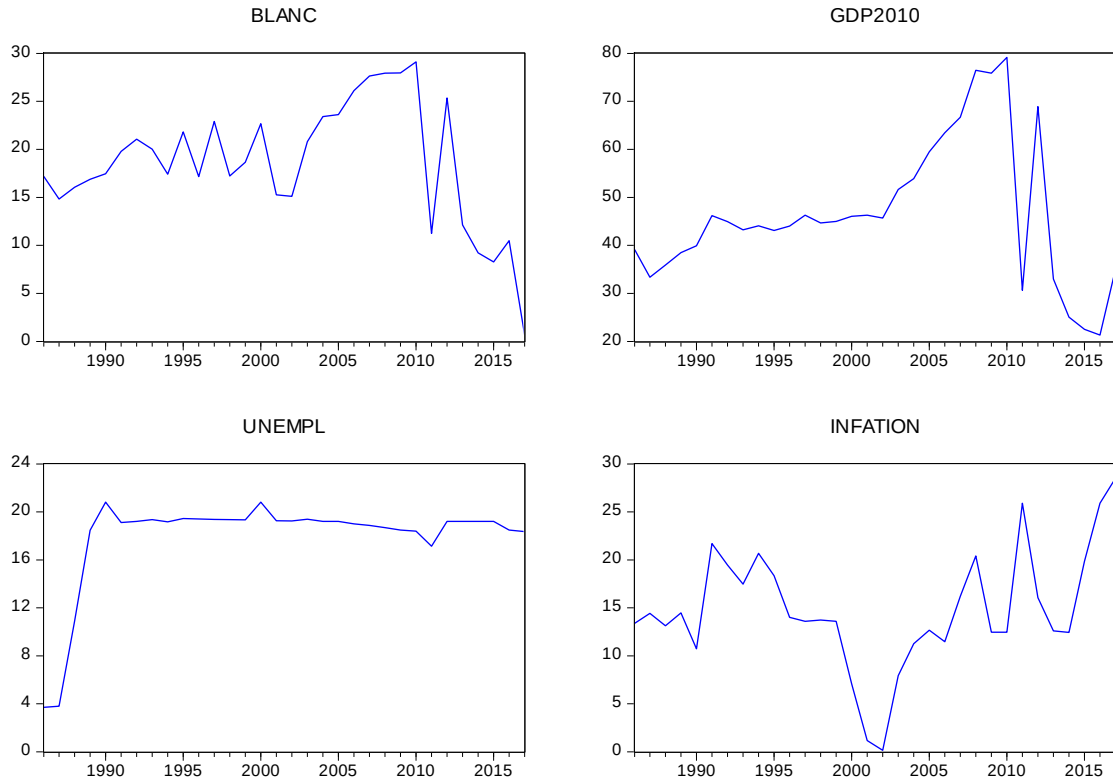
خلال الفترة (1986-2017م)

tot.exp



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

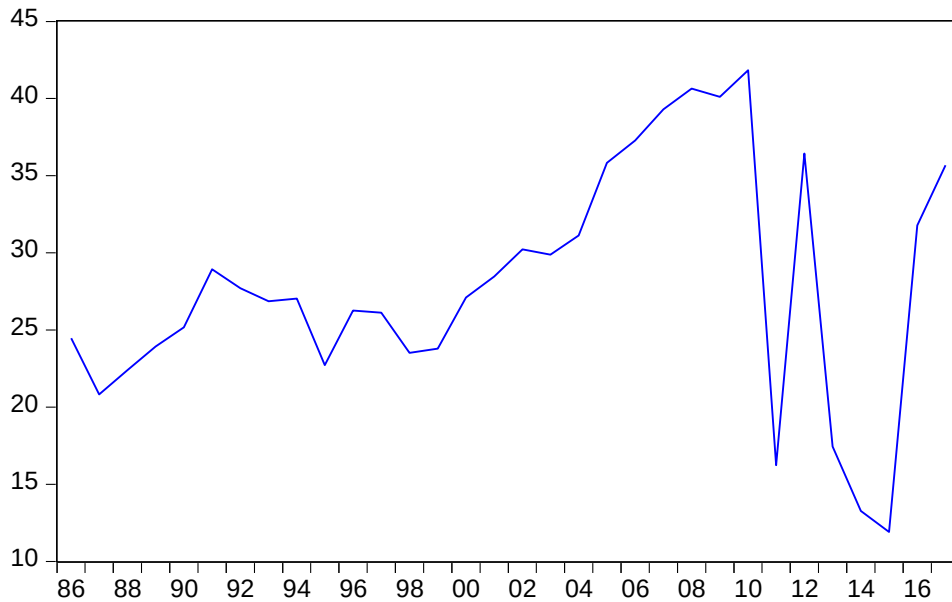
شكل رقم (2-3) استقرارية إبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا (عند الفرق الأول)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

شكل رقم (2-4) استقرارية الانفاق العام في ليبيا (عند الفرق الأول)

tot.exp



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

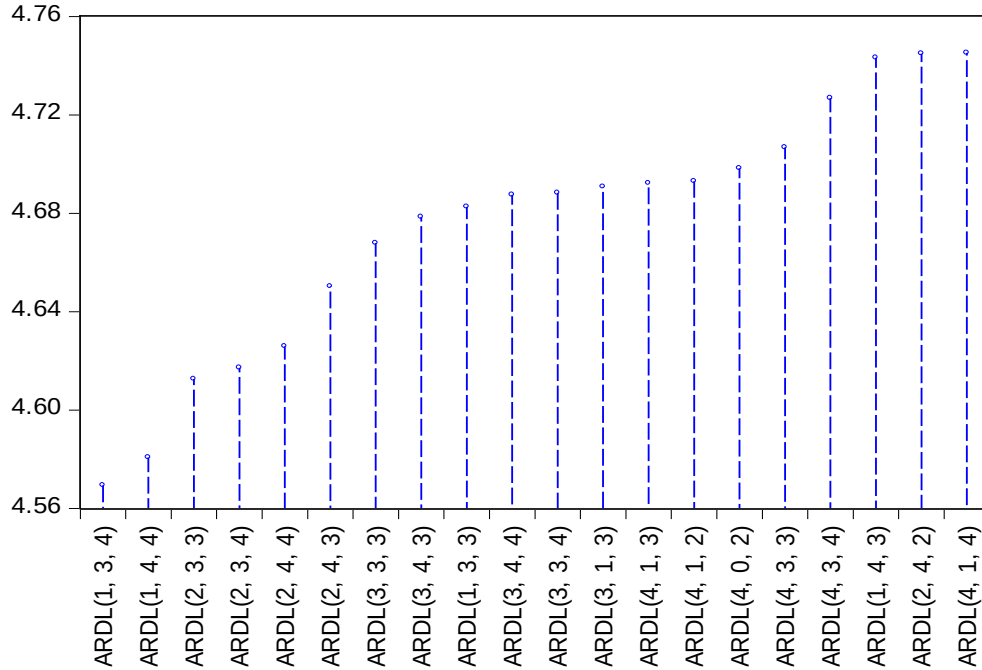
جدول (2-2) تطور معدلات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي
في الفترة (1986 - 2017م)

السنة	النمو الاقتصادي	البطالة	التضخم	الميزان التجاري
1986	-11.35	3.7	13.38	-0.25
1987	-14.7	3.8	14.42	-1.53
1988	7.58	10.9	13.13	-2.57
1989	7.2	18.47	14.46	-1.46
1990	3.72	20.81	10.72	2.83
1991	15.66	19.12	21.7	-0.29
1992	-2.71	19.2	19.45	1.73
1993	-3.76	19.35	17.47	-1.79
1994	1.93	19.17	20.67	0.04
1995	-2.22	19.44	18.34	2.55
1996	2.13	19.41	14	1.74
1997	5.21	19.38	13.59	2.19
1998	-3.55	19.35	13.72	-0.31
1999	0.75	19.34	13.59	2.86
2000	2.34	20.81	7.09	7.5
متوسط الفترة الاولى	0.55	16.82	15.05	0.88
2001	0.51	19.26	1.16	4.53
2002	-1.25	19.24	0.14	1.45
2003	13	19.39	7.94	6.7
2004	4.4	19.2	11.25	7.48
2005	10.29	19.2	12.66	19.55
2006	6.72	19.01	11.47	25.55
2007	5.09	18.87	16.21	30.34
2008	14.63	18.68	20.4	28.63
2009	-0.75	18.49	12.45	10.34
2010	4.32	18.39	12.46	16.43
2011	-61.27	17.13	25.9	2.41
2012	124.71	19.21	16.07	17.14
2013	-52.13	19.21	12.59	-0.05
2014	-24	19.21	12.43	-0.06
2015	-10.2	19.21	19.84	-0.07
2016	0.40	18.48	15.9	0.08
2017	0.38	18.35	18.5	0.08
متوسط الفترة الثانية	2.27	18.81	9.83	11.36

المصدر: جمعت وحسبت من : بيانات الأمم المتحدة، البنك الدولي، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ليبيا، مصرف ليبيا المركزي.

نتائج رقم (1-2) اختبارات العلاقة بين الانفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي أولاً: اختبارات تحديد درجة الإبطاء:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



ثانياً: اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 06/13/19 Time: 02:57

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	8.075057	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

Test Equation:

Dependent Variable: D(GDP2010)

Method: Least Squares

Date: 06/13/19 Time: 02:57

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي التقدير للعلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

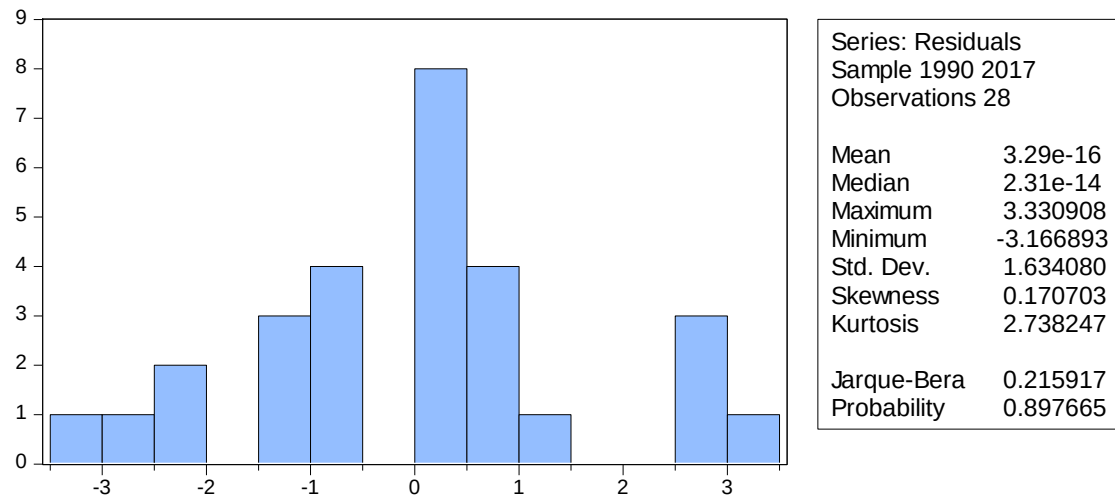
0.5420	Prob. F(4,13)	0.807625	F-statistic
0.2334	Prob. Chi-Square(4)	5.573088	Obs*R-squared

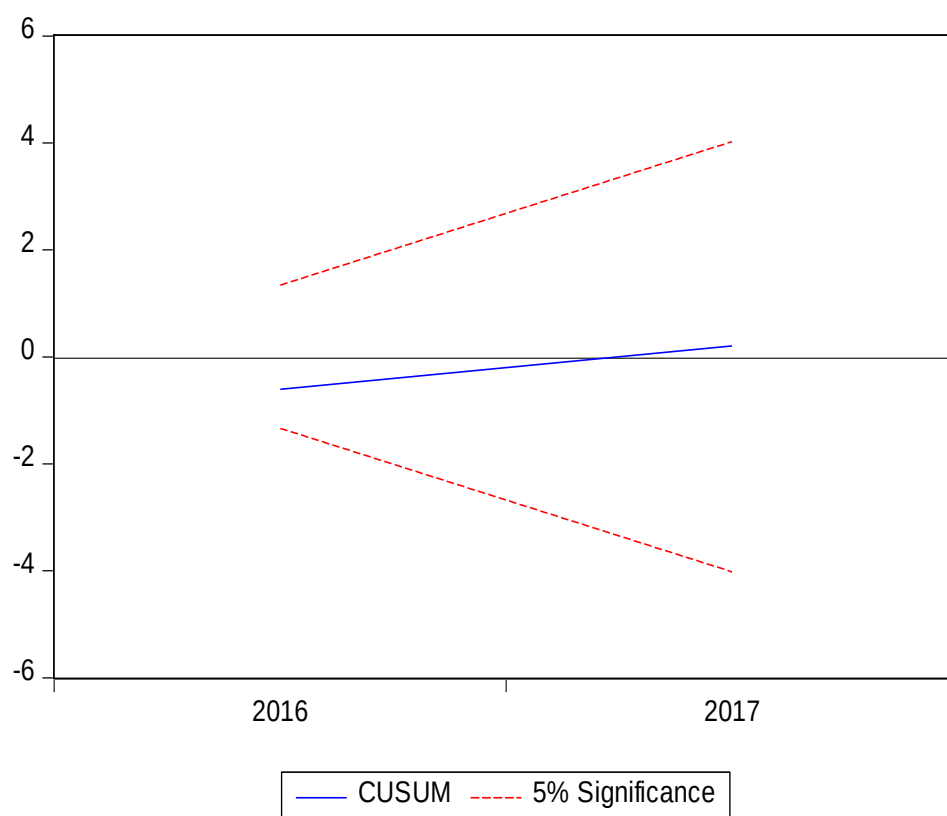
رابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين :

Heteroskedasticity Test: ARCH

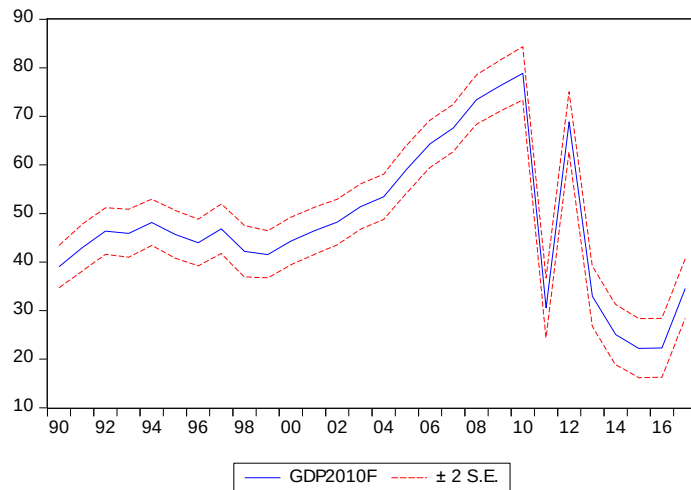
0.3449	Prob. F(1,25)	0.926739	F-statistic
0.3259	Prob. Chi-Square(1)	0.965102	Obs*R-squared

خامساً: فحص التوزيع الطبيعي للبواقي:



سادسا: اختبار استقرارية النموذج :

سابعاً: فحص القدرة التنبؤية للنموذج:

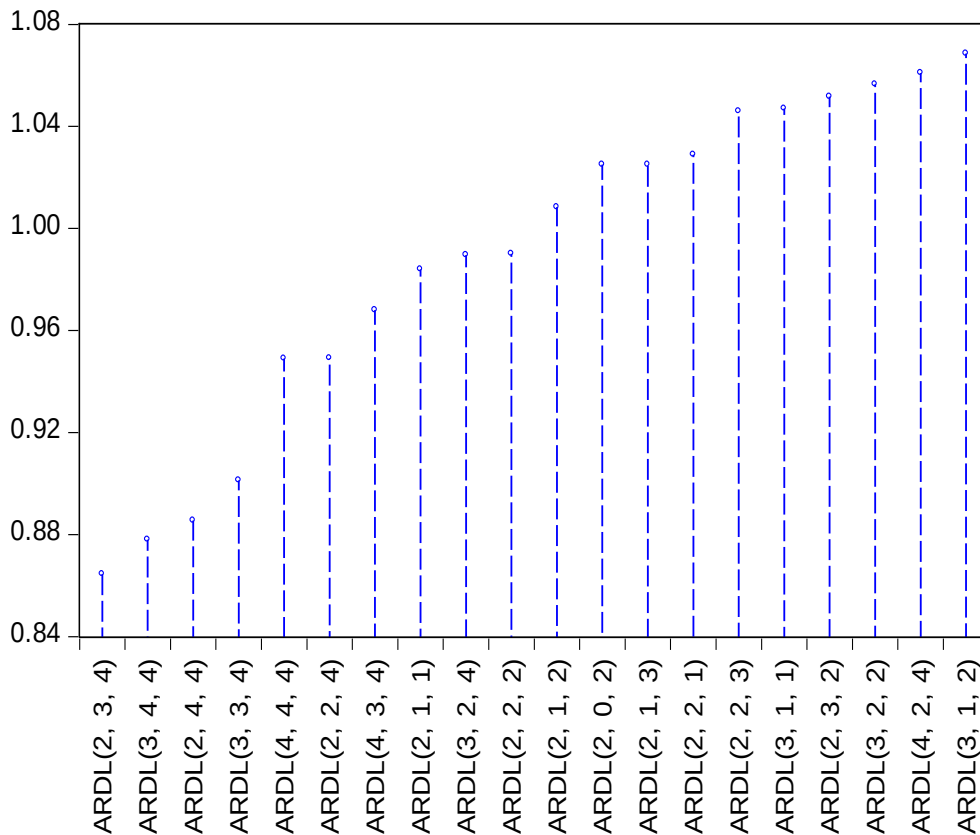


Forecast:	GDP2010F
Actual:	GDP2010
Forecast sample:	1986 2017
Adjusted sample:	1990 2017
Included observations:	28
Root Mean Squared Error	1.736284
Mean Absolute Error	1.221422
Mean Abs. Percent Error	2.685037
Theil Inequality Coefficient	0.017256
Bias Proportion	0.000029
Variance Proportion	0.004426
Covariance Proportion	0.995546

نتائج رقم (2-2) اختبارات العلاقة بين الانفاق العام والبطالة

أولاً: اختبار تحديد درجة الانبطاء:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



ثانياً: اختبار Bounds Test :

ARDL Bounds Test

Date: 06/13/19 Time: 03:34

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	28.03396	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

Test Equation:

Dependent Variable: D(UNEMPL)

Method: Least Squares

Date: 06/13/19 Time: 03:34

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8724	0.163075	0.024300	0.003963	D(TOT_EXP)
0.0133	2.762525	0.024525	0.067752	D(TOT_EXP(-1))
0.1526	-1.497379	0.031281	-0.046840	D(TOT_EXP(-2))
0.0588	-2.025551	0.700182	-1.418256	D(DUMMY)
0.0550	2.060765	0.915548	1.886730	D(DUMMY(-1))
0.4905	0.704707	0.820049	0.577894	D(DUMMY(-2))
0.0336	2.311735	1.505160	3.479531	D(DUMMY(-3))
0.0000	9.161324	3.389981	31.05672	C
0.0000	-5.526783	0.017535	-0.096910	TOT_EXP(-1)
0.0003	-4.564688	0.550558	-2.513127	DUMMY(-1)
0.0000	-9.031604	0.161862	-1.461876	UNEMPL(-1)
-0.004286	Mean dependent var		0.888411	R-squared
0.854016	S.D. dependent var		0.822771	Adjusted R-squared
1.078677	Akaike info criterion		0.359529	S.E. of regression
1.602043	Schwarz criterion		2.197433	Sum squared resid
1.238675	Hannan-Quinn criter.		-4.101474	Log likelihood
1.829955	Durbin-Watson stat		13.53454	F-statistic
			0.000003	Prob(F-statistic)

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين الإنفاق العام والبطالة

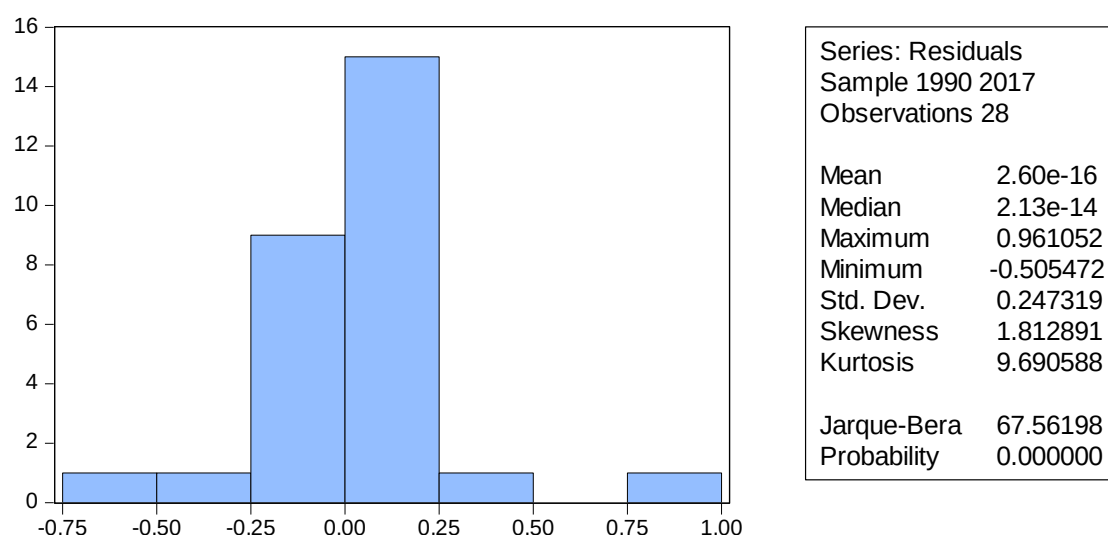
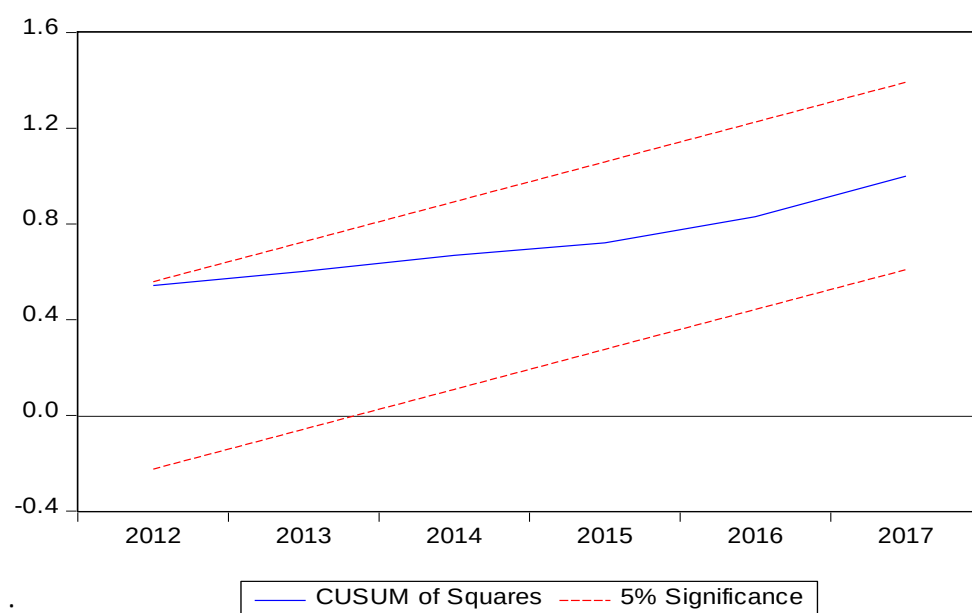
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.9939	Prob. F(2,15)	0.006111	F-statistic
0.9887	Prob. Chi-Square(2)	0.022796	Obs*R-squared

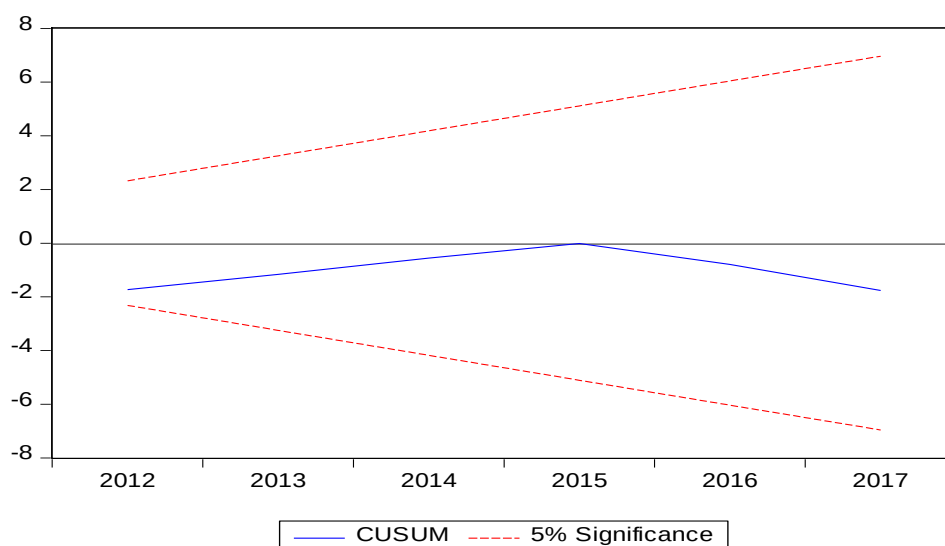
رابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

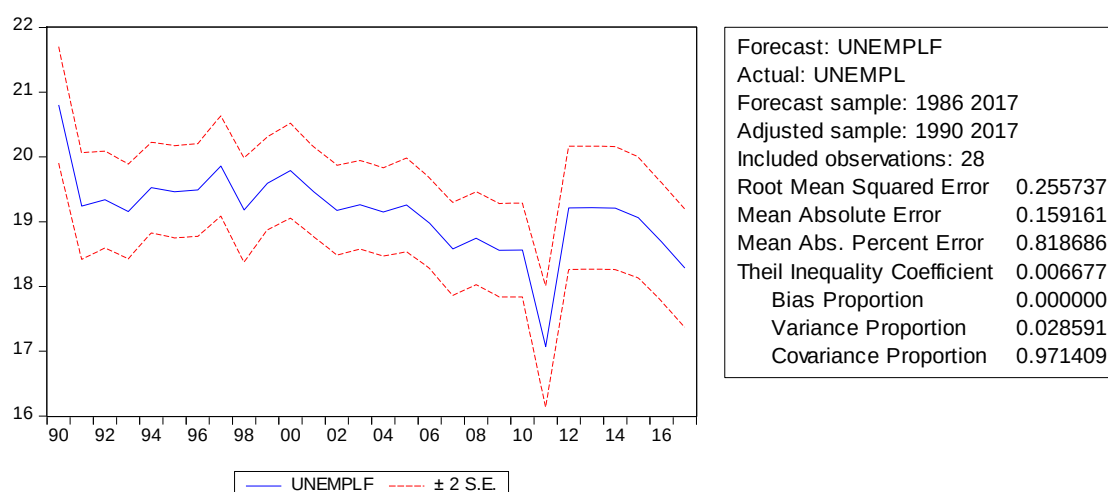
0.8657	Prob. F(1,25)	0.029216	F-statistic
0.8591	Prob. Chi-Square(1)	0.031516	Obs*R-squared

خامساً: فحص التوزيع الطبيعي للبواقي:**سادساً: اختبار استقرارية النموذج للعلاقة بين الانفاق العام والبطالة**

:

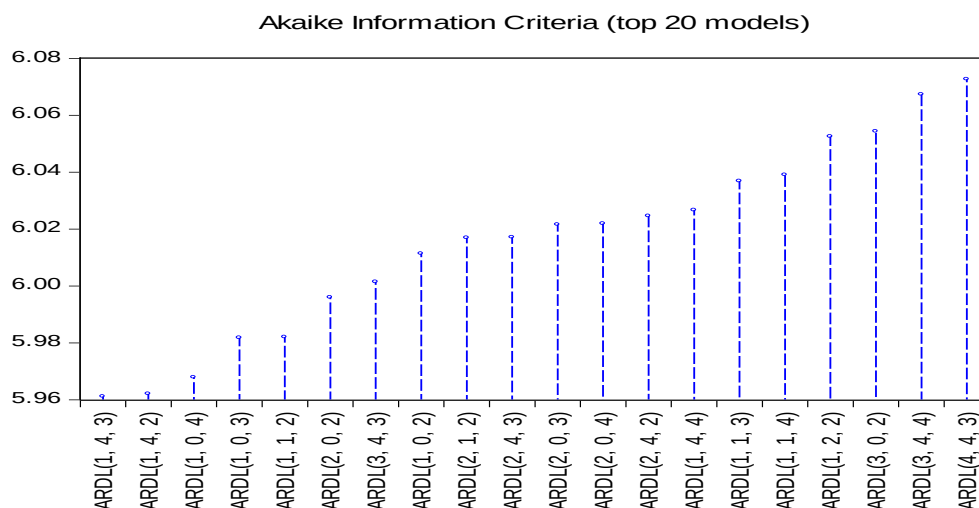


سادساً: فحص القدرة التنبؤية للنموذج:



نتائج رقم (2-3) اختبارات العلاقة بين الانفاق العام والتضخم

أولاً: اختبار تحديد فترة الإبطاء:



ثانياً: اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 06/13/19 Time: 03:38

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	3.014612	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

ثالثاً: الارتباط الذاتي التسلسلي للاخطاء بين الإنفاق العام و التضخم

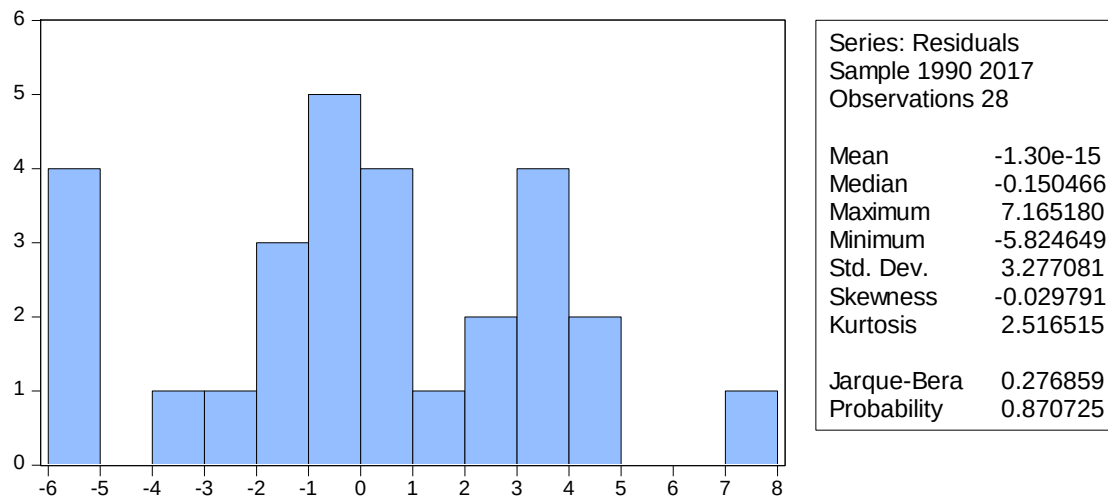
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

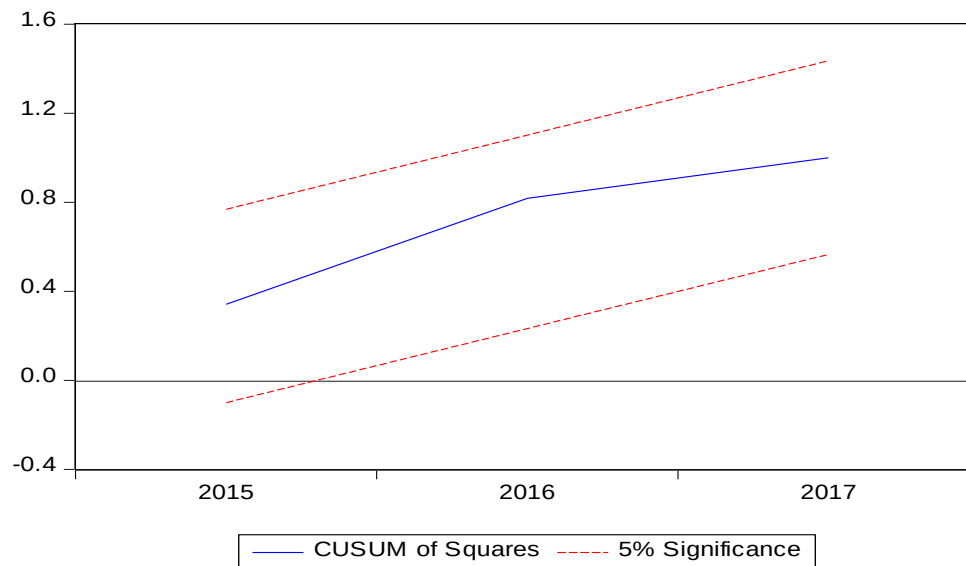
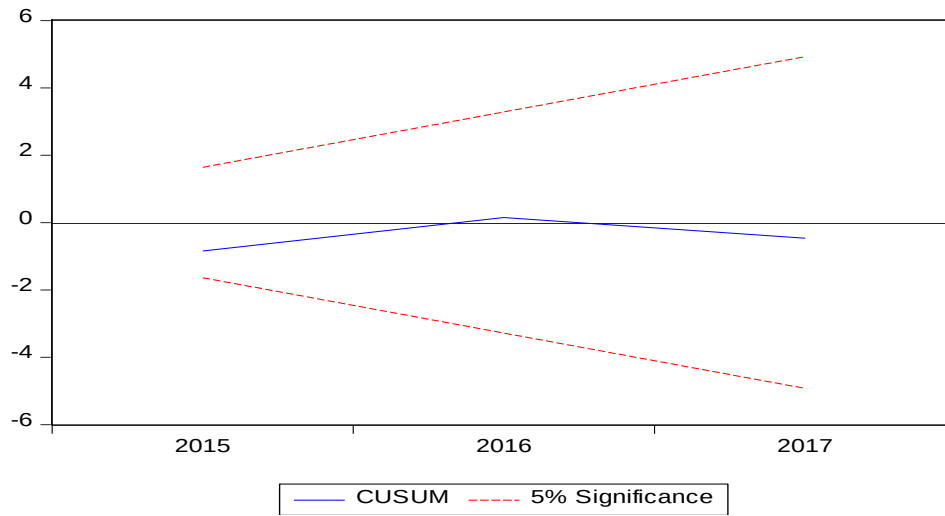
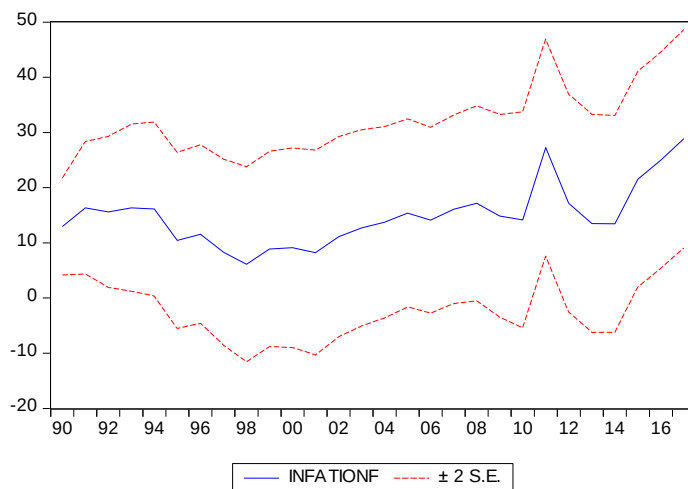
0.3597	Prob. F(2,15)	1.095360	F-statistic
0.1679	Prob. Chi-Square(2)	3.568214	Obs*R-squared

رابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين :

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.3614	Prob. F(1,25)	0.864443	F-statistic
0.3421	Prob. Chi-Square(1)	0.902395	Obs*R-squared

خامساً: فحص التوزيع الطبيعي للبقايا:

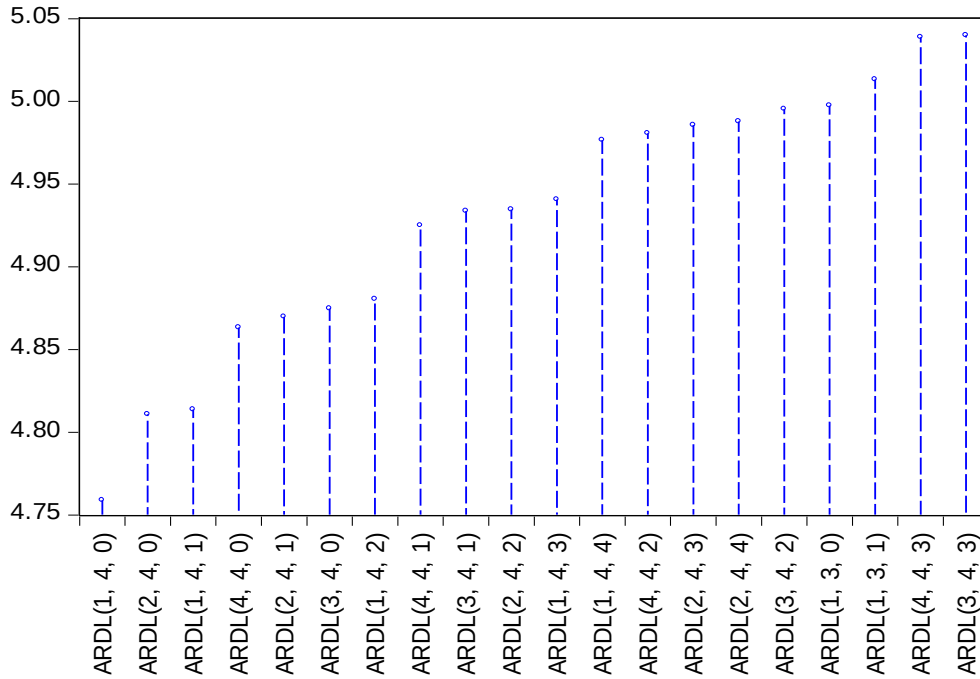
سادساً: اختبار استقرارية النموذج :**سابعاً: القدرة التنبؤية للنموذج:**

Forecast:	INFATIONF
Actual:	INFATION
Forecast sample:	1986 2017
Adjusted sample:	1990 2017
Included observations:	28
Root Mean Squared Error	4.195438
Mean Absolute Error	3.307268
Mean Abs. Percent Error	320.6919
Theil Inequality Coefficient	0.130733
Bias Proportion	0.000173
Variance Proportion	0.076757
Covariance Proportion	0.923070

نتائج رقم (2-4) اختبارات العلاقة بين الانفاق العام والميزان التجاري

أولاً: اختبار تحديد فترة الإبطاء:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



ثانياً: اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 06/13/19 Time: 03:42

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	5.042071	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

ثالثاً: الارتباط الذاتي التسلسلي بين الانفاق العام للميزان التجاري

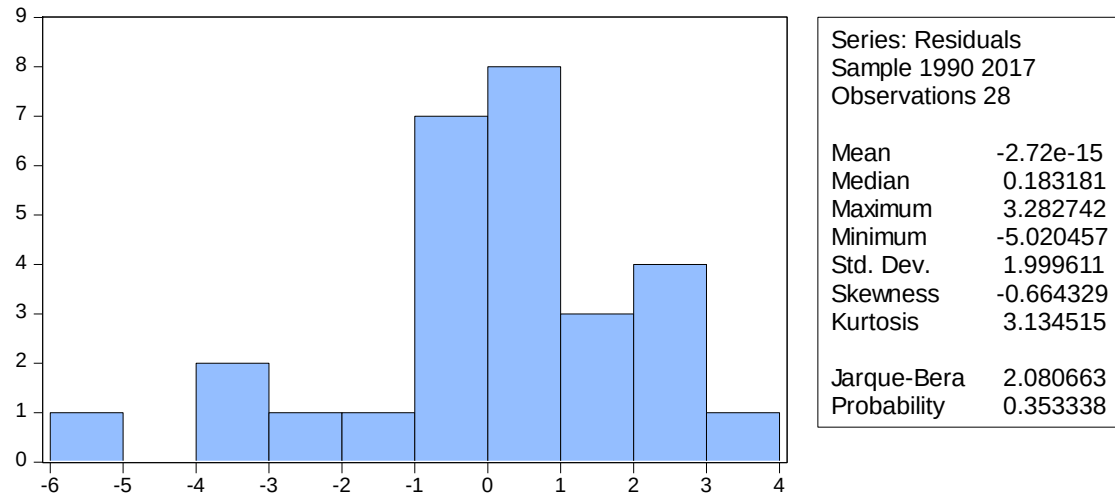
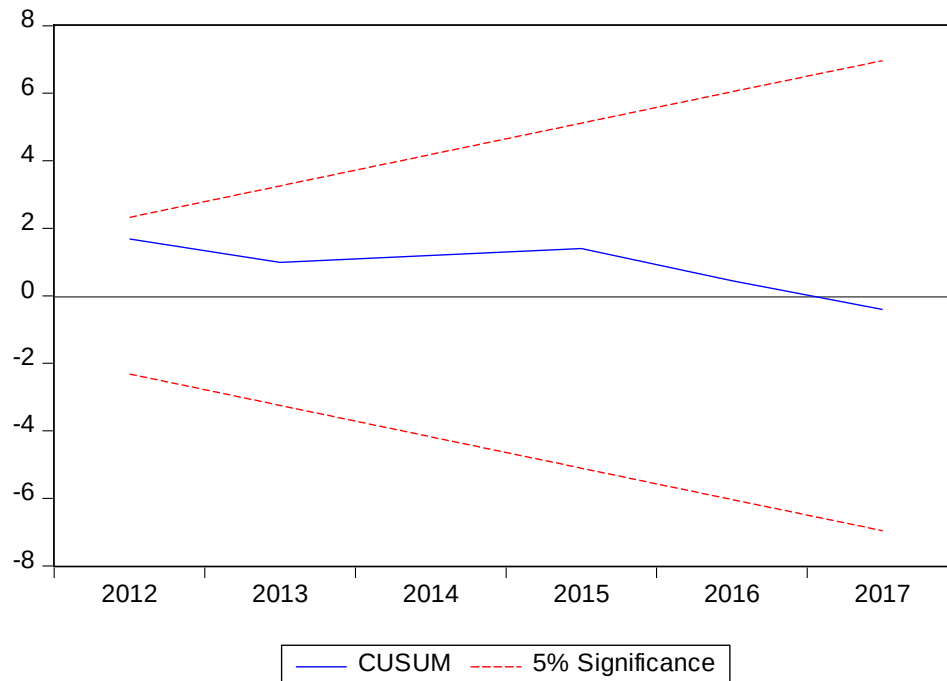
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

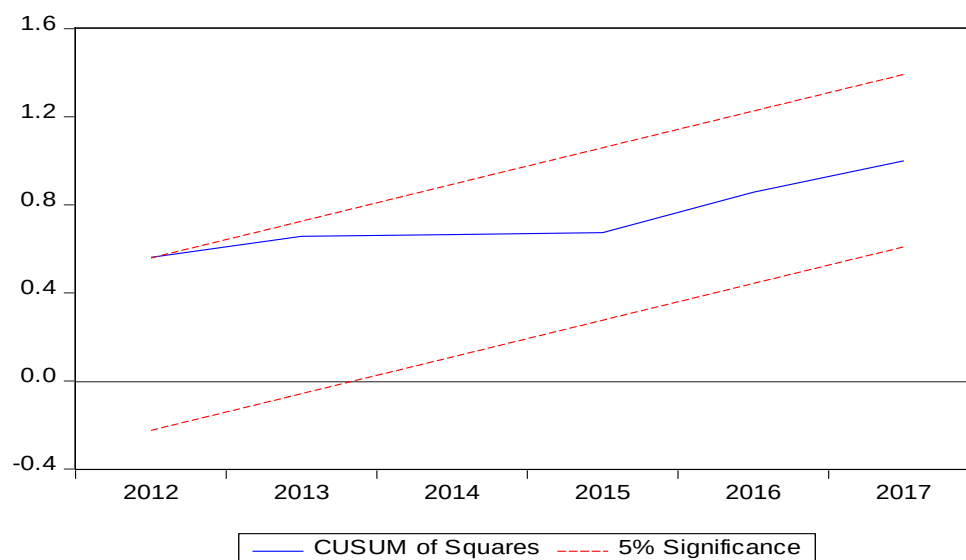
0.3176	Prob. F(2,18)	1.223421	F-statistic
0.1872	Prob. Chi-Square(2)	3.350718	Obs*R-squared

رابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:

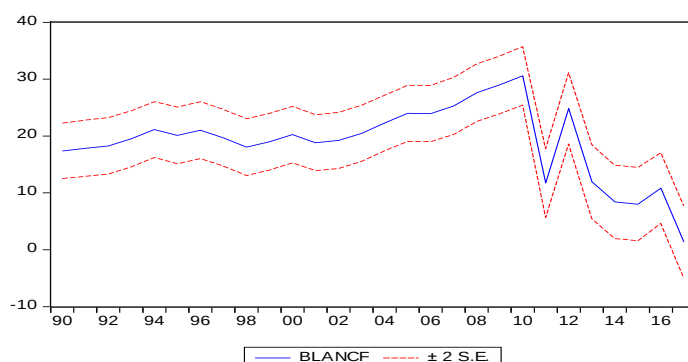
Heteroskedasticity Test: ARCH

0.7868	Prob. F(1,25)	0.074758	F-statistic
0.7766	Prob. Chi-Square(1)	0.080498	Obs*R-squared

خامساً: فحص التوزيع الطبيعي للبقايا:**سادساً: اختبار استقرارية النموذج :**



سابعاً: القدرة التنبؤية للنموذج:

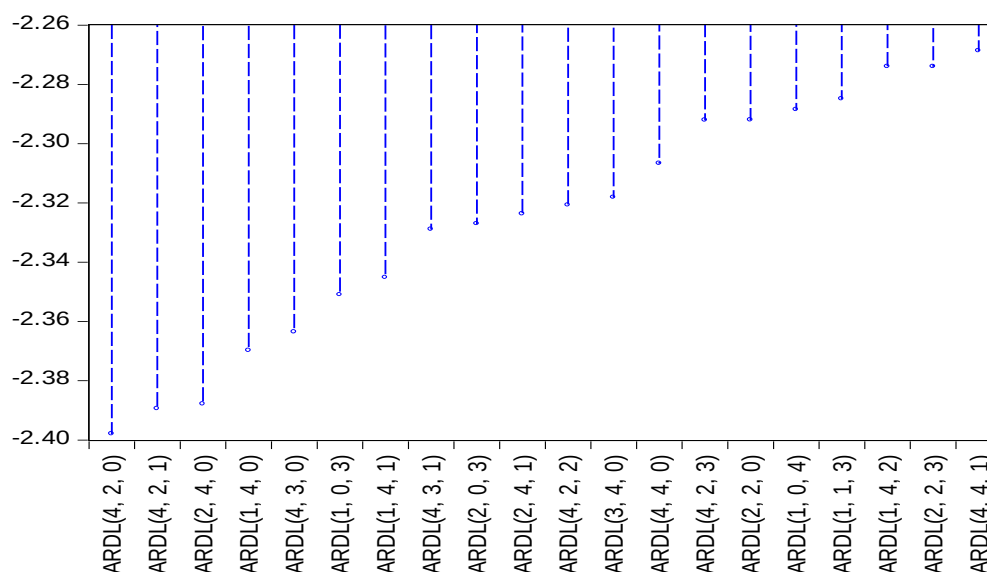


Forecast: BLANCF
Actual: BLANC
Forecast sample: 1986 2017
Adjusted sample: 1990 2017
Included observations: 28
Root Mean Squared Error 1.955592
Mean Absolute Error 1.482980
Mean Abs. Percent Error 11.75700
Theil Inequality Coefficient 0.048716
Bias Proportion 0.000007
Variance Proportion 0.021906
Covariance Proportion 0.978087

نتائج (2-5) اختبارات العلاقة بين الانفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي

أولاً: اختبار تحديد فترات الابطاء

Akaike Information Criteria (top 20 models)



ثانياً: اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 06/13/19 Time: 03:44

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	3.286019	F-statistic
Critical Value Bounds		
l1 Bound	l0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

Test Equation:

Dependent Variable: D(INDXECONOMY)

Method: Least Squares

Date: 06/13/19 Time: 03:44

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.837920	0.002069	0.007939	D(TOT_EXP)
0.2766	-1.118525	0.002658	-0.002973	D(TOT_EXP(-1))
0.2854	1.097656	0.004125	0.004528	D(TOT_EXP(-2))
0.0704	1.911062	0.003124	0.005970	D(TOT_EXP(-3))
0.0952	1.751163	0.085005	0.148858	C
0.2580	1.164196	0.003986	0.004640	TOT_EXP(-1)
0.0981	1.735369	0.048427	0.084039	DUMMY(-1)
0.0180	-2.578067	0.216942	-0.559291	INDXECONOMY(-1)
0.005282	Mean dependent var		0.751191	R-squared
0.121709	S.D. dependent var		0.664108	Adjusted R-squared
-2.230384	Akaike info criterion		0.070538	S.E. of regression
-1.849755	Schwarz criterion		0.099511	Sum squared resid
-2.114022	Hannan-Quinn criter.		39.22538	Log likelihood
1.731888	Durbin-Watson stat		8.626145	F-statistic
			0.000068	Prob(F-statistic)

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين الانفاق العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي

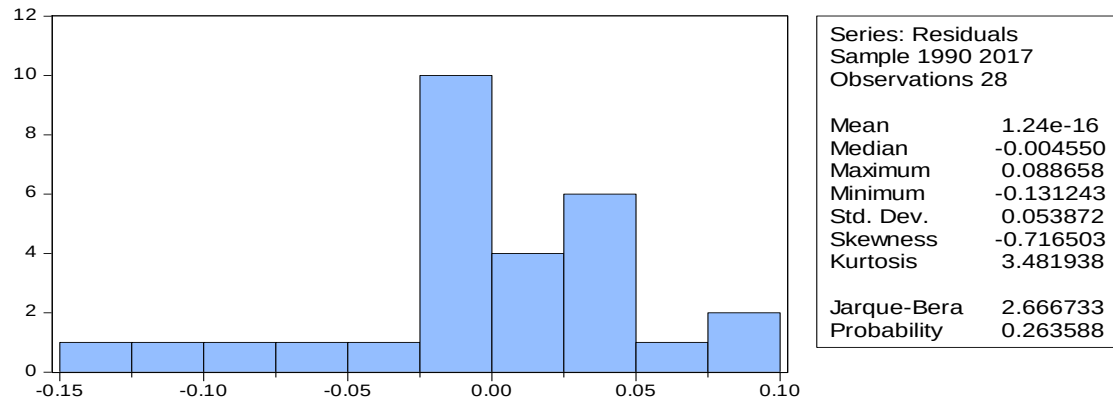
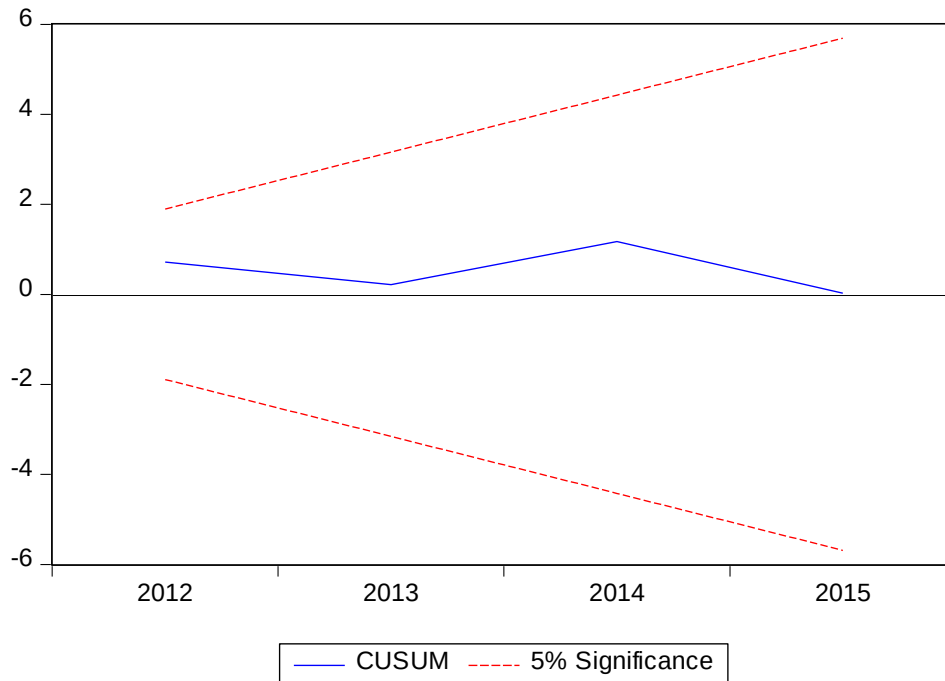
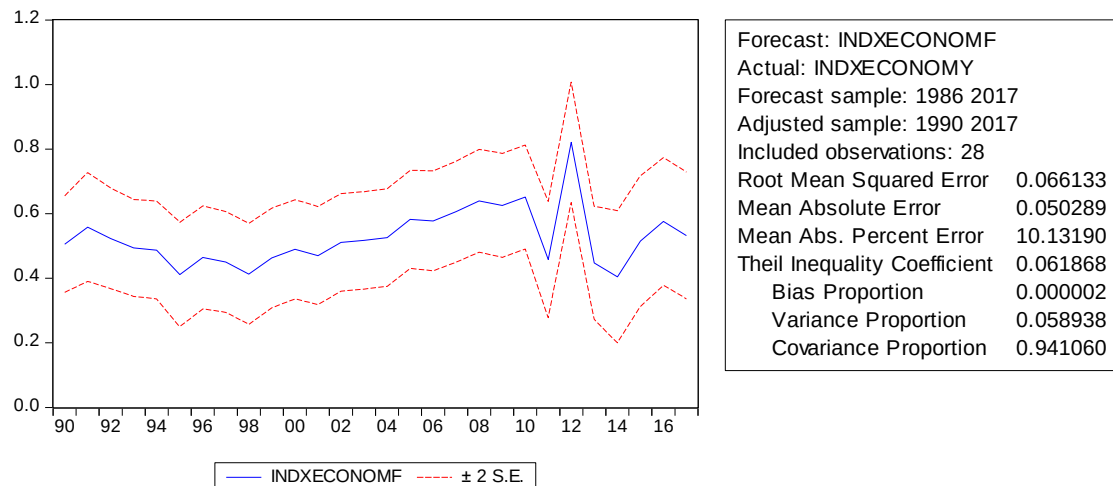
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6009	Prob. F(2,18)	0.524030	F-statistic
0.4629	Prob. Chi-Square(2)	1.540612	Obs*R-squared

رابعاً: اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.7548	Prob. F(1,25)	0.099704	F-statistic
0.7433	Prob. Chi-Square(1)	0.107253	Obs*R-squared

خامساً: فحص التوزيع الطبيعي للبواقي :**سادساً: اختبار استقرارية النموذج:****سابعاً: القدرة التنبؤية للنموذج:**

ملخص الدراسة

- أولاً : الملخص باللغة العربية.
- ثانياً : الملخص باللغة الأجنبية.

الملخص باللغة العربية

تستهدف الدراسة التعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986م - 2017م وذلك من خلال دراسة تطور الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وكذلك تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة في منهجية البحث على البيانات الثانوية المنشورة من خلال مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط في دولة ليبيا، وبيانات الأمم المتحدة المتاحة على شبكة المعلومات الدولية، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي.

وقد تضمنت الدراسة ستة فصول تناول الفصل التمهيدي (الإطار العام للدراسة) في المبحث الأول منه مقدمة الدراسة ومشكلة وأهمية الدراسة وأهداف ومنهجية الدراسة. كما تناول المبحث الثاني للفصل الدراسات السابقة المتعلقة بالإنفاق العام وعلاقته بأبعاد الاستقرار الاقتصادي، حيث تناول عرض لأهم نتائج الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود اختلافات حول تناول موضوع الدراسة دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في الأوجه التالية:

- التمييز بين دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأبعاده المختلفة في الدول المتقدمة والدول النامية، مسترشدة بالتجربة النرويجية والتجربة الماليزية.
- ركزت الدراسة على بحث العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي المختلفة في الاقتصاد الليبي.
- قامت الدراسة ببناء مؤشر (دليل) لكي يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية وفقاً لمربع "كالدور" السحري.

في حين خُصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي حيث تناول المبحث الأول منه الدور الاقتصادي للإنفاق العام في النظرية الاقتصادية بدأ أولها باستعراض مفهوم الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية وتفسير دور الإنفاق العام الاقتصادي من خلال عرض أهم المفكرين الذين اهتموا بهذا الجانب.

كما عرض المبحث أهم الأسباب الظاهرية والحقيقية وراء ازدياد الإنفاق العام، وقد تعرض المبحث الثاني من الفصل الأول لتناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي وقد انتهت الدراسة في هذا المبحث إلى مايلي:

يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي عند أبرز المدارس الاقتصادية المعاصرة وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وقد انتهت نتائج هذا المبحث إلى أن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يهدف إلى المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار العام في الأسعار، بينما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق نمو مستقر، ومحاربة البطالة وتوفير العمل، وتحقيق التوازن الخارجي، ومحاربة التضخم، وأختص المبحث الثالث بالعلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي.

وأهتم الفصل الثاني بعرض تجربتنا النرويج وماليزيا في دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة والنامية حيث تناول المبحث الأول تجربة النرويج في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال صندوق الثروة السيادي بينما تناول المبحث الثاني التجربة الماليزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالرغم من أن ليبيا تمتلك صندوق سيادي (صندوق الاستثمار)، إلا أنه يعاني العديد من النقائص سواء من خلال اعتماده على مداخيل صادرات الطاقة، أو من خلال إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها وهو ما جعلنا نعرض التجربة النرويجية في هذا الصدد، ولعل التجربة الماليزية التي اهتمت بالإنفاق في مجال الطاقة البشرية وبأسلوب التخطيط الذي يختلف تماماً عن النموذج السابق الذي تتوافر فيه الموارد المالية فمن الضروري أن يكمل كل منهما الآخر وهذا محور اهتمام الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

تضمن الفصل الثالث اتجاهات تطور الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986م - 2017م، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث اهتم المبحث الأول باتجاهات تطور الإنفاق العام بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وتقدير معدلات الاتجاه الزمني العام خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى دراسة تطور الإنفاق الاستهلاكي بشقية (العائلي والحكومي) والإنفاق الاستثماري، حيث أسفرت النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي الجاري مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.90% في المتوسط في الفترة (1986-2017) مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي يساهم بحوالي 38.09% خلال فترة الدراسة.

وقد أهتم الفصل الرابع بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة 1986م - 2017م، وقد اعتمدت الدراسة - وذلك باستخدام نموذج

ARDL بتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل - في تحليلها علي تقسيم البيانات إلى فترتين، الفترة الأولى من 1986م- 2010 أما بالنسبة للمرحلة الثانية أى ما بعد عام 2011م والتي تميزت بعد الاستقرار بسبب الانقسام السياسي وحتى نهاية فترة الدراسة 2017م، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث اهتم المبحث الأول بتحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقية الإنفاق العام وأبعاد التوازن الداخلي (العرض الكلي) للاقتصاد الليبي النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا خلال مراحل الدراسة واختص الثاني بقياس العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الخارجي (التضخم وميزان المدفوعات).

حيث أظهرت النتائج أن سياسات الإنفاق العام تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي وهو ما يتفق مع الفرضية الأساسية للدراسة حيث أشارت النتائج إلى :

1- أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير وهو ما يتفق مع الفرض الأول للدراسة.

2- كما أظهرت نتائج القياس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة حيث أن الإنفاق العام في ليبيا يؤدي الى تخفيض مستوى البطالة، وذلك ما يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص وجود علاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الأجلين القصير والطويل.

3- أظهرت النتائج أيضاً ضعف الفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود علاقة بين زيادة الإنفاق العام وتحسن ميزان المدفوعات حيث أثر الإنفاق العام بشكل ضعيف على تحسن الميزان التجاري، وقد يكون ذلك الأثر نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية على توازن ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

4- كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام له تأثير في مستوى العام للأسعار في الأجل القصير فقط وليس له أثار على الأسعار في الأجل الطويل وذلك يدل ايضاً على عدم الاتفاق مع الفرضية الرابعة التي تقول بأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة حدة التضخم في الاقتصاد الليبي.

وتتناول المبحث الرابع في الفصل الرابع قياس العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986 - 2017م)، حيث هدف الجزء الأول إلى تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وذلك اعتماداً على تفسير (كالدور) لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ، ورسم المربع السحري في ليبيا خلال

فترتي الدراسة وذلك لمعرفة دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور.

أنه بالرغم من وجود علاقات عكسية في بعض الفترات إلا أنه هناك بعض المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار وصلت قيمتها إلى الصفر وهو ما يعكسه المربع السحري لكالدور في اقتصاد ليبيا. وهذا ما يؤكد أهمية الفرض الخامس للدراسة وهو أن الإنفاق العام يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك ما يتفق مع النظرية الكينزية، حيث أظهرت النتائج السابقة تباين دور الإنفاق العام ويعزى ذلك لعدم ترشيد الإنفاق العام أو لظروف اقتصادية وسياسية التي مر به الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وذلك ما تتطلع له الدراسة عرض أهم المقترحات لتعزيز دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، كالتالي :

- الاستفادة من التجارب الدولية في مجالي الصناديق السيادية (التجربة النرويجية) ومجال التخطيط الاقتصادي (التجربة الماليزية).
- الاعتماد على آليات إستراتيجية وطويلة المدى لضبط وترشيد الإنفاق العام لتخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط وتوفير آلية عمل لحوكمة ورقابة الصناديق السيادية وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورسم خطواته الجادة نحو التنمية الاقتصادية.

The Role of Public Expenditure in Achieving Economic Stability in Libya

Ph.D. of Economics

By

Ali Mansour Saeid Ateeyah

Abstract

The study aimed to identify the role of public expenditure in achieving economic stability in Libya, according to the theory of the magic box of N. Kaldor during the period 1986 - 2017 and through the study of the public Expenditure development and the reality of economic stability in Libya during the study period, as well as analysis the relationship between public expenditure and economic stability dimensions in Libya, in addition to measuring the relationship between public expenditure and the economic stability index. The study relied on the comparative approach in presenting the international experiences, the analytical approach and the standard approach to test the study hypotheses and achieve its objectives.

The study analyzed the relationship between public expenditure and the economic stability dimensions in Libya during the study period 1986 - 2017, using ARDL model to estimate the expressive function parameters of the relationship between the two variables in short and long term. The placebo variable was introduced in the second period (2011-2017). Post-2011.

The study results showed that the effects of public expenditure on economic growth, unemployment rates, inflation rates and the balance of payments in Libya vary in their ability to achieve economic stability as a result of the different economic conditions in the Libyan economy.

The results of the relationship between public expenditure and the economic stability index showed that the increase in public spending leads to the economic stability index to be close the right one that is true in long term. This indicates that the public expenditure policy did not have an important role in achieving the objective of economic stability during the study period, that being attributed to the lack of rationalization of public expenditure and the economic and political conditions that educated the Libyan economy during the study period.

Summary

The current study aims to determine the role of public expenditure in achieving economic stability in Libya during the period 1986 - 2017 through examining the development of public expenditure and the reality of economic stability in Libya during the study period, as well as analyzing the relationship between public expenditure and the dimensions of economic stability in Libya, in addition to measuring the relationship between public expenditure and economic stability during the study period. The study relied in its methodology on secondary data published through the Libyan Central Bank, the Ministry of Planning in the State of Libya, and the United Nations data available on the Internet and the World Bank.

The study included six chapters included: introductory chapter (the general framework of the study) in the first section consisted of: the introduction, the study problem and importance and the study aims and methodology. The second chapter included: previous studies that related to public expenditure and its relationship with economic stability dimensions, dealing with the presentation of the most important study results, researches and scientific research related to the study subject, the results of the study resulted in differences on the study subject about the role of public expenditure in achieving economic stability as the current study differs for previous studies in the following aspects:

- Distinguish the role of public expenditure in achieving economic stability in its various dimensions in developed and developing countries, guided by the Norwegian and Malaysian experience.
- The study focused on the relationship between public expenditure and the various dimensions of economic stability in the Libyan economy.
- The study constructed an index (manual) to reflect the economic stability in developing countries according to the magic box of Kaldor.

Chapter one devoted to investigate the theoretical framework of public expenditure and economic stability, the first section of which dealt with the economic role of public expenditure in economic theory began with the first review of the concept of public expenditure in economic theory and the interpretation of the role of public economic expenditure through the presenting of the most important thinkers who interested in this aspect.

The study also presented the most important and apparent rational behind increasing public expenditure. The second part of the first chapter dealt with the theoretical framework of economic stability. The study concluded in its subject to the following:

The concept of economic stability differs in the most prominent contemporary economic schools because of the different economic, social and political conditions between developed and developing countries.

The study results conclude that economic stability in developed countries aims to maintain the level of full operation of available economic resources, and to achieve an appropriate degree of general stability in prices, while economic stability in developing countries aims to achieve stable growth, fight unemployment, provide employment, achieve external balance, and fight against inflation, and the third part concerned the relationship between public expenditure and the dimensions of economic stability.

The second chapter dealt with the experiences of Norway and Malaysia in the role of public expenditure in achieving economic stability for both developed and developing countries. The first topic dealt with Norway's experience in achieving economic stability through the sovereign wealth fund, while the second part dealt with the Malaysian experience in achieving economic stability. Although Libya has a sovereign fund (investment fund), but it suffers from a number of shortcomings, either through its dependence on energy export earnings, or through its management, which it considers merely a treasury account and does not follow any governance standard, which does not allow to optimize the exploitation of its resources in a way that allows them to be doubled, which is why we present the Norwegian experience in this regard. The focus of lessons learned from the Malaysian experience of expenditure on human energy and planning, which is very different from the previous model in which financial resources are available, as essential to complement each other that is being learned from the Malaysian experience.

The third chapter dealt with the trends of developing public expenditure and the reality of economic stability in Libya during the period 1986-2017, in order to study the development of consumer expenditure (both family and government) and investment expenditure, where the results revealed that the current consumer expenditure dominated most of the study years, where the share of current

consumption expenditure about 61.90% on average during the period (1986-2017) compared to the streaming consumer investment, which contributes about 38.09% during the study period.

Chapter four concerned with analyzing the relationship between public expenditure and economic stability dimensions in Libya during the study period 1986-2017. The study, using ARDL model for estimating the relationship in the short and long term, was adopted in analyzing the data into two periods, the first period from 1986 to 2010 and the second was after 2011, which characterized by stability due to the political division until the end of the study period 2017. This chapter is divided into two topics: the first part concerned with analyzing and measuring the relationship between public expenditure either in public expenditure or the internal balance dimensions (total supply) of The Libyan economic growth and unemployment in Libya during the study periods and the second is concerned with measuring the relationship between public expenditure and external stability dimensions (inflation and the balance of payments).

The results showed that public expenditure policies vary in its ability to achieve economic stability due to the different economic conditions in Libyan economy, which is consistent with the basic hypothesis of the current study since the results indicated that:

1. There is a direct relationship between public expenditure and economic growth in the long and short term, which is consistent with the first hypothesis of the current study.
2. The results of measurement showed a long-term equilibrium relationship between public expenditure and unemployment, as public expenditure in Libya leads to reduce in the level of unemployment, in line with the second hypothesis, which states that there is a relationship between public expenditure and unemployment in the short and long term.
3. The results also showed that the third hypothesis indicates that there is a relationship between the increase in public expenditure and the improvement of the balance of payments in Libyan economy during the study period.
4. The study found that public expenditure has an effect on the general level of prices in the short term only and does not have an impact on prices in the long term, which also indicates the refusal

of the fourth hypothesis that increasing public expenditure leads to sharpen inflation in Libyan economy.

The fourth section dealt with measuring the relationship between public expenditure and economic stability in Libya during the period (1986 - 2017). The first part aimed to analyze the development of economic stability indicators in Libyan economy during the study period, based on the interpretation (Caldor) of economic stability indicators in developing countries, and draw the magic box in Libya during the two study periods in order to determine the role of public expenditure in achieving economic stability according to Caldor square.

In spite of inverse relationships found in some periods, there are some indicators of stability reached the value of zero, which is reflected in the magic square of the (Caldor) in the Libyan economy, this confirms the importance of the current study fifth hypothesis, which is that public expenditure contributes to economic stability in Libyan economy in the short and medium term, in line with the Keynesian theory, where the previous results showed that the role of public expenditure varied due to the lack of public expenditure rationalization or economic and political conditions, of Libyan economy during the study period. The study looks forward to present the most important proposals to enhance the role of public expenditure in achieving economic stability in Libya, as follows:

- To benefit from the international experiences in the field of sovereign funds (Norwegian experience) and economic planning (Malaysian experience).
- To depend on strategic and long-term mechanisms to control and rationalize public expenditure to rid the national economy of the control of oil sector and provide a mechanism for governance and control of sovereign funds in order to achieve economic stability and draw serious steps towards economic development.